الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

2023

التقـرير السنـوي للهيئة العامة للرقابة المالية
FRA Annual Report 2023

From Pledges to Actions من التعهـدات إلى التنفيـذ

www.fra.gov.eg

الهيئة العامة للرقابة المالية

FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

مجمع المعرفة للثقافة المالية
FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB

Where knowledge is created and disseminated حيث نصنع المعرفة وننشرها

www.fra.gov.eg

2023

التقـرير السنـوي للهيئة العامة للرقابة المالية

FRA Annual Report 2023

من التعهدات إلى التنفيذ From Pledges to Actions

www.fra.gov.eg

توفير البيئة الدولية الداعمة واللازمة لتنفيذ رؤية مصر بشأن المحاور التي يتعين التركيز عليها خلال المرحلة المقبلة والمتعلقة بتمويل المناخ والاقتصاد الأزرق، وبصفة خاصة التمويل الميسر والمناسب، وتعزيز النفاذ إليه مع ضمان تناغم ذلك مع الملكية الوطنية، وألا يؤدي ذلك إلى خفض التمويل اللازم، للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

من كلمة فخامة رئيس الجمهورية

البند الخاص بتغير المناخ والاقتصاد الأزرق ٢٠٢٣/٧/١٦

الهيئة العامة للرقابة المالية

FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

مجمع المعرفة للثقافة المالية
FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB

Where knowledge is created and disseminated حيث نصنع المعرفة وننشرها

www.fra.gov.eg

تولي الحكومة أهمية كبيرة لدعم جهود الهيئة العامة للرقابة المالية في تطوير وتنمية كافة الخدمات المالية غير المصرفية، بالنظر لدور الهيئة المحوري في توفير التمويل اللازم لنمو وتوسع الكيانات الاقتصادية بمختلف الأنشطة الإنتاجية، بما يدعم مستهدفات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها وتنفذها الحكومة، مشيرًا إلى ضرورة تحسين بيئة ممارسة الأعمال بما يدعم الاقتصاد المصري من خلال تحسين مستويات التشغيل والدخول

تصريح دولة رئيس مجلس الوزراء في البيان الرسمي الصادر عن مجلس الوزراء عقب لقاءه رئيس هيئة الرقابة المالية
٢٠٢٣/١/١١

الهيئة العامة للرقابة المالية

FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

مجمع المعرفة للثقافة المالية
FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB

Where knowledge is created and disseminated حيث نصنع المعرفة وننشرها

www.fra.gov.eg

المحتـــــــويـــــات

فريد صالح -	8
مجلس إدارة الهيئة	12
مؤشرات أداء الأسواق المالية غير المصرفية	19
1 مؤشرات سوق رأس المال	18
2 مؤشرات نشاط وصناديق التأمين الخاصة وصناديق التأمين الحكومية	21
3 مؤشرات نشاط متناهي الصغر	23
4 مؤشرات نشاط	25
5 مؤشرات التأجير التمويلي والتخصيم	26
6 مؤشرات نشاط التمويل الا	27
7 مؤشرات نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر	27
8 سجل الضمانات المنقولة	29
تطوير القطاع المالي غير المصرفي	31
المحور الأول: تطوير الأطر الرقابية والخدمية ودعم استقرار الأسواق	33
ــــــــــ	33
تطوير مستويات الحوكمة وتعزيز القدرات الرقابية وحماية حقوق	42
تحسين إدارة المخاطر والإنذار المبكر	54
تطوير الأسواق والمنتجات	61
الشمول المالي والاستثماري	65
1 رأس المال	65
2	65
3 التمويل غير المصرفي	66
المحور الرابع: تطوير المهنيين	68

1 سوق رأس المال 68
2 70
3 أنشطة التمويل غير المصرفي 72
4 74
المراكز التابعة للهيئة 76
معهد الخدمات 76
مركز المديرين 78
المركز الإقليمي للتمويل المستدام 79
التكنولوجيا المالية كعامل للتمكين 81
العلاقات الدولية 83
المنظمات الدولية التي تحظى الهيئة بالانضمام 94
الملاحـــــــــــق 97

كلمة السيد الدكتور رئيس الهيئة

في اطار حرص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية للتكامل بين الدور المنوط للهيئة في الدستور المصري للحفاظ على سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية، وسعيه المستمر لتطوير الأطر الرقابية والتنظيمية لتتواكب مع افضل المعايير والممارسات الدولية، تحرص الهيئة على التواصل مع كافة أطراف القطاع المالي غير المصرفي محلياً واقليمياً ودولياً، وعززت رؤيتها من خلال التعرف والاطلاع على كافة التطورات بما يساهم في صياغة وتنفيذ السياسات وإصدار اللوائح والضوابط التي من شأنها تعظيم استفادة الاقتصاد الوطني من القطاع المالي غير المصرفي وتعظيم أثره الإيجابي والتنموي المستدام على المجتمع المصري.

فعلي صعيد العمل على سلامة واستقرار الأسواق والمؤسسات المالية غير المصرفية، تبنت الهيئة نهج الرقابة على أساس الخطر (Risk-Based Supervision)، وهو النهج القائم على اتخاذ قرارات رقابية بموجب نتائج عملية فحص وتحليل القوائم والتقارير المالية والملاءة المالية للشركات ومدى التزام الشركة بقواعد الحوكمة، لتحديد درجة الخطر واكتشاف عناصر الخلل. كما عملت الهيئة على توسيع قاعدة المستفيدين بهدف تعظيم استفادة أكبر قدر من المتعاملين من الخدمات المالية غير المصرفية من خلال تفعيل وانفاذ القانون رقم (5) لسنة 2022 بشأن تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية، فقد أصدرت الهيئة العديد من اللوائح والقرارات التنفيذية بما في ذلك القرار رقم (139) لسنة 2023 للتجهيزات والبيئة التكنولوجية، والقرار رقم (140) لسنة 2023 بشأن الهوية الرقمية والعقود الرقمية والسجلات الرقمية، والقرار رقم (141) لسنة 2023 لإنشاء سجل لمقدمي خدمات التعهيد. كما سمحت الهيئة بتأسيس الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية برأسمال قدره 15 مليون جنيه كحد أدنى لمزاولة أنشطه التمويل غير المصرفي، وكذلك قيد شركتين بسجل مقدمي خدمات التعهيد بمجالات التكنولوجيا وذلك تفعيلاً لقانون 5 لسنة 2022 بشأن تنظيم استخدام التكنولوجيا في الأنشطة المالية غير المصرفية.

واستمراراً لسعي الهيئة لتوفير بيئة مواتية تساعد الشركات المقيدة وتحفز الشركات غير المقيدة على استكشاف فرص تنمية وتطوير أعمالها والتوسع من خلال سوق الأوراق المالية، تم اتخاذ العديد من الإجراءات من ضمنها تعديلات قواعد إصدار السندات وصكوك التمويل غير الحاصلة على تصنيف ائتماني، وقواعد الاكتتاب فيها وضوابط قيدها بالبورصة المصرية. كما أصدرت الهيئة معايير المفاضلة بين طلبات الحصول على ترخيص مزاولة نشاط تقييم وتصنيف وترتيب الأوراق المالية بهدف تنظيم عملية انتقاء أفضل الكيانات من الناحية الفنية والمالية، وذلك تحقيقًا لأعلى معدلات الشفافية أمام المتقدمين، حيث تشمل معايير المفاضلة كافة التفاصيل والأوزان النسبية للمفاضلة ما بين مقدمي الطلبات.

فيما أولت الهيئة من خلال ترأسها للجنة الدائمة لمعايير المحاسبة المصرية ومعايير المراجعة والفحص المحدود المشكلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2115 لسنة 2023، أهمية قصوى لتطوير أحكام معايير المحاسبة المصرية، حيث تم العمل على إستصدار أكثر من 15 قرارًا لتطوير المعايير لمواكبة التطورات والمتغيرات واتساقًا مع المعايير الدولية، أهمها السماح للمنشآت بإتباع معيار تقييم الأصول الثابتة والعقارية وفق قيمتها السوقية لتمكين الشركات من عرض قيم أصولها بالشكل الذي يجعل من قوائمها المالية أكثر تعبيرًا عن حقيقة وضعها المالي، وكذلك مساعدة المنشآت استيعاب آثار التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية، وآخرها إصدار تفسير جديد ينظم المعالجة المحاسبية لشهادات خفض الانبعاثات الكربونية.

ويعرض التقرير المرفق أهم مؤشرات الأداء للأنشطة المالية غير المصرفية خلال عام 2023. حيث تضمنت أبرز جهود التطوير في سوق رأس المال، بدء التداول على أذون الخزانة في البورصة المصرية لأول مرة في تاريخها، وإجراء انتخابات وتشكيل أول مجلس إدارة للاتحاد المصري للأوراق المالية بعد تأجيلات دامت خمس سنوات، وإطلاق أول صندوق استثمار في الذهب فضلًا عن تعديل معايير الملاءة المالية للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، وتعديل نسب مديونية العميل الواحد للمجموعة المرتبطة وتصنيف فئات المتعاملين، مع استكمال تيسير إجراءات قواعد قيد الأوراق المالية وخاصة زيادات رؤوس الأموال، بالتوازي مع تبسيط كافة إجراءات تسجيل وتحديث بيانات المؤسسات الأجنبية بالبورصة المصرية وتنشيط الحسابات الراكدة وإصدار المعايير المصرية للتقييم المالي للمنشآت الناشئة، والزام شركات السمسرة بالحصول على تقارير الهامش من البورصة لدعم الدراسات الائتمانية، وهي الإجراءات التي انعكست بشكل كبير على أداء مؤشرات السوق فقد سجل سوق المال أداءً جيدًا بشكل عام خلال عام 2023، حيث ارتفعت قيمة إصدارات الأوراق المالية (الأسهم والسندات والصكوك) في السوق الأولي إلى 601.7 مليار جنيه خلال عام 2023 مقارنة بحوالي 366.5 مليار جنيه خلال عام 2022، بمعدل نمو بلغ 64.1%..

ونتيجة للجهود التي قامت بها الهيئة العامة للرقابة المالية، والاصلاحات الهيكلية التي تبنتها الحكومة المصرية، والسياسة النقدية التي اقرها البنك المركزي المصري، زاد اقبال المستثمرين على الاستثمار في سوق الأوراق المالية فارتفعت قيم التداول خلال عام 2023 بنسبة 197.4% لتسجل نحو 3222.7 مليار جنيه خلال عام 2023 مقارنة بـحوالي 1083.5 مليار جنيه خلال عام 2022، بمعدل زيادة بلغ 197.4%، مدفوعًا بقفزة كبيرة في قيمة تداول السندات (أذون الخزانة) لتسجل ارتفاعًا بنسبة 294.4%، حيث بلغت 2487.6 مليار جنيه خلال عام 2023 مقارنة بحوالي 360.8 مليار جنيه خلال عام 2022. كما ارتفعت قيمة تداول الأسهم إلى 735.1 مليار جنيه خلال عام 2023 مقارنة بحوالي 452.3 مليار جنيه خلال عام 2022، بمعدل زيادة بلغ 62.4%. وعلى الصعيد الآخر، ارتفع رأس المال السوقي للأسهم المقيدة بنسبة 78.9% خلال هذا العام، حيث بلغ 1719.7 مليار جنيه في نهاية عام 2023، مقابل 961.2 مليار جنيه في نهاية عام 2022.

وفى سبيل تعزيز كفاءة واستقرار نشاط التأمين وحماية حقوق حملة الوثائق، أصدرت الهيئة ضوابط تنظم الاكتتاب في وثائق تأمين الائتمان للمساعدة في إدارة مخاطر الائتمان بشكل منضبط. كما تم إصدار دليل إجراءات وضوابط تطبيق شركات التأمين لمعيار المحاسبة المصري (50) الخاص بعقود التأمين؛ لضمان التطبيق السليم لمتطلبات المعيار وعرض البيانات المالية التي تعكس المركز المالي الحقيقي للشركة، وتحقيق أفضل مستويات الشفافية والإفصاح. بالإضافة إلى ذلك، قامت الهيئة بتطوير الضوابط المنظمة لإدارة المحافظ الاستثمارية لشركات التأمين بهدف تمكين شركات التأمين من تطوير هياكلها الاستثمارية، وذلك عبر التعاقد مع مديري استثمار مؤهلين وفق عدة ضوابط. كما ألزمت الهيئة شركات التأمين بإعداد دراسات للتسعير الاسترشادي معتمد في مجالس إدارتها لمنتجاتها المختلفة وتراجع سنويًا؛ للتحقق من عدالة التسعير التي تكفل المنافسة العادلة حفاظًا على المراكز المالية للشركات، وحماية حقوق حملة الوثائق. وفي سبيل اعداد أجيال مؤهلة من الاكتواريين المصريين تم رعاية إطلاق أول دبلوم مهني متخصص في العلوم الاكتوارية تقدمه الجامعة الأمريكية بالقاهرة بالتعاون مع الاتحاد المصري للتأمين.

كما أصدرت الهيئة عدد من القرارات التنظيمية والتنفيذية، منها على سبيل المثال، فرض تحمل إجباري على الجهات مانحة الائتمان بنسبة 25% من قيمة القرض، والالتزام بإعداد الدراسات الائتمانية المطلوبة، والسماح لشركات التأمين بالتعاون مع شركات الاتصالات والمتاجر الإلكترونية لتسويق وثائق التأمين متناهي الصغر، وإصدار أول وثيقة معاش بالدولار للمصريين بالخارج. كما ألزمت الهيئة الشركات بإعداد دراسات التسعير الاسترشادي ومراجعتها سنويًا، ومنع وسطاء التأمين من تحصيل الأقساط في حساباتهم الخاصة، والانتهاء من تطوير أول جداول حياة اكتوارية.

وقد أدى ذلك، ضمن ما ادي، الى ارتفاع قيمة إجمالي الأقساط (بعد استبعاد أقساط الوثائق المرتبطة بوحدات الاستثمار وأقساط عقود تكوين الأموال) خلال العام المالي 2023 لتصل إلى 61.4 مليار جنيه مقارنة بحوالي 48.9 مليار جنيه خلال العام السابق، بنسبة زيادة تقدر بحوالي 25.6%، بينما بلغ إجمالي استثمارات شركات التأمين 208.9 مليار جنيه في نهاية العام المالي 2023 مقارنة بحوالي 153.4 مليار جنيه في نهاية العام المالي السابق، بنسبة زيادة بلغت 36.2%.

وعلى صعيد صناديق التأمين الخاصة، فقد بلغ عدد صناديق التأمين الخاصة المسجلة في مصر 753 صندوقًا بنهاية عام 2023، بينما بلغ عدد الصناديق السارية منها 676 صندوقًا بالإضافة إلى 77 صندوقًا تحت التصفية، يستفيد منها حوالي 5 مليون عضو، وبإجمالي قيمة اشتراكات سنوية تقدر بنحو 15.2 مليار جنيه خلال عام 2023.

وفيما يتعلق ب أنشطة التمويل غير المصرفي، فقد أصدرت الهيئة ضوابط ولوائح عدة أهمها إطلاق أول مؤشر للتسعير المسئول وإعداد المراجعة الأولى عليه والخاص بتتبع وإعلان تكاليف الائتمان التي تقدمها شركات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وكذلك زيادة الحد الأدنى لرؤوس أموال شركات التمويل غير المصرفي الى 75 مليون جنيه كخطوة استباقية للتغيرات الاقتصادية التي كان من المتوقع حدوثها، وحظر التفويض أو التوكيل في مزاولة المهن المتخصصة في الأنشطة المالية غير المصرفية.

وشهد نشاط التمويل العقاري تراجعًا خلال عام 2023 نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة، حيث قامت شركات التمويل العقاري بمنح تمويلات تبلغ 10.4 مليار جنيه لعملائها خلال عام 2023 مقارنة ب 13.4 مليار جنيه خلال عام 2022 بمعدل انخفاض 22.4%. وبالنسبة لنشاط التأجير التمويلي، بلغت قيمة عقود التأجير التمويلي 117.5 مليار جنيه خلال عام 2023 مقابل 87.9 مليار جنيه خلال عام 2022 بمعدل ارتفاع بلغ 33.7%. وعن نشاط التخصيم، فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصمة إلى 44.0 مليار جنيه خلال عام 2023 مقارنة ب 31.3 مليار جنيه خلال عام 2022 محققة معدل نمو بلغ 40.6%. في حين ساهم نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغير ومتناهية الصغر في توسيع نطاق المستفيدين من الخدمات المالية غير المصرفية والمساهمة في رفع معدلات الشمول المالي، حيث بلغ عدد المستفيدين 3.8 مليون مستفيد، بإجمالي أرصدة بلغت 57.1 مليار جنيه في عام 2023، بمعدل نمو 41.7%. ولقد أسهم هذا القطاع في دعم المرأة دعمً ملحوظًا، واستحوذت الإناث على نسبة 58% من إجمالي عدد المستفيدين. بالإضافة إلى ذلك، شهد نشاط التمويل الاستهلاكي-أحدث الأنشطة المالية غير المصرفية التي خضعت لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية وفقًا لأحكام القانون رقم (18) لسنة 2020- أداءً طيبًا خلال عام 2023. وقد بلغت قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح 47.3 مليار جنيه خلال عام 2023، مقارنة بـ 29.8 مليار جنيه تمويل استهلاكي خلال عام 2022، محققًا معدل نمو بلغ 58.7%.

وفيما يتعلق بجهود إطلاق أول سوق كربون طوعي في مصر وإفريقيا، فقد انتهت الهيئة من الإطار التشريعي والتنفيذي لأول سوق طوعي لتداول شهادات خفض الانبعاثات الكربونية، وهو ما يعزز من المكانة الرائدة لمصر إفريقيًا، حيث صدر قرار رئيس مجلس الوزراء بإدخال تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة 1992 باعتبار شهادات الكربون أداة مالية. وتم تشكيل لجنة للإشراف والرقابة على وحدات خفض الانبعاثات الكربونية تتضمن أعضاءً من البورصة المصرية ووزارة البيئة وخبراء متخصصين، فضلًا عن إصدار معايير قيد جهات التحقق والمصادقة لمشروعات الخفض، وإنشاء قائمة لدى الهيئة لقيد جهات التحقق والمصادقة.

وفى سياق متصل، بلغت قيمة الإشهارات على الأصول المنقولة في سجل الضمانات المنقولة، منذ أن تم إطلاقه في مارس 2018 وحتى نهاية عام 2023 نحو 2.5 تريليون جنيه، بينما وصل عددها نحو 155 ألف إشهار، وبلغت الزيادة في قيمة الإشهارات حوالي40.0% في نهاية عام 2023 مقارنة بنهاية عام 2022.

وتعزيزاً لمكانة الهيئة العامة للرقابة المالية دوليا، استضافت الهيئة العامة للرقابة المالية، تحت رعاية دولة رئيس الوزراء خلال الفترة من 20 إلى 23 نوفمبر- الاجتماع السنوي والمؤتمر العام للجنة الأسواق المالية النامية والناشئة (GEMC)، والاجتماع السنوي للجنة أفريقيا والشرق الأوسط (AMERC) التابعتين للمنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال (IOSCO) ، حيث يرأس رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية لجنة الأسواق المالية والناشئة، ويتولى منصب نائب رئيس المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال مما يعكس الدور الريادي الذي تقوم به الهيئة ومكانتها الدولية البارزة.

وإذ تسعي الهيئة دوما لتعزيز مساهمة الأنشطة المالية غير المصرفية في النمو الاقتصادي من خلال التوعية وتعزيز نشر الثقافة المالية لزيادة عدد المستفيدين، وتشجيع وتمكين المرأة والشباب لتيسير الحصول التمويل والاستفادة من المنتجات الاستثمارية، وذلك من خلال التعاون الوثيق مع وزارة الشباب والرياضة، ووزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ووزارة التعليم العالي، ووزارة الثقافة، والمجلس القومي للمرأة والشركاء الدوليين.

ختاماً، اتطلع بمشاركة الزملاء في الهيئة استمرار العمل الدؤوب المخلص لتطوير وتنمية الأنشطة المالية غير المصرفية؛ للمساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرضية ومستدامة تسهم في تلبية الاحتياجات وتحسن الاحوال المعيشية للمصريين تحقيقا لرؤية فخامة السيد رئيس الجمهورية.

بسم الله الرحمن الرحيم

«إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ»

صدق الله العظيم

د. محمد فريد صالح

رئيس مجلس إدارة الهيئة

رئاسة مجلس إدارة الهيئة

د. محمد فريد صالح
رئيس مجلس إدارة الهيئة

أ. أحمد عبد الرحمن الشيخ
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة
حتي 23/8/2023

د. إسلام عزام
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة

أ. محمد عبد الحميد محمد الصياد
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة
منذ 30/8/2023

أعضاء مجلس إدارة الهيئة

أ. جمال نجم
عضو مجلس إدارة الهيئة
حتي 25/11/2023

أ. طارق الخولي
عضو مجلس إدارة الهيئة
منذ 26/11/2023

د. خالد سرى صيام
عضو مجلس إدارة الهيئة

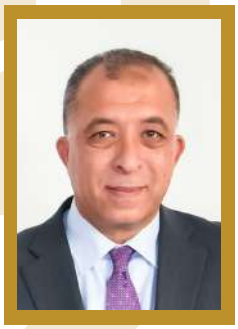

د. أشرف العربى
عضو مجلس إدارة الهيئة

أ. طارق منصور
عضو مجلس إدارة الهيئة

د.ماريان أمير عازر
عضو مجلس إدارة الهيئة

د. رشا راغب
عضو مجلس إدارة الهيئة

اختصاصات عمل الهيئة

جهات الهيئة التابعة والمستقلة

الأنشطة الخاضعة لرقابة الهيئة

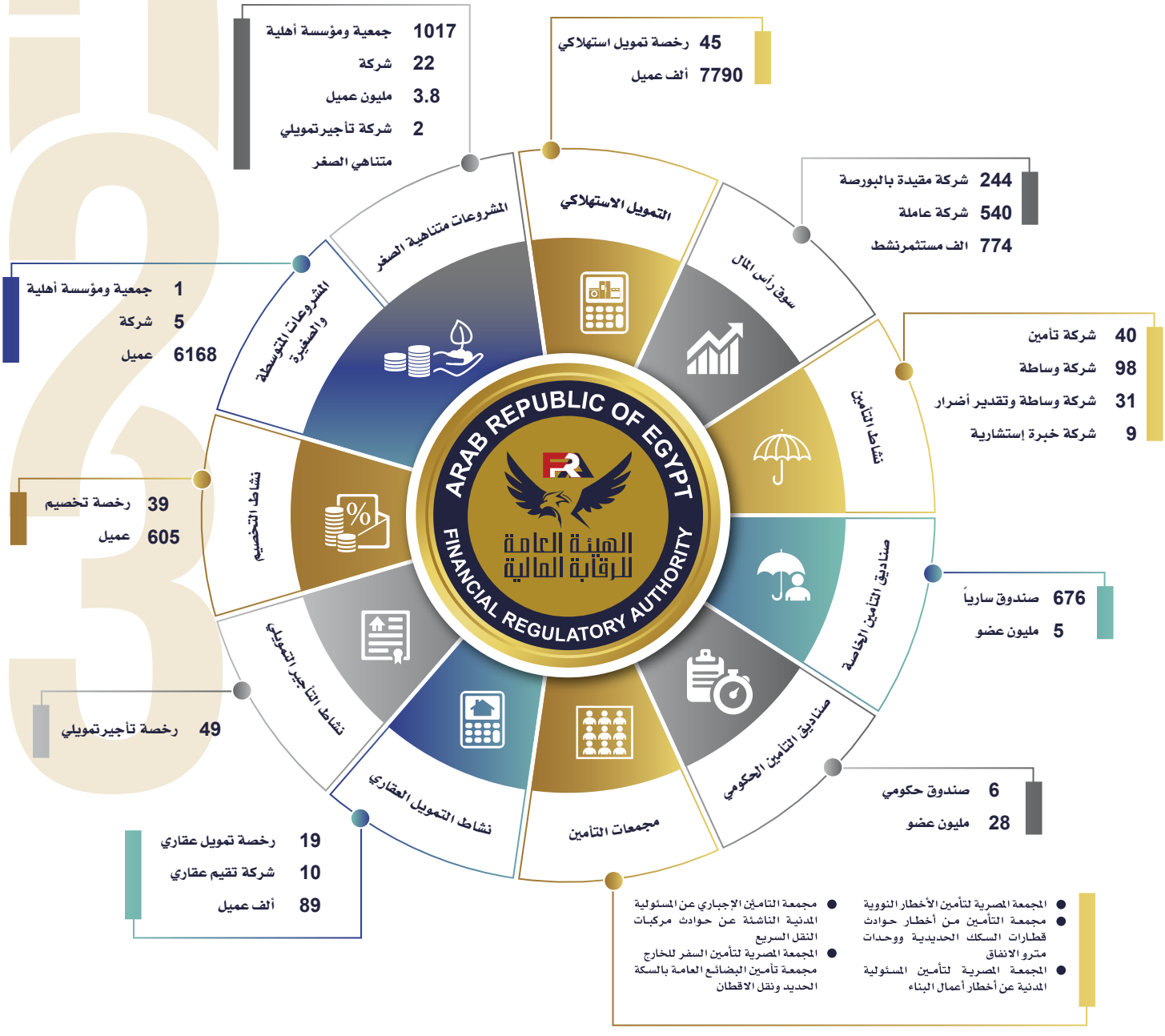

الهيئة العامة للرقابة المالية

FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

مجمع المعرفة للثقافة المالية
FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB

Where knowledge is created and disseminated حيث نصنع المعرفة وننشرها

www.fra.gov.eg

الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

2023

القسم الأول
مؤشرات أداء الأسواق المالية غير المصرفية

التقرير السنوى للهيئة العامة للرقابة المالية
FRA Aannual Report - 2023

From Pledges to Actions من التعهدات إلى التنفيذ

www.fra.gov.eg

مؤشرات أداء الأسواق المالية غير المصرفية

مؤشرات نشاط سوق رأس المال

سوق رأس المال

تتمثل مساهمة سوق رأس المال في الاقتصاد القومي من خلال دوره في تشجيع تحويل المدخرات المتراكمة إلى استثمارات في مشروعات جديدة تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب ذلك فإن سوق رأس المال بما يملكه من تقنيات تكنولوجية عالية وتشريعات محكمة استطاع توفير مناخ جاذب للاستثمارات.

شهد أداء سوق المال بشكل عام تميزًا ملحوظًا خلال عام 2023، وذلك بالرغم من التعافي البطيء الذي يشهده الاقتصاد العالمي جراء الأزمات المتتالية من جائحة فيروس كورونا، والحرب الروسية الأوكرانية، وارتفاع معدلات التضخم العالمية.

قيمة إصدارات الاوراق المالية

64.1% معدل التغير

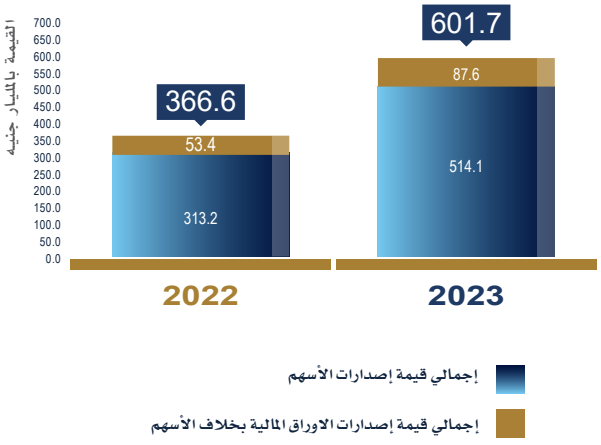

فقد ارتفعت قيمة إصدارات الأوراق المالية (الأسهم والسندات والصكوك) في السوق الأولي إلى 601.7 مليار جنيه خلال عام 2023 مقارنة بـ 366.5 مليار جنيه خلال عام 2022، بمعدل نمو بلغ 64.1%.

إجمالي قيمة التداول

197.4% معدل التغير

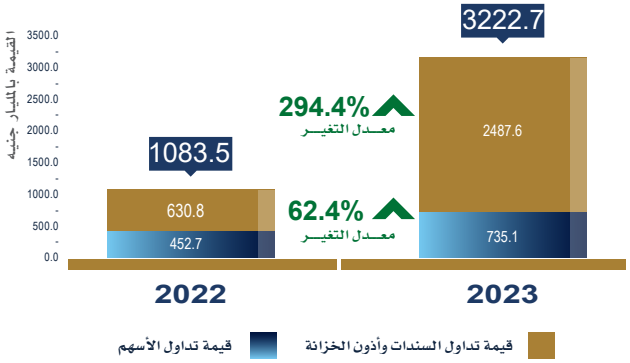

بلغ إجمالي قيمة التداول 3222.7 مليار جنيه خلال عام 2023 مقارنة بـ 1083.5 مليار جنيه خلال عام 2022، بمعدل زيادة بلغ 197.4%، مدفوعًا بقفزة كبيرة في قيمة تداول السندات (متضمنة أذون الخزانة) -نتيجة لبدء التداول على أذون الخزانة منذ نهاية سبتمبر 2023- لتسجل ارتفاعًا بنسبة 294.4%، حيث بلغت 2487.6 مليار جنيه خلال عام 2023 مقارنة بـ 360.8 مليار جنيه خلال عام 2022. كما ارتفعت قيمة تداول الأسهم إلى 735.1 مليار جنيه خلال عام 2023 مقارنة بـ 452.3 مليار جنيه خلال عام 2022، بمعدل زيادة بلغ 62.4%.

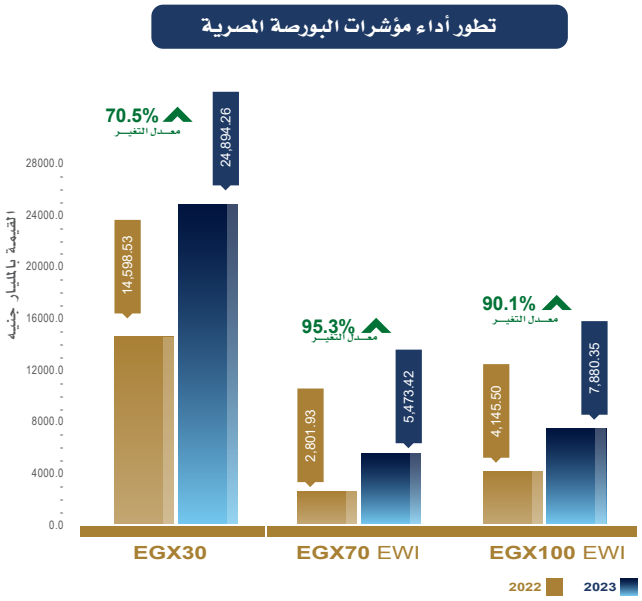

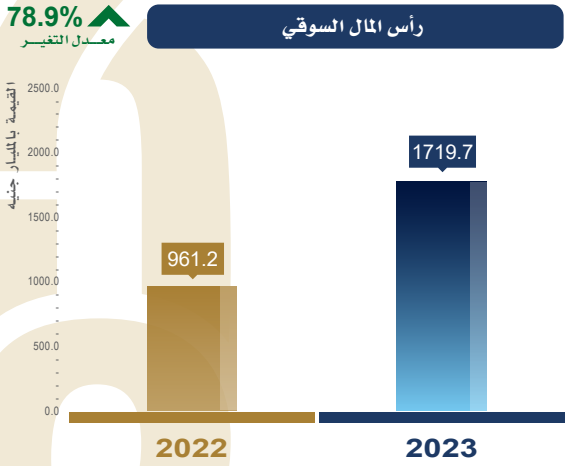

سجلت مؤشرات البورصة المصرية ارتفاعًا ملحوظًا خلال عام 2023، حيث بلغ المؤشر الرئيسي EGX30 نحو 24,894.26 نقطة (في إغلاق عام 2023) بمعدل ارتفاع بلغ 70.5% عن العام السابق، في حين بلغ معدل الارتفاع في مؤشري كلًا من EGX70 EWI وEGX100 EWI خلال هذا العام 95.3%، و90.1% على التوالي.

حصدت البورصة المصرية مكاسب عظيمة نتيجة إجراءات الحكومة لتطبيق الإصلاحات الهيكلية وزيادة دور القطاع الخاص، بالإضافة إلى القرارات التي اتخذتها الهيئة للعمل على تنشيط الأسواق، والقرارات المتتالية للبنك المركزي بخفض سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار، مما أدى إلى زيادة إقبال المستثمرين على الاستثمار في البورصة، وقد أدت هذه العوامل إلى ارتفاع رأس المال السوقي للأسهم المقيدة بنسبة 78.9% خلال هذا العام، حيث بلغ 1719.7 مليار جنيه في نهاية عام 2023، مقابل 961.2 مليار جنيه في نهاية عام 2022.

تعاملات المصريين وغير المصريين على الأسهم المقيدة خلال عام 2023

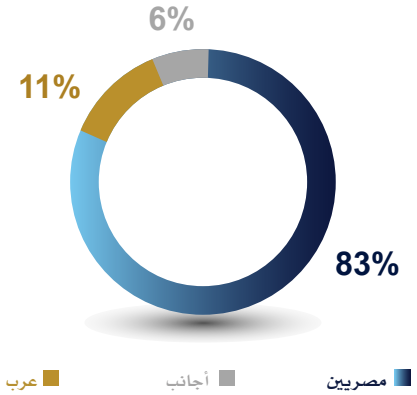

بلغت نسبة تعاملات غير المصريين (العرب والأجانب) نحو 17% من إجمالي التعاملات على الأسهم المقيدة في البورصة خلال عام 2023، بينما بلغ نصيب المستثمرين المصريين منها حوالي 83%.

العائد في البورصات العالمية خلال عام 2023

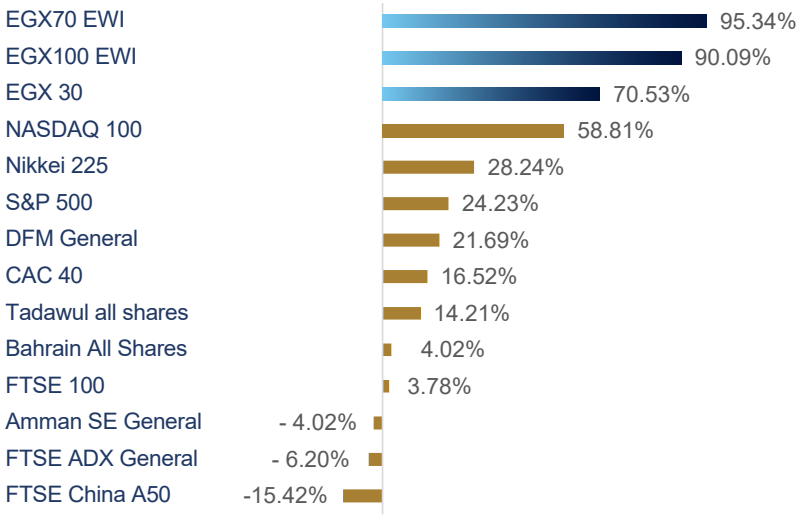

العائد في البورصات العالمية خلال عام 2022

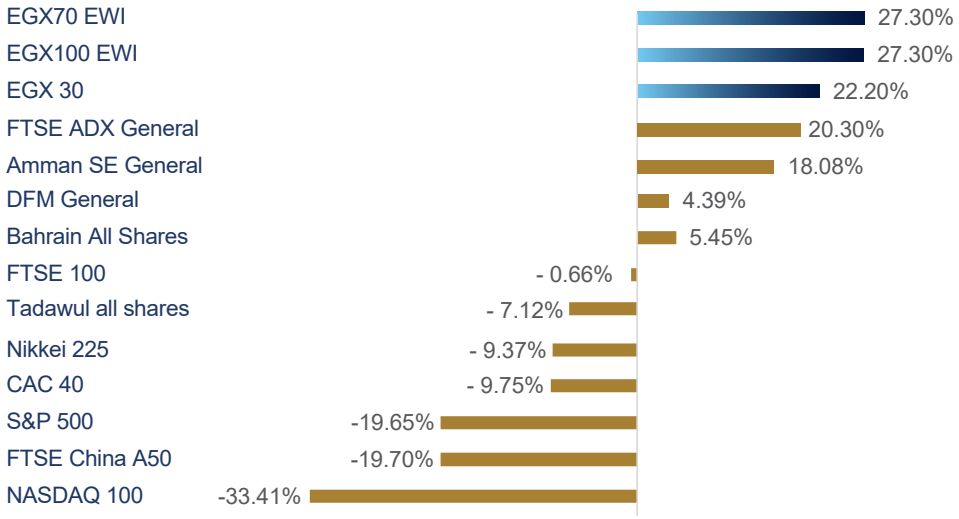

صناديق الاستثمار

بلغ عدد صناديق الاستثمار الجديدة التي تم الموافقة عليها خلال عام 2023 نحو 8 صناديق استثمار، بالإضافة إلى 3 إصدارات جديدة من صناديق قائمة متعددة الإصدارات، ليصل إجمالي عدد الصناديق العاملة في مصر بنهاية عام 2023 نحو 147 صندوق استثمار، منهم 138 صندوق مفتوح، و9 صناديق مغلقة.

وقد بلغ صافي القيمة السوقية للوثائق المصدرة من كافة صناديق الاستثمار نحو 145.2 مليار جنيه في نهاية 2023، (بعد استبعاد صناديق الاستثمار الجاري تغطية الاكتتاب بها) ويوضح الشكل التالي أنواع صناديق الاستثمار المختلفة:

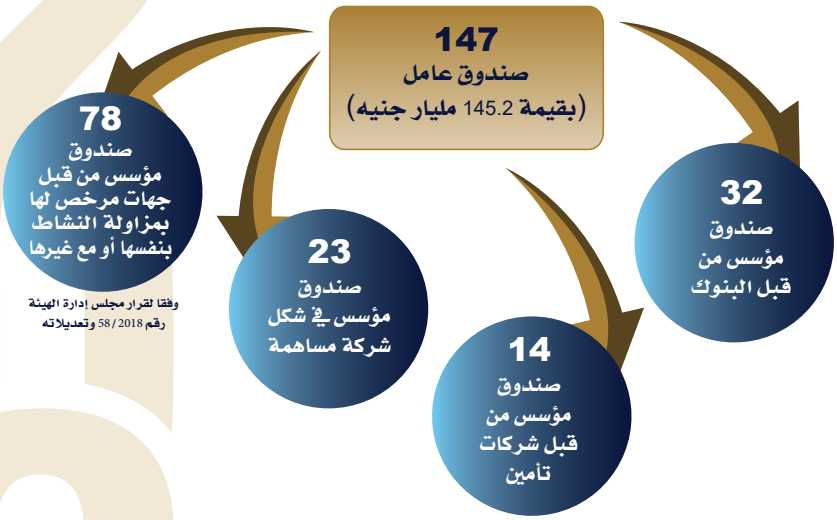

مؤشرات نشاط التأمين وصناديق التأمين الخاصة وصناديق التأمين الحكومية

يعد قطاع التأمين من أهم أنشطة الخدمات المالية غير المصرفية، ويدخل ضمن القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث يرتبط ارتباطًا تكامليًا بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. ويساهم قطاع التأمين في إدارة الأخطار التي تتعرض لها الأصول الاقتصادية، مما يجعله أبرز أدوات استقرار واستمرار هذ القطاعات في أنشطتها. وقد حرصت الهيئة على تفعيل مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحديث التشريعات المنظمة لهذا النشاط.

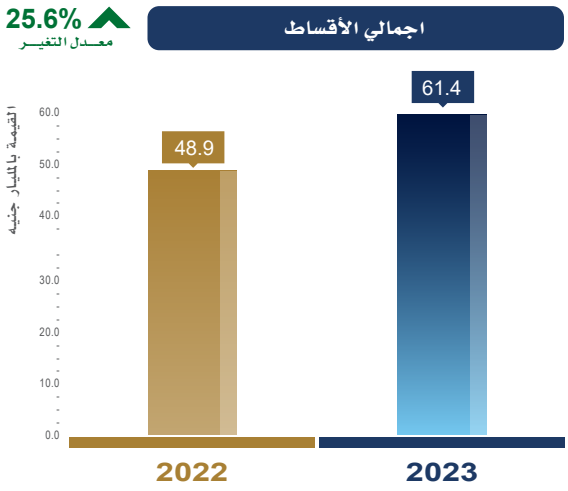

ارتفعت قيمة إجمالي الأقساط (بعد استبعاد أقساط الوثائق المرتبطة بوحدات الاستثمار وأقساط عقود تكوين الأموال) خلال العام المالي 2023 لتصل إلى 61.4 مليار جنيه مقارنة بـ 48.9 مليار جنيه خلال العام السابق، بنسبة زيادة تقدر بحوالي 25.6%.

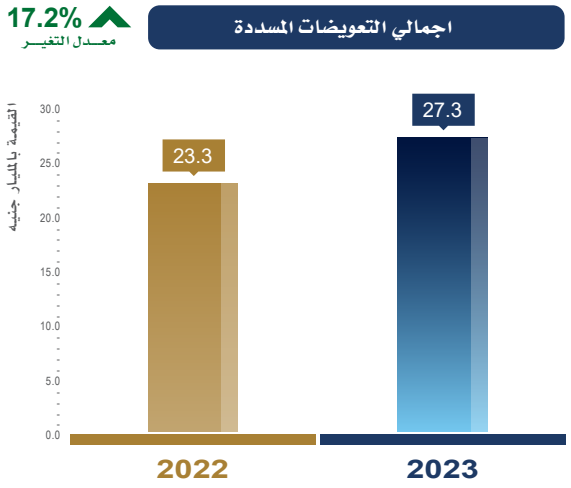

ارتفعت قيمة إجمالي التعويضات المسددة من شركات التأمين (بعد استبعاد تعويضات الوثائق المرتبطة بوحدات الاستثمار وتعويضات عقود تكوين الأموال) خلال العام المالي 2023 لتصل إلى 27.3 مليار جنيه مقارنة بـ 23.3 مليار جنيه خلال العام السابق، بنسبة زيادة حوالي 17.2%.

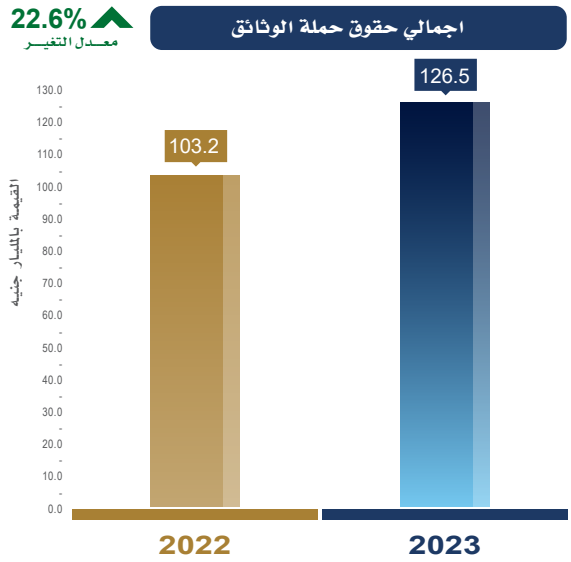

ارتفعت قيمة إجمالي حقوق حملة وثائق شركات التأمين في نهاية العام المالي 2023 لتصل إلى 126.5 مليار جنيه مقارنة بـ 103.2 مليار جنيه في العام السابق، بنسبة زيادة حوالي 22.6%.

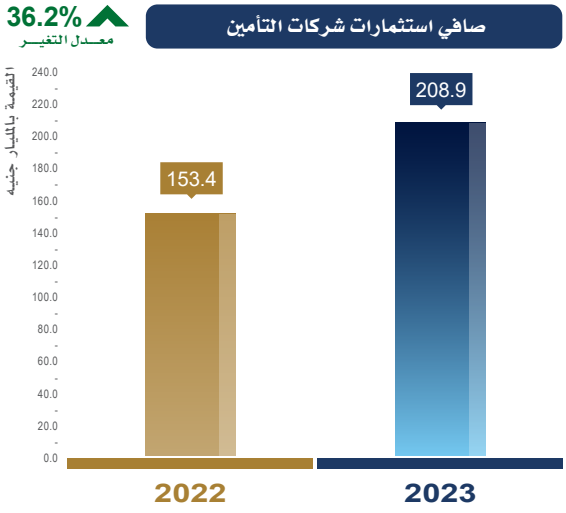

ارتفعت قيمة صافي استثمارات شركات التأمين في نهاية العام المالي 2023 لتصل إلى 208.9 مليار جنيه مقارنة بـ 153.4 مليار جنيه في نهاية العام المالي السابق، بنسبة زيادة بلغت 36.2%.

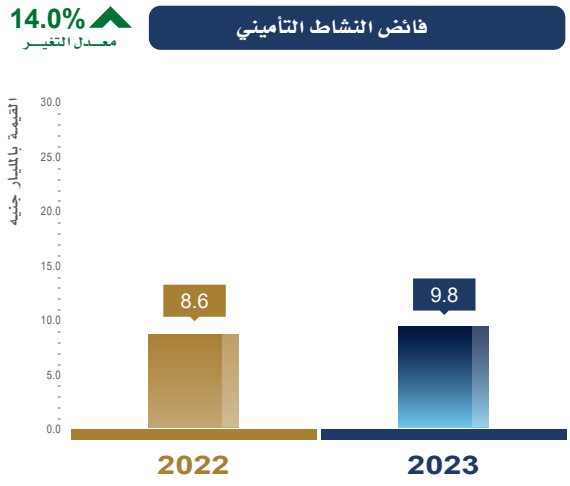

وقد تزايد فائض النشاط التأميني للشركات بمعدل زيادة بلغ 14.0% ليصل إلى 9.8 مليار جنيه خلال العام المالي 2023 مقارنة بـفائض بلغ 8.6 مليار جنيه خلال العام المالي السابق.

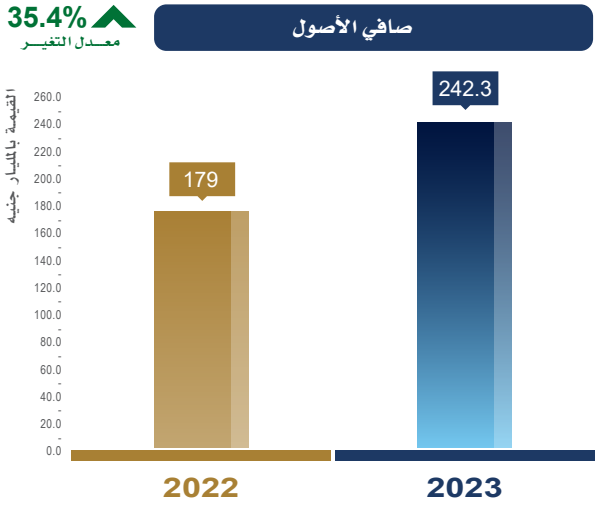

ارتفعت قيمة صافي أصول شركات التأمين في نهاية العام المالي 2023 لتصل إلى 242.3 مليار جنيه مقارنة بـ 179.0 مليار جنيه في العام السابق بنسبة، زيادة قدرها 35.4%.

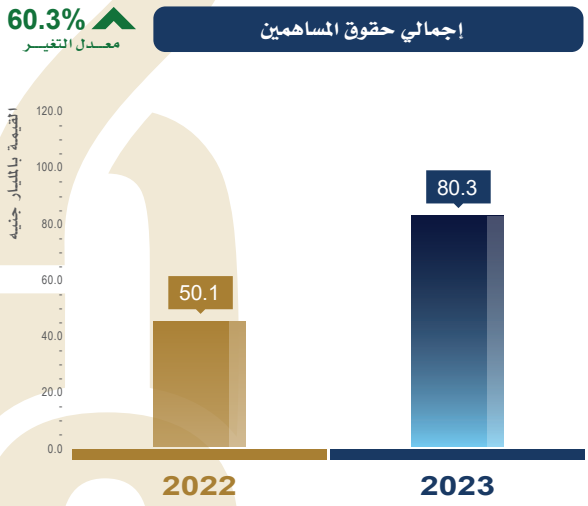

بلغت قيمة حقوق المساهمين في شركات التأمين 80.3 مليار جنيه في نهاية العام المالي 2023، مقارنة بـ 50.1 مليار جنيه في نهاية العام المالي السابق بمعدل ارتفاع بلغ 60.3%.

ل
التأمين متناهي الصغر

صدر القرار رقم (902) لسنة 2016 –والمعدل بقراري رقم (1289) و(292) لسنة -2023بشأن تعريف التأمين متناهي الصغر وضوابط إصدار وتوزيع وثائقه إلكترونيًا، بحيث يستهدف ذوي الدخول المنخفضة في مجالات تأمين الممتلكات والأشخاص. وقد بلغ عدد الشركات تمارس التأمين متناهي الصغر لشركات الممتلكات 7 شركات من إجمالي 24 شركة، كما بلغ عدد الشركات التي تمارس التأمين متناهي الصغر لشركت الحياة 8 شركات من إجمالي 17 شركة، وذلك بنهاية عام 2023.

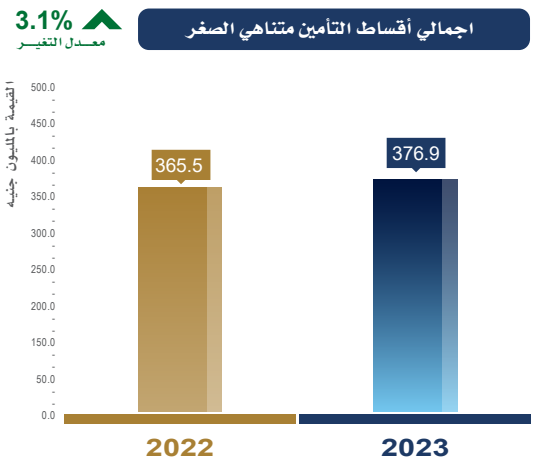

بلغت قيمة أقساط التأمين متناهي الصغر 376.9 مليون جنيه خلال العام المالي 2023، مقارنة بـ 365.5 مليون جنيه خلال العام المالي السابق، بمعدل زيادة بلغ 3.1%.

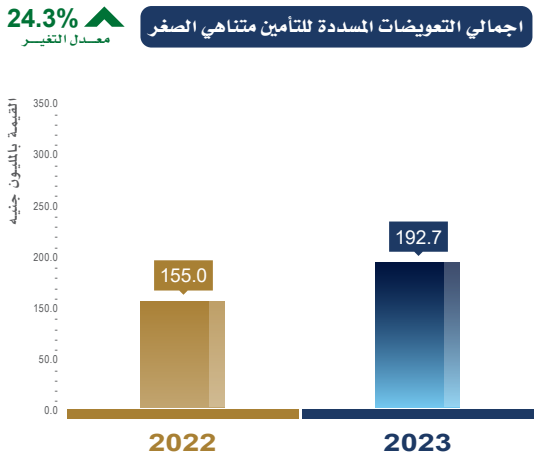

بلغت قيمة التعويضات المسددة للتأمين متناهي الصغر 192.7 مليون جنيه خلال العام المالي 2023، مقارنة بـ 155 مليون جنيه خلال العام المالي السابق، بمعدل زيادة بلغ 24.3% .

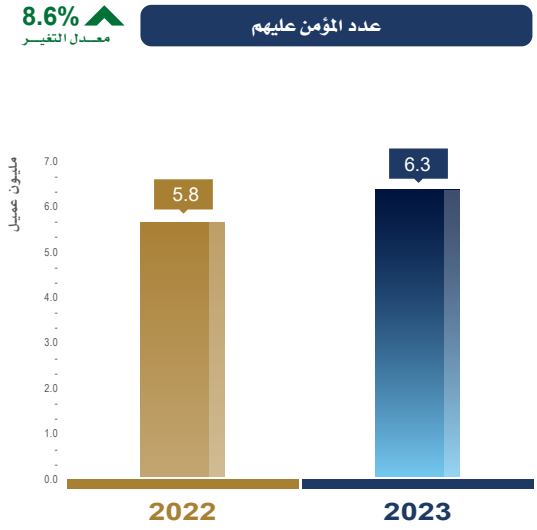

بلغ عدد المؤمن عليهم 6.3 مليون عميل خلال العام المالي 2023، مقارنة بـ 5.8 مليون عميل خلال العام المالي السابق، بمعدل زيادة بلغ 8.6%.

صناديق التأمين الخاصة

ترتبط صناديق التأمين الخاصة بقطاع التأمين، والتي تُعد أحد أشكال أدوات الادخار، وهي عبارة عن أنظمة تأمينية خاصة، يتم تسجيلها بالسجل المنشأ لهذا الغرض بالهيئة، بحيث تصبح منفصلة عن الجهة المنشئة لها، ويتم تكوينها لأغراض منح مزايا لمجموعة من العاملين بالجهة المنشئة للصندوق، وتكون في شكل مزايا تأمينية أو معاشات إضافية أو مزايا اجتماعية أو رعاية صحية.

وقد بلغ عدد صناديق التأمين الخاصة المسجلة في مصر 753 صندوقًا بنهاية عام 2023، بلغ عدد الصناديق السارية منها 676 صندوقاً بالإضافة إلي 77 صندوقًا تحت التصفية، يستفيد منها حوالي 5 مليون عضو، وبإجمالي قيمة اشتراكات سنوية تقدر بنحو 15.2 مليار جنيه خلال عام 2023.

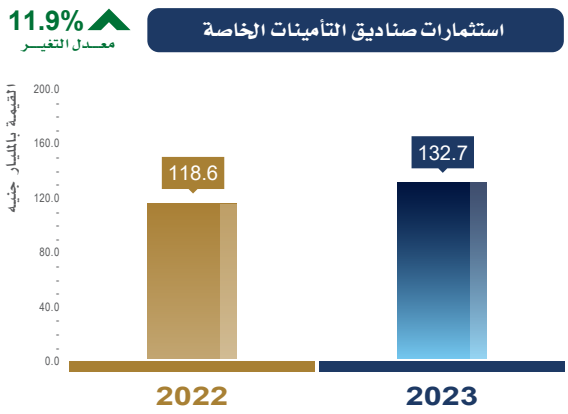

بلغت القيمة التقديرية لاستثمارات صناديق التأمين الخاصة حوالي132.7 مليار جنيه في نهاية عام 2023، بالمقارنة بنحو 118.6 مليار جنيه في نهاية العام السابق، بمعدل نمو بلغ حوالي 11.9%.

صناديق التأمين الحكومية

تهدف صناديق التأمين الحكومية إلى تغطية الأخطار التي لا تقبلها عادة شركات التأمين أو تلك التي ترى الحكومة مزاولتها بنفسها ولا يجوز لهذه الصناديق أن تباشر عمليات تأمين أخرى غير المنصوص عليها في قرار إنشاءها، وتعد صناديق التأمين الحكومية أحد الكيانات الرئيسية بقطاع التأمين. وقد بلغ عدد صناديق التأمين الحكومية المسجلة بالهيئة 6 صناديق تقدم تغطيات تأمينية متنوعة ما بين تأمينات الممتلكات والمسئوليات، وتأمينات الحياة، وتأمينات مشتركة.

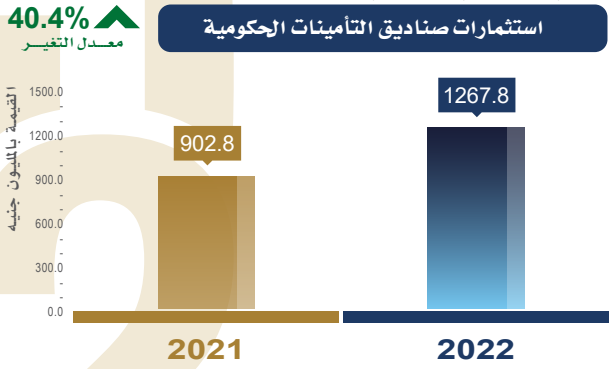

بلغت قيمة استثمارات صناديق التأمين الحكومية 1267.8 مليون جنيه في نهاية العام المالي 2023مقارنة بـ 902.8 مليون جنيه في نهاية العام المالي السابق، بمعدل نمو بلغ حوالي 40.4%.

مؤشرات نشاط التمويل العقاري

التمويل العقاري

يعد قطاع الاستثمار العقاري في مصر أحد أهم القطاعات التي تؤثر في الاقتصاد المصري، وتعد القوانين المنظمة للسوق العقاري ذات أهمية قصوى لأنها تشكل الإطار القانوني الذي ينظم السوق. ومن أهم القوانين التي وضعت لتنظيم السوق العقاري قانون التمويل العقاري، حيث يسهم في توفير التمويل متوسط وطويل الأجل لاقتناء العقارات سواء كانت لأغراض اقتصادية أو لأغراض تمويل المساكن أو ترميمها وصيانتها.

تنبع أهمية قطاع الاستثمار العقاري من كونه يؤثر ويرتبط بالعديد من الخدمات والأدوات المالية مثل التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتوريق وقيد الشركات العقارية في البورصة، إضافة إلى صناديق الاستثمار العقاري. وبلغ عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة التمويل العقاري في السوق المصري 20 شركة بنهاية عام 2023 (منها شركة واحدة لإعادة التمويل العقاري).

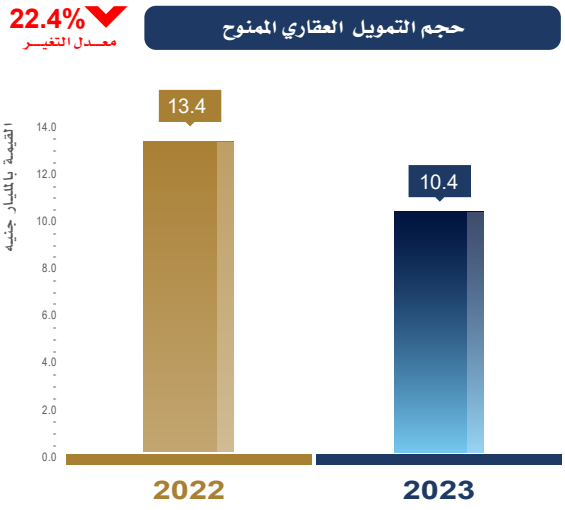

قامت شركات التمويل العقاري بمنح 10.4 مليار جنيه لعملائها خلال عام 2023 مقارنة بـ 13.4 مليار جنيه تمويلات ممنوحة خلال عام 2022 بمعدل انخفاض بلغ 22.4%. يرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع أسعار الفائدة بمقدار 1000 نقطة أساس لتصل إلى 19.75%بنهاية عام 2023 ارتفاعًا من 9.75% في مارس 2022.

مؤشرات نشاطيّ التأجير التمويلي والتخصيم

يساهم قانون التأجير التمويلي والتخصيم الذي صدر في أغسطس 2018 في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حاليًا من عدد من الخدمات المالية.

وقد سمح القانون للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر وفقًا لأحكام القانون 141 لسنة 2014 بتقديم خدمات التأجير التمويلي متناهي الصغر في ضوء الضوابط التي يحددها مجلس إدارة الهيئة، وذلك بهدف دعم وتنمية الجهات التي تمارس نشاط التمويل متناهي الصغر وتوسعة نطاق الخدمات المالية غير المصرفية التي تقدمها باستخدام قاعدة البيانات المتوفرة لدى تلك الجهات للوصول إلى عدد أكبر من المتعاملين في الصناعات الصغيرة أو الحرفية، الذي يعد حافزًا إضافيًا للصناعات الصغيرة المكملة، ويفتح آفاقًا أوسع لخلق فرص عمل جديدة. وقد وصل إجمالي عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التأجير التمويلي 49 شركة بنهاية عام 2023.

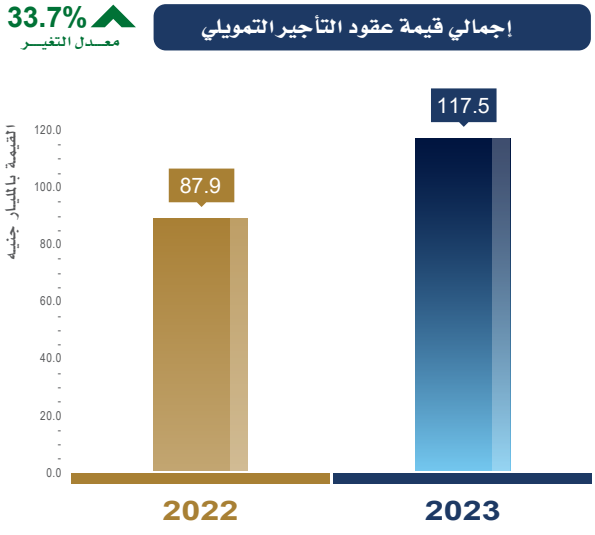

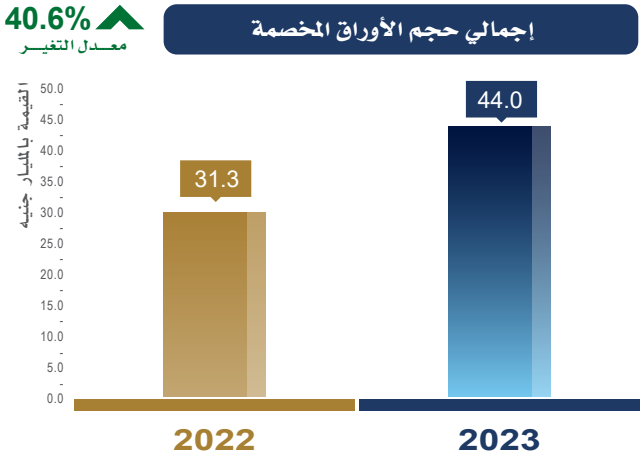

بلغت قيمة عقود التأجير التمويلي 117.5 مليار جنيه عام 2023 مقارنة بـ 87.9 مليار جنيه خلال عام 2022، بمعدل ارتفاع بلغ 33.7%.

أما بالنسبة لنشاط التخصيم؛ فإنه يعد أحد الركائز الهامة لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيم الحقوق المالية قصيرة الأجل. وقد بلغت قيمة الأوراق المخصمة 44.0 مليار جنيه خلال عام 2023 مقارنة بـ 31.3 مليار جنيه خلال عام 2022، محققة معدل نمو بلغ 40.6%.

مؤشرات نشاط التمويل الاستهلاكي

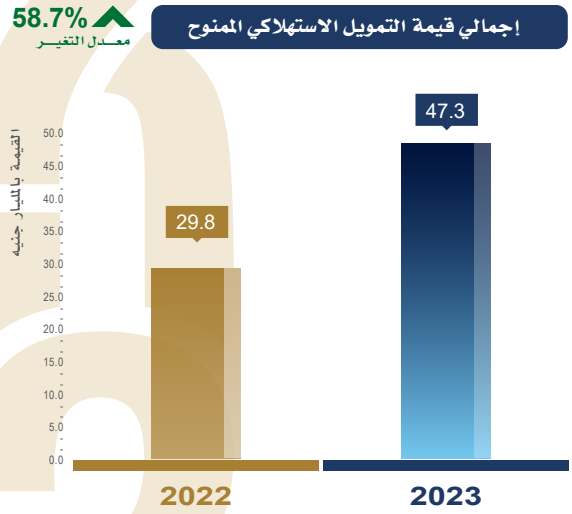

يمثل التمويل الاستهلاكي أحد الوسائل الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يتيح للطبقات متوسطة ومحدودة الدخل الوصول إلى الخدمات المالية، مما يسهم في تحقيق الشمول المالي الذي يعد أحد الأركان الأساسية لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة، كما يمثل عنصرًا رئيسيًا في استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

يعد نشاط التمويل الاستهلاكي أحدث الأنشطة المالية غير المصرفية التي خضعت لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية وفقًا لأحكام القانون رقم (18) لسنة 2020. وقد بلغت قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح 47.3 مليار جنيه خلال عام 2023، مقارنة بـ 29.8 مليار جنيه تمويل استهلاكي ممنوح خلال عام 2022، محققًا معدل نمو بلغ 58.7%.

مؤشرات نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

في إطار اهتمام الهيئة بتحقيق الشمول المالي وتمكين المرأة والشباب كأحد أهداف التنمية المستدامة، فقد قامت بدعم نشاط التمويل متناهي الصغر من خلال رفع كفاءة العاملين به، وكذا توعية المجتمع عن دور التمويل متناهي الصغر، بالإضافة إلى إصدار العديد من القرارات التنظيمية والرقابية التي كان لها آثار إيجابية على نتائج هذا النشاط. ومن المتوقع استمرار هذه الآثار خلال الأعوام القادمة؛ حيث قامت الهيئة بالسماح لجهات التمويل متناهي الصغر بممارسة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر، وإصدار نظام السداد الإلكتروني في منح التمويل والتحصيل، واستخدام نظم المدفوعات من خلال التليفون المحمول. وقد أصدرت الهيئة هذا العام قانون رقم (201) لسنة 2020 بشأن تعديل أحكام قانون التمويل متناهي الصغر ليشمل نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

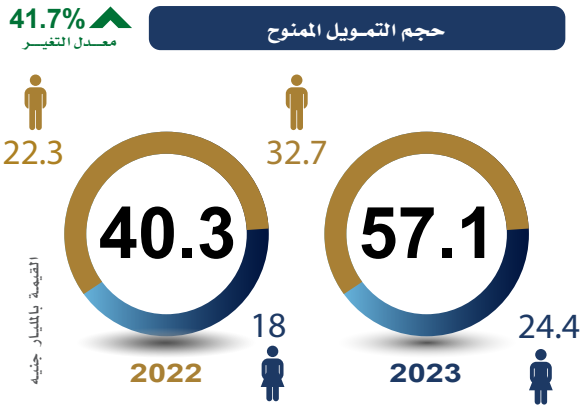

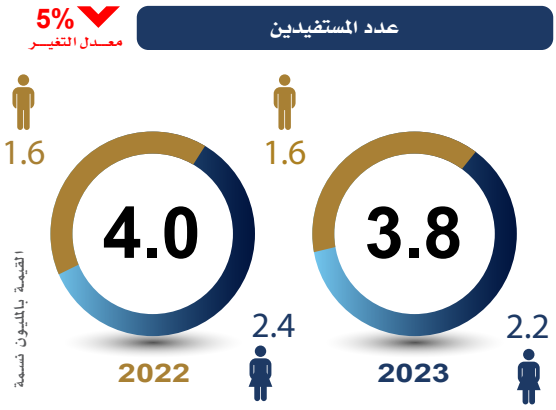

- بلغت قيمة أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر 57.1 مليار جنيه في نهاية عام 2023، مقارنة بـ 40.3 مليار جنيه في نهاية عام 2022، بمعدل زيادة بلغ 41.7%.

- بلغ عدد المستفيدين 3.8 مليون مستفيد بنهاية عام 2023، مقارنة بـ 4 مليون مستفيد في نهاية عام 2022، بمعدل انخفاض بلغ 5.0%.

- وبلغت قيمة التمويل الممنوح للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر حوالي 72.6 مليار جنيه خلال عام 2023، وبلغ عدد المستفيدين خلال العام ما يزيد عن 3.7 مليون مستفيد.

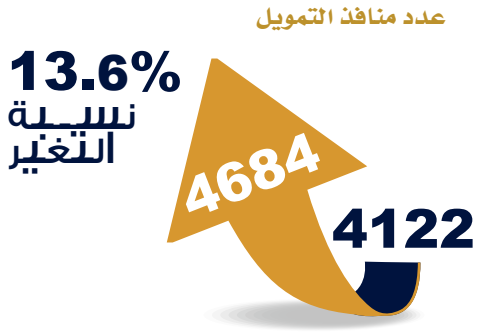

- وقد قامت جهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بزيادة تواجدها وانتشارها الجغرافي عن طريق الوصول إلى 4684 منفذ تمويل بنهاية عام 2023 تغطي معظم مراكز ومدن الجمهورية، مقارنة بـ 4122 منفذًا بنهاية عام 2022.

نسبة الذكور والإناث من إجمالى المستفدين

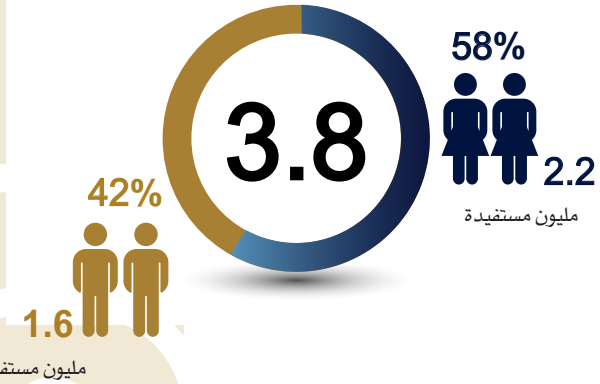

ولقد أسهم قطاع تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في دعم المرأة بشكل ملحوظ، حيث استحوذت الإناث على 58% من إجمالي عدد المستفيدين البالغ 3.8 مليون مستفيد.

سجل الضمانات المنقولة

انطلاقًا من حرص الهيئة على تطوير الخدمات المالية غير المصرفية وتوفير التمويل اللازم لأنشطة مثل التمويل العقاري والتأجير التمويلي، فقد تعاقدت الهيئة في نهاية 2017 مع الشركة المصرية للاستعلام الائتماني "IScore" لإنشاء وتشغيل السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة، وقد تم تشغيل السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة في مارس 2018. ومنذ ذلك الحين وحتى نهاية عام 2023، فقد بلغت قيمة الإشهارات على الأصول المنقولة 2.5 تريليون جنيه وقد بلغ عددها نحو 155 ألف إشهار. وبلغت الزيادة في قيمة الإشهارات حوالي 40.0% في نهاية عام 2023 مقارنة بنهاية عام 2022.

إجمالي قيمة الاشهارات
40.0% معدل التغير

	المجموع	بنوك	شركات تأجير تمويلي	جهات التمويل الدولية	شركات التخصيم	جهات التمويل متناهي الصغر	شركات صناعية	تمويل إستهلاكي	شركات التجزئة	فرد طبيعي مصري
2023	2,461.7	2,401.3	49.1	4.8	4.7	1.2	0.5	0.1	0.1	0.0004
2022	1,758.4	1,710.9	39.0	2.3	4.6	0.9	0.5	0.1	0.1	0.0004

الهيئة العامة للرقابة المالية

FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

مجمع المعرفة للثقافة المالية
FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB

Where knowledge is created and disseminated حيث نصنع المعرفة وننشرها

www.fra.gov.eg

الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

القسم الثاني
تطوير القطاع المالي غير المصرفي

التقـرير السنـوى للهيئة العامة للرقابة المالية
FRA Aannual Report - 2023

From Pledges to Actions من التعهـدات إلى التنفيذ

تطوير القطاع المالي غير المصرفي

تسعى الهيئة العامة للرقابة المالية إلى توفير بيئة جاذبة للاستثمار تتسم بالعدالة والكفاءة والشفافية، وتتوافر فيها القنوات الاستثمارية المتعددة التي تخدم جميع فئات المستثمرين. ويعد تنويع المنتجات الاستثمارية في الأسوق المالية ركيزة أساسية لجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية والمحافظة عليها وتنميتها. وتعمل الهيئة باستمرار على توفير البيئة التنظيمية المحفزة لطرح منتجات استثمارية جديدة، كما تهدف إلى تطبيق آليات عمل السوق وفقًا لأفضل الممارسات العالمية، وبما يلبي الاحتياجات المختلفة للمتعاملين في السوق.

وتعمل الهيئة على تطوير كافة الأنشطة المالية غير المصرفية من خلال إصدار التشريعات، واستحداث الأدوات المالية الجديدة التي تلبي احتياجات المستثمرين، مما يساعد على تطوير الأسواق وزيادة عمقها وتعزيز معدلات السيولة بها. وتتضمن ركائز العمل الأساسية خلال المرحلة المقبلة التركيز على محاور للتطوير، وهي تطوير الأسواق والمنتجات، تطوير الأطر الرقابية والخدمية، الشمول المالي والاستثماري والتأميني، تطوير المهنيين، بالإضافة لتطوير قرارات الجهات التابعة والمستقلة وتطوير البنية التشريعية، ونستعرض فيما يلي أطر تطوير القطاع المالي غير المصرفي:

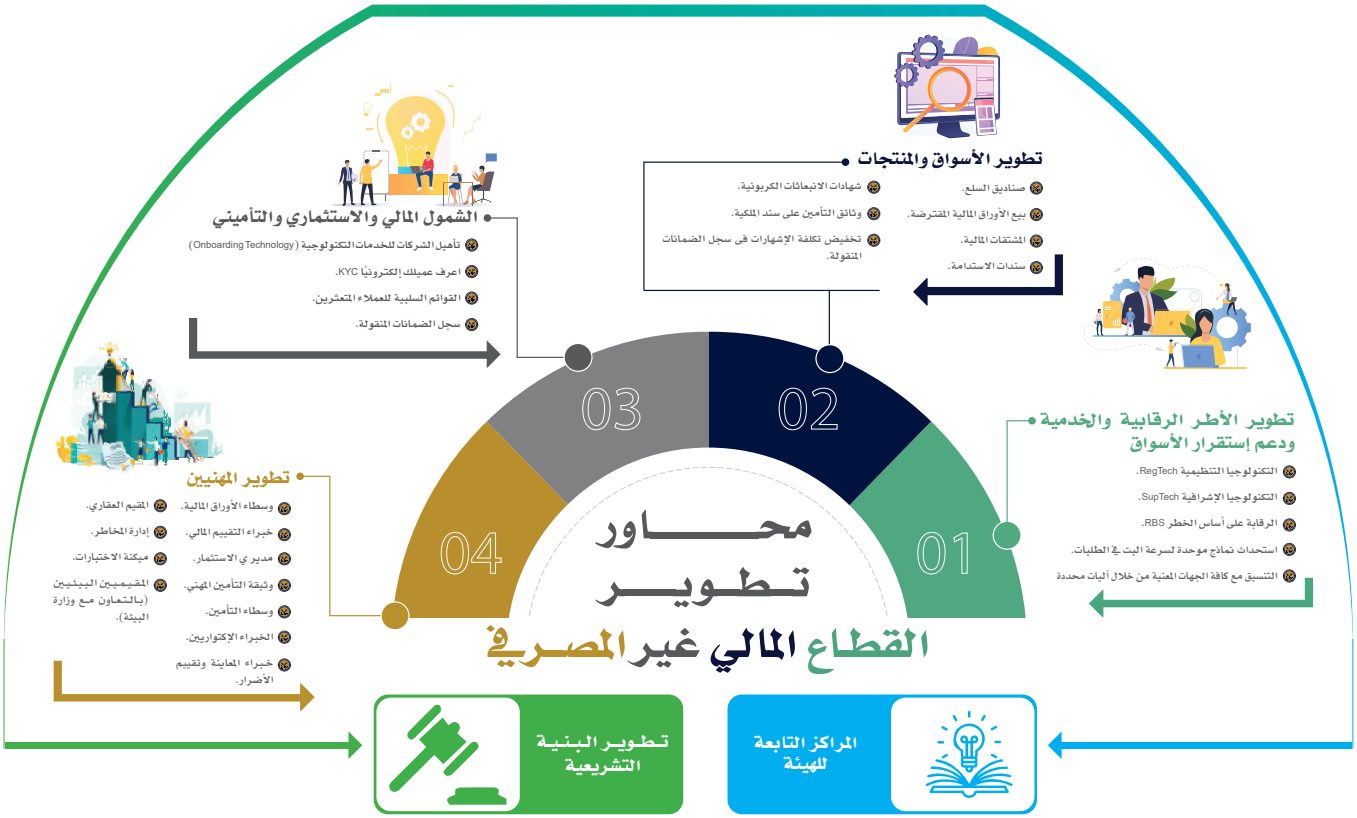

المحور الأول : تطوير الأطر الرقابية والخدمية ودعم إستقرار الأسواق

أولًا: التشـــريعـــات والإجراءات التنظيمية :

إن تنمية القطاع المالي غير المصرفي عملية مستمرة تتطلب وضع أطر رقابية وخدمية مرنة وفاعلة تركز على تحقيق التوازن بين حماية حقوق كافة الأطراف المتعاملة، وتقديم خدمات ومنتجات تمويلية وتأمينية واستثمارية جديدة، ودعم استقرار القطاع المالي غير المصرفي.

وفي إطار ذلك، تعمل الهيئة على تطوير الأطر الرقابية والخدمية لتتمكن من اتخاذ إجراءات استباقية تضمن التأكد من صحة وجودة مستويات الملاءة المالية لشركات القطاع بما يسهم في تحقيق الاستقرار المالي للأسواق، مع العمل على رصد المخالفات مبكرًا وتصويبها بشكل متدرج يراعي حقوق كافة الأطراف، جنبًا إلى جنب مع تهيئة بيئة مواتية للأعمال لاستفادة كافة الكيانات الاقتصادية من الأنشطة المالية غير المصرفية بتبسيط كافة القواعد والإجراءات اللازمة لممارسة النشاط. كما تعمل الأطر الخدمية على تعزيز الاستفادة من المنتجات المالية غير المصرفية، وتيسير الولوج إلى مصادر التمويل غير المصرفي للأفراد والمؤسسات، مما يساهم بدوره في تحقيق أهداف الشمول المالي.

وتنوعت جهود الهيئة لتطوير الأطر الرقابية والخدمية عام 2023 ومن بينها ما يلي:

➢ نشاط سوق رأس المال

- **صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (12) لسنة 2023 بشأن تعديلات بشأن قواعد إصدار السندات وصكوك التمويل غير الحاصلة على تصنيف ائتماني وقواعد الاكتتاب فيها وضوابط قيدها بالبورصة المصرية،** حيث تم إضافة المادة (12 مكرر) لقواعد القيد والتي تنظم ضوابط قيد واستمرار قيد السندات وصكوك التمويل غير الحاصلة على تصنيف ائتماني التي لا تتجاوز قيمتها صافي أصول الشركة، والتي يقتصر التداول فيها على المؤسسات المالية والأشخاص ذوي الملاءة المالية لتوحيد القرارات المنظمة للقيد فضلًا عن استحداث نشر تقرير افصاح قبل بدء التداول على تلك السندات لتوضيح طبيعتها وخصائصها وكونها تتناسب مع المستثمرين المؤهلين بما ينعكس بالإيجاب على سوق السندات والصكوك، ويحفز ويساعد الشركات على زيادة الاعتماد عليه كمصدر للتمويل.

- **سلسلة إجراءات لتدشين بورصات العقود الآجلة كوسيلة للتحوط ضد مخاطر تقلبات الأسعار في السوق المصري.**

في إطار سعي الهيئة للعمل على تدشين سوق المشتقات المالية في السوق المصري كوسيلة للتحوط ضد مخاطر تقلبات الأسعار، تم إجراء تعديلات تشريعية بما أتاح للبورصة المصرية التقدم لتأسيس شركة تسوية العقود الآجلة، تحت اسم «شركة تسويات لخدمات التقاص»، وتتمثل تلك التعديلات التشريعية فيما يلي:

- **صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (19) لسنة 2023 بشأن شروط وضوابط وإجراءات الترخيص بمزاولة عمليات المقاصة والتسوية للعقود التي يجرى التعامل عليها في بورصات العقود الآجلة**، وتضمنت الشروط وضع حد أدنى لرأس المال المصدر للشركة بنحو 100 مليون جنيه أو ما يعادله من العملات الأجنبية بسعر الصرف الصادر عن البنك المركزي المصري، مدفوع منه 25% عند التأسيس على أن يستكمل سداد الباقي عند الترخيص بمزاولة النشاط، كما يجب أن يقتصر غرض الشركة على مزاولة عمليات المقاصة والتسوية للعقود التي يجري التعامل عليها في بورصات العقود الآجلة وغيرها من الأدوات المالية المتداولة بالبورصات المصرية على النحو الذي توافق عليه الهيئة.

- **صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (18) لسنة 2023 بشأن شروط وإجراءات الترخيص بمزاولة نشاط بورصات العقود الآجلة للتداول على العقود المشتقة من الأوراق المالية المقيدة بإحدى بورصات الأوراق المالية**، وحددت الشروط حد أدني لرأس المال المصدر للشركة بنحو 50 مليون جنيه أو ما يعادله من العملات الأجنبية بسعر الصرف الصادر عن البنك المركزي المصري، مدفوع منه 25% عند التأسيس على أن يستكمل سداد الباقي عند الترخيص بمزاولة النشاط. وأن يتم تشكيل مجلس الإدارة للشركة بمراعاة قواعد حوكمة الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية، على أن يتم تشكيل مجلس الإدارة للشركة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بمراعاة الشروط الواردة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (100) لسنة 2020 بشأن قواعد حوكمة الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية.

بينما نص القرار على أن للهيئة أن ترخص للبورصة المصرية بأن تزاول بنفسها نشاط تداول العقود المشتقة من الأوراق المالية المقيدة بها دون الحاجة لتأسيس شركة مساهمة، ويصدر الترخيص للبورصة المصرية في هذه الحالة بناءً على قرار من مجلس إدارة الهيئة بعد التأكد من استيفائها لشروط الترخيص الواردة بالمادة الثانية من هذا القرار فيما عدا البندين (13،14) منها، ويكون لمجلس إدارة البورصة المصرية صلاحيات واختصاصات مجلس إدارة الشركة المرخص لها بمزاولة نشاط بورصة العقود الآجلة على العقود المشتقة من الأوراق المالية المفيدة بإحدى بورصات الأوراق المالية.

- **صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (20) لسنة 2023 بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (201) لسنة 2020 بشأن الشروط المتعلقة بهيكل ملكية شركة بورصة العقود الآجلة** وشركة المقاصة والتسوية للعقود التي يجرى التعامل عليها في بورصة العقود الآجلة، حيث أنه يجب ألا تقل نسبة المؤسسات المالية في هيكل ملكية الشركات الراغبة في مزاولة نشاط بورصة العقود الآجلة أو نشاط المقاصة والتسوية للعقود التي يجري التعامل عليها في بورصة العقود الآجلة عن 75% من رأسمالها، وذلك وفقًا لتعريف المؤسسات المالية الوارد بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (166) لسنة 2020.

وأشارت التعديلات إلى أنه يجوز تأسيس شركة بغرض تملك أسهم شركة بورصة العقود الآجلة وشركة المقاصة والتسوية للعقود التي يجري التعامل عليها في بورصة العقود الآجلة على أن تسري في شأن هذه الشركة الأحكام المتطلبة في الشركتين المشار إليهما على النحو المنصوص عليه بهذا القرار.

وتنص المادة الثانية من القرار رقم (201) لسنة 2020، على أن يكون الحد الأقصى للشخص الطبيعي أو الاعتباري الواحد والأشخاص المرتبطة به 10% من أسهم رأس المال أو حقوق التصويت للشركات الراغبة في مزاولة نشاط بورصة العقود الآجلة أو نشاط المقاصة والتسوية للعقود، ويقصد بالأشخاص المرتبطة في تطبيق أحكام هذا القرار، التعريف الوارد بالمادة 326 من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.

- **صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (166) لسنة 2023 بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (49) لسنة 2019 بشأن متطلبات وشروط الترخيص بمزاولة نشاط الوساطة في العقود الآجلة المشتقة من الأوراق والأدوات المالية المقيدة بإحدى بورصات الأوراق المالية**، حيث حددت الهيئة الحد الأدنى لرأس المال المدفوع للشركة بنحو 20 مليون جنيه أو ما يعادله من العملات الأجنبية، شريطة ألا تقل حقوق الملكية للشركة عن رأس المال المدفوع.

- **صدور قرار مجلس الإدارة رقم (847) لسنة 2023 بشأن التزامات شركات السمسرة في الأوراق المالية أو أمناء الحفظ الحاصلون على موافقة الهيئة بمزاولة عمليات شراء الأوراق المالية بالهامش نفاذًا لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (72) لسنة 2022.** وقد تضمن القرار أن تلتزم شركات السمسرة في الأوراق المالية أو أمناء الحفظ الحاصلون على موافقة الهيئة بمزاولة عمليات شراء الأوراق المالية بالهامش بالاستعلام من خلال البورصة المصرية عن حجم التمويل الممنوح للعملاء ومجموعاتهم المرتبطة على مستوى السوق ونسبة الضمانات لإجمالي التمويل وتطورها.

- **صدور القرار رقم (151) لسنة 2023 بشأن معايير المفاضلة بين طلبات الحصول على ترخيص مزاولة نشاط تقييم وتصنيف وترتيب الأوراق المالية،** حيث يقضي القرار بفتح الباب للراغبين في التقدم للحصول على رخصة واحدة جديدة لمزاولة نشاط تقييم وتصنيف وترتيب الأوراق المالية، وذلك في ضوء حاجة سوق رأس المال، على أن تتم المفاضلة بين طلبات الشركات المتقدمة للحصول على تلك الرخصة وفقًا للمعايير التي وضعتها الهيئة بالاطلاع على أفضل الممارسات الدولية بهدف تنظيم عملية انتقاء أفضل الكيانات من الناحية الفنية والمالية، وذلك تحقيقًا لأعلى معدلات الشفافية أمام المتقدمين، حيث تشمل معايير المفاضلة كافة التفاصيل والأوزان النسبية للمفاضلة ما بين مقدمي الطلبات.

- **صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (177) لسنة 2023 بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (11) لسنة 2014 بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية بما يضمن الالتزام بأفضل الممارسات لقواعد القيد، وقد تضمنت التعديلات ما يلي:**

- تطوير قواعد القيد لتيسير إجراءات زيادات رؤوس الأموال اللازمة للتوسع وتطوير الأعمال، مما ساهم في تنظيم واختصار الفترات الزمنية لعدد من الإجراءات اللازمة لإتمام عمليات زيادات رؤوس الأموال للشركات المقيد لها أوراق مالية مع توفير المرونة للشركات بزيادة رؤوس أموالها على مراحل بموجب تفويض من الجمعية لمجلس إدارة الشركة لإتمام مثل هذه الزيادة وفق برنامج زمني، وذلك بحد أقصى مثل رأس المال المصدر وبما لا يجاوز حقوق الملكية.

- استبدال تعريف عضو مجلس الإدارة المستقل الوارد بالمادة «4» من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية الصادر بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (11) لسنة 2014. وطبقًا لهذا القرار، تم تعريف عضو مجلس الإدارة المستقل على أنه عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي من ذوي الخبرة الذي لا تربطه بالشركة أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا بها أو مراقب حساباتها أو شركتها الأم أو أي من شركاتها التابعة أو الشقيقة أي رابطة عمل أو علاقة تعاقدية أو أي علاقة قد تؤدى إلى وجود منفعة مادية من شأنها التأثير على قراراته، وليس زوجًا أو من الأقارب حتى الدرجة الثانية لأي من هؤلاء. كما أضاف القرار أن صفة استقلالية عضو مجلس الإدارة لا تتأثر حال كونه عضو مجلس إدارة مستقل في الشركة الأم أو في إحدى الشركات التابعة لها التي تمتلك فيها الشركة الأم نسبة لا تقل عن «51%» بدلًا من 85% من أسهمها شريطة موافقة مساهمي الأقلية للشركة التابعة على ذلك.

- **صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (210) لسنة 2023 بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (11) لسنة 2014 بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية،** وذلك بهدف تيسير إجراءات التعامل على أسهم الخزينة، مما يمكن الشركات المقيدة بالبورصة المصرية من إعادة توجيه بعض الفوائض أو الموارد النقدية الذاتية للشركة للاستثمار في أسهمها كأسهم خزينة من خلال السوق المفتوح بدلًا من سوق الصفقات الخاصة، وإلغاء الفترة الزمنية بين الإخطار والتنفيذ.

كما سمحت التعديلات الجديدة للشركات الراغبة في شراء أو بيع جانب من أسهمها (أسهم الخزينة) بأن تخطر البورصة مسبقًا برغبتها في ذلك وفقًا للنموذج المعتمد من الهيئة، على أن يتم تنفيذ عمليات الشراء لأسهم الخزينة من خلال السوق المفتوح وليس سوق الصفقات الخاصة، مع إلغاء الفترة الزمنية السابقة والمحددة بثلاثة أيام على الأقل قبل التعديل ما بين

إخطار الشركة بشراء أسهم الخزينة والتنفيذ، مع إرفاق محضر اجتماع مجلس إدارة الشركة المتضمن قرار الشراء أو البيع قبل بدء التنفيذ. وعلى أن يتم مراعاة أن تكون الأسهم المراد شرائها في صورة أسهم محلية، وألا تقل مدة احتفاظ الشركة بأسهم الخزينة عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن سنة ميلادية من تاريخ التنفيذ أو الحصول عليها، وتؤول للشركة أسهم من نظام الإثابة والتحفيز دون شراء من السوق المفتوح.

كما نص القرار على ألا تتجاوز أسهم الخزينة نسبة 10% من إجمالي سهم الشركة المقيدة، وألا يؤدي شراء أسهم الخزينة إلى انخفاض نسبة الأسهم حرة التداول عن الحد الأدنى المنصوص عليه، على أن يكون مجلس إدارة الشركة هو جهة الإصدار لقرار شراء وبيع أسهم الخزينة، ويقتصر التعامل وإدراج الأوامر الخاصة بأسهم الخزينة على جلسة التداول الأساسية دون الجلسات الاستكشافية وجلسة مزاد الإغلاق، وألا تتجاوز فترة التنفيذ مدة شهر من تاريخ الإخطار، ولا يجوز للشركات التي لم تنفذ نسبة 50% من الكمية المطلوب شرائها خلال تلك المدة أن تقدم طلب للشراء مرة أخرى قبل مضي ثلاثة أشهر من تاريخ التنفيذ السابق إلا إذا تقدمت بمبررات تقدرها وتقبلها البورصة.

كما تضمنت التعديلات التأكيد على أن يتم تمويل عمليات الشراء لأسهم الخزينة من خلال الموارد النقدية الذاتية للشركة، وتقديم تقرير حديث من مراقب الحسابات أو إقرار من الممثل القانوني بما يفيد توافر الموارد المالية لدى الشركة الراغبة في شراء أسهم الخزينة، وكذلك التأكيد على أن قرار شراء أسهم الخزينة إذا كان ناتجه تغير في السيطرة فيلزم صدوره من الجمعية العامة وليس من مجلس إدارة الشركة، قبل عملية الشراء، والتزام الشركة بالإفصاح للبورصة عن نسبة ما تم تنفيذه بيعًا أو شراءً لأسهم الخزينة بنهاية كل يوم تم فيه التنفيذ، وتقوم البورصة بالنشر على الوسائل المعدة لذلك.

- **صدور القرار رقم (245) لسنة 2023 بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (67) لسنة 2014 بشأن تنظيم مزاولة شركات السمسرة في الأوراق المالية وأمناء الحفظ لعمليات شراء الأوراق المالية بالهامش** والذي يلزم الجهات المخاطبة والحاصلة على موافقة الهيئة بمزاولة عمليات شراء الأوراق المالية بالهامش بإخطار الهيئة والبورصة المصرية وشركة الإيداع والقيد المركزي مسبقًا بالمبلغ المجنب لشراء الاوراق المالية بالهامش.

وتضمنت التعديلات كذلك أنه يجوز أن يضع العميل تحت تصرف شركة السمسرة أو أمين الحفظ الأوراق المالية التالية كضمان على ألا تقل قيمتها السوقية في تاريخ تقديمها عن (100%) من ضمن الأوراق المالية المشتراة لحسابه، الأوراق المالية التي يتوافر بها المعايير التي تضعها البورصة وتعتمدها الهيئة وتقبلها شركة السمسرة أو أمين الحفظ كضمان على أن يتم تقييمها بنسبة (100%) من قيمتها السوقية، وبمراعاة حكم المادة السابعة من هذا القرار.

وألزمت التعديلات الجهات المرخص لها بمزاولة عمليات شراء الأوراق المالية بالهامش ألا تتجاوز نسبة مديونية العميل الواحد (10%) من إجمالي المبلغ المجنب، وبشرط ألا تتجاوز النسبة (15%) للعميل ومجموعته المرتبطة، بدلاً من النسبة الحالية (15%) للعميل و(20%) للعميل ومجموعته المرتبطة، وذلك استهدافًا لتخفيف نسب التركز في التمويل الهامشي، على أن تسري النسب الجديدة الواردة في التعديل على تعاملات العملاء التالية على تاريخ بدء العمل بالقرار مع عدم تطبيقها على المراكز المستقرة حاليًا.

تأتي التعديلات بهدف تخفيض المخاطر المتعلقة بعدم قدرة العملاء على سداد المديونية المستحقة عليهم ومخاطر السيولة للشركات نتيجة تركز تمويل الشراء بالهامش في عدد محدود من العملاء، وذلك في ضوء ما تلاحظ للهيئة والبورصة المصرية من بعض الممارسات العملية فيما يتعلق بالتعامل على الأوراق المالية بآلية الهامش وقيام بعض الجهات الأعضاء بتمويل عملائها نسبة تجاوز (15%) من المبلغ المجنب للشراء بالهامش مع قيامها بإدراج الزيادة ضمن بند التزامات من خارج المركز المالي بالملاءة المالية لها.

- **صدور القرار رقم (3019) لسنة 2023 بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (14) لسنة 2007 بشأن معايير الملاءة المالية للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية،** والذي حدد ألا يقل الحد الأدنى لحقوق الملكية مضافًا إليه القروض المساندة وفقًا لأخر قوائم مالية معتمدة من مراقب الحسابات للشركات الحاصلة على موافقة الهيئة بمزاولة الآليات والأنشطة المتخصصة عن 15 مليون جنيه، وذلك بدلاً من 5 ملايين جنيه حاليًا، على أن يتم منح الشركات المخاطبة بهذا القرار مهلة 6 أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار لتوفيق أوضاعها. ويجوز مد مهلة توفيق الأوضاع لمدة مماثلة وفق مبررات تقدمها الشركة وتقبلها الهيئة.

  كما تضمنت التعديلات إضافة بند جديد بإسم حق الانتفاع بالصافي إلى نموذج صافي حساب رأس المال، وكذا إضافة بندين جديدين باسمي (التزامات طويلة الأجل مرتبطة بعقود التأجير-التزامات متداولة مرتبطة بعقود التأجير مستحقة السداد خلال العام المالي)، إلى الملحق (ب) نموذج صافي رأس المال السائل، حيث يسمح التعديل للشركات بتبويب عقود التأجير حسب القيمة المستحقة كل عام ويتم تخفيض ما تم سداده وليس إجمالي التكلفة.

- **صدور القرار رقم (224) لسنة 2023 بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (52) لسنة 2014 بشأن تعديل ضوابط وإجراءات طرح وثائق صناديق الاستثمار على دفعات** والموافقة لشركة صندوق الاستثمار المغلق بطرح أكثر من إصدار للوثائق أو طرح الإصدار الواحد للوثائق على دفعات تيسيرًا على الجهات العاملة وتعزيزًا لحماية حقوق حملة الوثائق.

  وقد تضمن القرار تعديل موعد غلق باب الاكتتاب في وثائق صناديق الاستثمار في حالة تغطية جميع الوثائق المطروحة للاكتتاب، ليكون بعد خمسة أيام عمل من تاريخ فتح باب الاكتتاب بدلًا من عشرة أيام، وذلك اتساقًا مع تعديلات اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال، وبموجب القرار تم زيادة الحد الأقصى لعدد أعضاء لجنة الإشراف على أعمال الصندوق ليكون 9 أعضاء بدلًا من 5 أعضاء، بهدف منح المرونة لكل صندوق على حدة بما يتناسب مع حجم نشاطه، مع الالتزام بالعرض على جماعة حملة الوثائق إذا ترتب على ذلك زيادة نفقات الصندوق، ويكون غالبية أعضاء اللجنة من المستقلين للمساهمة في تجنب تعارض المصالح وعدم اتخاذ قرارات يشوبها تغليب مصالح أحد الأطراف على حساب الأطراف الأخرى، وذلك لزيادة مستويات حماية حقوق حملة الوثائق.

- **صدور قرار رئيس الوزراء رقم (4580) لسنة 2023 بتعديل بعض الضوابط المنظمة لنشاط شركات الاستثمار المباشر، الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم (113) لسنة 2018،** وذلك بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة بتعديل البند الخاص برأس مال شركة الاستثمار المباشر بالنص على ألا تقل حصة الشريك المتضامن في شركات التوصية بالأسهم عن نصف في المائة من حصة الشركاء المساهمين في رأس المال ولا تقل حصة المساهم القائم بالإدارة في شركات المساهمة عن نصف في المائة من رأس مال الشركة المصدر والسماح بتولي العضو المنتدب و/أو الرئيس التنفيذي في شركات المساهمة ممثلًا للمساهم القائم بالإدارة إدارة الشركة على وجه الأخص إدارة استثماراتها بناءً على توقيع عقد بين مدير الاستثمار في شركات التوصية بالأسهم أو المساهمة ومجلس الإدارة بعد موافقة الجمعية لتحديد الصلاحيات وطريقة اتخاذ القرارات الاستثمارية.

- **صدور القرار رقم (249) لسنة 2023 بشأن تعديل القرار رقم (53) لسنة 2018 بشأن تطوير ضوابط منح الترخيص واستمراره وقواعد تملك أسهم في الشركات المالية غير المصرفية،** ألا تقل نسبة مساهمة المؤسسة المالية عن 25% من رأس مال الشركة، وألا تقل نسبة مساهمة المستثمر المؤهل عن ثلثي رأس مال الشركة، والتزام الشركات الحاصلة على ترخيص ولم تقم بمزاولة النشاط أن توفق أوضاعها خلال ستة أشهر وفي حال عدم الالتزام يتم النظر في إلغاء الترخيص.

نشاط التأمين

- **صدور القرار رقم (193) لسنة 2023 بشأن ضوابط تنظيم الاكتتاب في وثائق تأمين الائتمان لتعزيز مستويات الاستقرار المالي،** بفرض تحمل اجباري على الجهات مانحة الائتمان بنسبة 25% من قيمة القرض، كما ألزم الشركات بإعداد حسابات مالية مستقلة خاصة بعمليات تأمين الائتمان والضمان وفصلها عن فرع الحوادث المتنوعة بحساب إيرادات ومصروفات خاصة بها ضمن القوائم المالية للشركة مع توحيد ضوابط وشروط وثائق تأمين الائتمان والضمان بجميع صورها والعمل بها بجميع شركات التأمين، وذلك بعد مراجعتها واعتمادها من الهيئة؛ بهدف دفع كافة الأطراف لمزيد من الالتزام بإعداد الدراسات الائتمانية المطلوبة من قبل إصدار الوثائق مما يساعد في إدارة مخاطر الائتمان بشكل منضبط ويعزز مستويات الاستقرار المالي.

- **صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (99) لسنة 2023 بشأن إصدار دليل إجراءات وضوابط تطبيق شركات التأمين لمعيار المحاسبة المصري (50) الخاص بعقود التأمين؛** بهدف ضمان التطبيق السليم لمتطلبات المعيار وعرض البيانات المالية التي تعبر عن المركز المالي الحقيقي للشركة وتحقيق أفضل مستويات الشفافية والإفصاح. ويحدد الدليل الحد الأدنى لضوابط تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (50). وقد تمثلت هذه الضوابط في خطة وآليات تطبيق المعيار، والتعاقد مع جهات استشارية لتقديم الدعم لتطبيق المعيار، ومتطلبات تطبيق المعيار، وأنظمة تكنولوجيا المعلومات، وحقوق والتزامات أطراف التعاقد لتقديم الخدمات التكنولوجية.

- **صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (152) لسنة 2023 والذى يلزم شركات التأمين ببعض المتطلبات الخاصة بتسعير وثائق التأمين،** وذلك لضمان عدم المغالاة وتحقيق العدالة في التسعير، وعدم التدني في الأسعار الذي يؤثر سلبًا على نتائج الاكتتاب التأميني والمراكز المالية لشركات التأمين.

وقد ألزم القرار شركات التأمين بإعداد دراسة تتضمن الأسس الفنية والاكتوارية واعتمادها من الخبير الاكتواري والسلطة المختصة بالشركة لتقديمها بعد ذلك للهيئة خلال شهر من تاريخ ابتداء العام المالي مع التزام الشركات باستيفاء الملاحظات التي تبديها الهيئة. كما تلتزم الجهات المخاطبة بمراجعة أسس وسياسات التسعير المطبقة سنويًا وتحديث الدراسة المقدمة للهيئة في ضوء نتائج أعمالها الفعلية وتقديم المقترحات بشأن تعديلها إن اقتضى الأمر.وذلك في إطار حرص الهيئة الدائم على تعزيز كفاءة الأسواق وحماية تنافسيتها والتأكد من سلامة وعدالة التعامل والتسعير بما يوفر إطار متوازن يكفل حقوق كافة الأطراف المتعاملة داخل الأسواق المالية غير المصرفية عامة والتأمين بشكل خاص.

- **صدور القرار رقم (215) لسنة 2023 بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (23) لسنة 2014، بشأن القواعد الحاكمة لممارسة نشاط وساطة التأمين داخل مصر بهدف تعزيز مستويات حماية حقوق حملة الوثائق والمستفيدين منها.** ويهدف التعديل إلى الحد من الممارسات التي كشف عنها الواقع العملي من قيام بعض الوسطاء بتحصيل أقساط تأمين نقدًا أو بالتحويل بإحدى الوسائل الإلكترونية إلى الحسابات الخاصة للوسيط من حسابات العملاء دون تسليمهم أية إيصالات من شركة التأمين تثبت ذلك، حيث قضي القرار بالحظر على وسيط التأمين القيام بتحصيل أيًا من رسوم أو أقساط التأمين أو غيرها من المبالغ من العملاء بأية وسيلة ينتج عنها إضافة هذه المبالغ إلى حساباته الخاصة، على أن يلتزم بتحصيل تلك المبالغ من خلال ماكينات نقاط الدفع المسلمة إليه من الشركة أو أية وسيلة دفع غير نقدي أخرى خاصة بها أو بموجب شيكات صادرة من العملاء لصالح الشركة أو من خلال موافاة العملاء بفروع الشركة أو حساباتها البنكية للسداد من خلالها مباشرة إلى الشركة، مع الحظر على الوسطاء سداد الأقساط لشركة التأمين نيابة عن العملاء عن طريق الحسابات الشخصية البنكية لهم.

كما تضمن القرار عدم قيام وسطاء التأمين بتسلم أي مبالغ نقدًا من العملاء تحت حساب رسوم الوثائق أو أقساطها إلا في الحدود المقررة لذلك بقانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي رقم (18) لسنة 2019 ولائحته التنفيذية، وذلك كله بموجب إيصالات معتمدة من الشركة ومسلمة إلى الوسيط كعهدة شخصية، مع تسليم العميل أصل الإيصال وتقديم صورة منه للشركة موقعة من العميل بما يفيد استلامه الأصل، على أن يلتزم بتوريد المبالغ المحصلة إلى الشركة خلال خمسة أيام عمل على الأكثر من تاريخ التحصيل.

- **صدور الكتاب الدوري رقم (5) لسنة 2023 بشأن تحصيل رسوم أو أقساط وثائق التأمين أو غيرها من المبالغ من العملاء من خلال وسطاء التأمين المقيدين لدي الهيئة،** وإلزام شركات التأمين بإبلاغ الهيئة فورًا حال قيام الوسطاء بتحويل أي مبالغ نقدية من حساباتهم الخاصة إلى حساب الشركة.

وأكد الكتاب الدوري على ضرورة قيام شركات التأمين باتخاذ ما يلزم من إجراءات لإتاحة الوسائل التي تكفل للعملاء سداد أي مبالغ نقدية بحسابات شركة التأمين بشكل مباشر، وكذا تسليم الوسيط ماكينات دفع خاصة بالشركة، وتوضيح الفروع والحسابات البنكية أو أي وسيلة دفع غير نقدي تخص الشركة، وتوضيح تلك الوسائل للعملاء لاستخدامها عند السداد مباشرة إلى حسابات الشركة.

وتضمن الكتاب الدوري التزام شركات التأمين بالتنبيه على العملاء عند إبرام التعاقد معهم، وذلك عبر الهاتف المحمول أو أي وسيلة متفق عليها للمراسلات بينهما، بضرورة استلام إيصال معتمد من الشركة في حال سداد أي مبالغ نقدية منهم إلى وسطاء التأمين لصالح الشركة، وكذا توضيح كافة وسائل الدفع التي تقبلها الشركة وطريقة السداد من خلال تلك الوسائل. كما ألزم الكتاب الدوري قيام شركات التأمين بإبلاغ الهيئة فورًا في الحالات التي يقوم فيها وسطاء التأمين بتحويل أي مبالغ نقدية من حساباتهم الخاصة إلى حسابات شركات التأمين، وذلك لقيام الهيئة باتخاذ الإجراءات القانونية والتدابير الجزاءات اللازمة تجاه ذلك.

➢ قرارات تخص أنشطة التمويل غير المصرفي

- **اقتراح إضافة معايير جديدة لمعايير المحاسبة المصرية لتتوافق مع المعايير الدولية بشأن إعادة تقييم الأصول الثابتة للشركات العاملة في مصر، لزيادة الملاءة المالية للشركات للحصول على التمويل.** فقد أصدر الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء في مارس 2023 القرار رقم (883)، وذلك بناءً على مقترح لجنة مراجعة معايير المحاسبة المصرية والمُشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء على إدخال نموذج إعادة التقييم للأصول الثابتة (معيار رقم 10) والأصول غير الملموسة (معيار رقم 23) وأصول التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية (معيار رقم 36)، ونموذج القيمة العادلة للاستثمار العقاري (معيار رقم 34)، والذي يُمكن الشركات من إعادة تقدير أصولها بما تعكس قيمتها العادلة ويتوافق مع معايير المحاسبة المصرية لدعم توجه الدولة نحو اتخاذ كل ما يلزم لتهيئة الظروف المواتية لتعزيز الاستثمارات الأجنبية. وقد تضمنت عملية التطوير المشار إليها القواعد والنظم التي يتم عن طريقها إعادة تقييم أصول الشركات بأنواعها المختلفة والمعالجة الانتقالية والإفصاحات المطلوبة لتلك المعالجات.

- **صدور حزمة من قرارات مجلس إدارة الهيئة أرقام (91،92، 93، 94) لسنة 2023 بشأن ضوابط منح الترخيص واستمراره لشركات التمويل غير المصرفي،** حيث تضمنت القرارات المشار إليها ألا يقل رأس مال الشركة المصدر والمدفوع عن 75 مليون جنيه نقدًا أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية بسعر الصرف الصادر عن البنك المركزي المصري، للشركات العاملة في مجال التأجير التمويلي، والتخصيم، وتمويل المشروعات متناهية الصغر، وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل الاستهلاكي. وفيما يتعلق بشركات التمويل العقاري، قرر مجلس إدارة الهيئة ألا يقل رأس مال الشركة المصدر والمدفوع عن 100 مليون جنيه نقدًا أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية، تمهيدًا للعرض على دولة رئيس الوزراء لتعديل

اللائحة التنفيذية لقانون التمويل العقاري. كما تلتزم الشركات المخاطبة بتلك القرارات بتوفيق أوضاعها خلال مدة لا تجاوز عام من تاريخ العمل به، ويجوز لمجلس إدارة الهيئة مد هذه المهلة لمدة لا تجاوز عامين في ضوء المبررات الجدية التي تقدمها الشركة.

- **صدور قرار رقم (161) لسنة 2023 بتعديل معايير الملاءة المالية لشركات التأجير التمويلي وشركات التخصيم والجهات العاملة في مجال التمويل الاستهلاكي وشركات التمويل العقاري** والتأكيد على التزام الشركات بالحد الأدنى المقرر بقرارات الهيئة للملاءة المالية وألا يترتب على توزيع الأرباح في جميع الأحوال خفض نسبة الملاءة المالية للشركة عن الحد الأدنى المقرر من جانب الهيئة، وقد تضمنت التعديلات ما يلي:

  - منح مهلة ثلاثة أشهر لزيادة رأس مال شركات التمويل غير المصرفي التي تقدمت بطلب للتأسيس أو حصل على موافقة مبدئية أو تأسست ولم تحصل على الترخيص، تيسيرًا على الشركات لتتمكن من التوافق مع قرار الزيادة، وتعزيز مستويات الاستقرار المالي للشركات العاملة في نشاط التمويل غير المصرفي.

  - إعادة تشكيل لجنة دائمة لفض المنازعات في مجال التأمين والتمويل العقاري والتأجير التمويلي.

  - تعديل ضوابط منح الترخيص واستمراره لشركات التأجير التمويلي والتخصيم.

- **صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (95) لسنة 2023 بالموافقة على مقترح تعديل اللائحة التنفيذية لقانون التمويل العقاري الصادر بالقانون رقم (148) لسنة 2001**؛ بهدف تيسير إجراءات استيفاء جهات التمويل لمستحقاتها المالية إلى جانب مقترح تعديل معيار السيولة الوارد بالمادة رقم (35) من اللائحة التنفيذية ليتفق مع معيار السيولة الوارد بقرارات المجلس بشأن الملاءة المالية للشركات التي تزاول أنشطة تمويلية بالإضافة إلى رفع الحد الأدنى لرأس المال المصدر لشركات التمويل العقاري ليصبح 100 مليون جنيه وتم ارساله الي دولة رئيس مجلس الوزراء.

- **صدور قرار مجلس الإدارة رقم (61) لسنة 2023 بشأن قواعد قيام شركات التمويل الاستهلاكي بتقديم خدمات الدفع باستخدام البطاقات المدفوعة مقدمًا نيابة عن البنوك**، حيث أجازت الهيئة لشركات التمويل الاستهلاكي تقديم خدمة الدفع باستخدام البطاقات المدفوعة مقدمًا لمنح التمويل وتحصيل الأقساط، بموجب ضوابط واشتراطات أصدرتها الهيئة للتأكد من جاهزية الشركات وملاءتها من حيث المتطلبات الفنية والتكنولوجية والنظم وأمن البيانات، مما يعمل على زيادة معدل نمو النشاط وتحقيق التكامل بين القطاع المصرفي والقطاع غير المصرفي.

كما قررت الهيئة الموافقة لشركات التمويل الاستهلاكي بالتعرف على هوية طالب البطاقة، والتحقق منها وفقًا لإجراءات العناية الواجبة بعملاء الخدمة الصادرة عن وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واستلام وتسجيل نماذج طلبات إصدار البطاقات أو أي طلبات أخرى خاصة بالخدمة، مع تقديم التوعية والمعلومات الإرشادية لاستخدام البطاقة، وكذلك تحصيل الأقساط نقدًا من مستخدمي البطاقة وتحويلها لحساب شركة التمويل لدى البنك.

وأشارت إلى إمكانية إتاحة مبالغ نقدية للأغراض الاستهلاكية للمستخدم مقابل الخصم من رصيد البطاقة، بما لا يجاوز الحد الأقصى الذي تقرره الهيئة، منوهةً أنه على شركات التمويل الاستهلاكي الراغبة في الحصول على موافقة الهيئة على تقديم الخدمات المشار إليها سابقًا، مع التقدم بطلب للهيئة وفقًا للنموذج المعد لهذا الغرض، على أن تتولى الهيئة دراسة وفحص الطلب والتأكد من استيفائه لمتطلباته، ويتم البت في الطلب خلال خمسة أيام عمل على الأكثر.

وتصدر الموافقة بعد التأكد من الالتزام بتقديم القوائم المالية السنوية والدورية المطلوبة في مواعيدها، مرفقًا بها تقرير مراقب الحسابات من المقيدين بسجلات الهيئة، والانتظام في تقديم التقارير الرقابية الدورية، وكذلك استيفاء الملاحظات الرقابية نتيجة التفتيش الميداني أو الفحص المكتبي، مع سداد مقابل خدمات الفحص والدراسة وقدره عشرون ألف جنيه، والتزام

الشركة مقدمة الطلب بكافة معايير الملاءة المالية الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة وتعديلاتها.

- **صدور قرار مجلس الادارة رقم (81) لسنة 2023 بشأن ضوابط منح شركات التمويل الاستهلاكي للتمويل النقدي المسبق لعملائها**، حيث ألزمت الضوابط شركات التمويل الاستهلاكي ألا تتجاوز قيمة التمويلات النقدية الممنوحة للعملاء 20% من إجمالي محفظة التمويل الاستهلاكي بالشركة.

وأوضح القرار أن هذه الضوابط تتضمن أيضًا ألا يتجاوز مبلغ التمويل النقدي الممنوح للعميل الواحد مبلغ 10 آلاف جنيه، وأن تتضمن أنظمة العمل بالمكاتب الخلفية بالشركة تحديد محفظة التمويل النقدي وسلامة احتساب معايير الملاءة المالية، وكذلك وضع إجراءات عمل واضحة معتمدة من مجلس إدارة الشركة لمنح التمويل النقدي.

كما تشمل الضوابط أيضاً ضرورة تجهيز مكان مناسب لإجراء المعاملات المالية المتعلقة بالتمويل النقدي للعملاء، من حيث تسليم المبالغ النقدية، واتخاذ ما يلزم من إجراءات تأمينية لذلك، بجانب استخدام تطبيقات تسمح بحفظ البيانات وتوفير متطلبات التشغيل والمتابعة وإصدار التقارير اللازمة فيما يتعلق بالتمويل النقدي للعملاء، مع مراعاة استخدام نظم معلومات تغطى كافة النواحي التشغيلية التمويلية.

وفى جميع الأحوال، تلتزم شركات التمويل الاستهلاكي بمتابعة قيام العميل باستخدام التمويل النقدي في الغرض الممنوح من أجله، والحصول على ما يؤيد ذلك.

- **صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (160) لسنة 2023 بشأن نسبة أقساط التمويل إلى دخل العميل في نشاط التمويل الاستهلاكي** على أن تلتزم الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التمويل الاستهلاكي بألا يتجاوز إجمالي أقساط التمويل الشهرية للعميل نسبة 50% من مجموع دخله الشهري.

➢ قرارات تشمل الأنشطة الخاضعة لرقابة الهيئة

- **صدور قرار مجلس الإدارة رقم (53) لسنة 2023 بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (66) لسنة 2009 بشأن رسم التطوير المقرر على الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة**، ليتم حساب رسم التطوير للشركات القابضة على أساس القوائم المالية المستقلة، تخفيضًا لهذه التكاليف على الشركات ولمعالجة الكثير في اختلافات في التفسير التي كانت قائمة قبل صدور القرار.

- **صدور الكتاب الدوري رقم (4) لسنة 2023 بشأن حماية سرية بيانات المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية من مخاطر الاحتيال، لتعزيز حماية حقوق المتعاملين**، وإلزام الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة بإرسال تحذير شهري لعملائها بعدم الإفصاح عن أي بيانات شخصية أو مالية تعرضهم لمخاطر الاحتيال، والتنبيه على جميع العاملين بهذه الجهات عدم طلب بيانات سواء عبر الهاتف أو وسائل التواصل الاجتماعي.

ولحماية قاعدة بيانات العملاء لدى الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة، فقد ألزم الكتاب الدوري جميع الشركات بالتنبيه على المتعاملين معها بضرورة الإبلاغ عن أي محاولة لطلب مشاركة بياناتهم السرية، متابعة الشركات لأي من تلك المحاولات أو الشكاوى في هذا الشأن لاتخاذ ما يلزم من إجراءات، وإيلاء العناية الواجبة لتعزيز مستويات التوعية بمخاطر الاحتيال.

- **صدور القرار رقم (244) لسنة 2023 بشأن إعادة تنظيم ضوابط القيد واستمرار القيد والشطب في سجل مراقبي الحسابات لدى الهيئة**، والذي يقضي بتيسير إجراءات القيد بالسجل لجذب مزيد من الكفاءات والكوادر المهنية المؤهلة لتعزيز كفاءة وتنافسية هذا النشاط المهم، حيث يتولى مراقبو الحسابات المقيدين بسجل مراقبي الحسابات بالهيئة مراجعة الشركات والجهات المرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية والشركات التي طرحت أوراقها المالية في اكتتاب عام والشركات

المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بإحدى بورصات الأوراق المالية، ولا يجوز لغير مراقبي الحسابات المقيدين بالسجل مراجعة القوائم المالية وإصدار تقارير عنها للشركات والجهات المشار إليها.

ويساهم القرار الجديد في تحقيق أهداف الهيئة لضمان جودة أعمال مراقبي الحسابات المقيدين بالسجل وإتاحة الفرصة لمراقبي الحسابات من ذوي الخبرات والكفاءات والملاءة المهنية من القيد بسجل مراقبي الحسابات لدى الهيئة، وذلك من خلال استحداث مادة جديدة تنظم حالات قيد واستمرار قيد مرتبطة بالمكاتب، وتمكن القيد بالقسم الأول من السجل لمن يعمل بأحد مكاتب المراجعة، ويشترط أن يكون المتقدم للقيد بسجل مراقبي الحسابات لدى الهيئة:

1. عضوًا بجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية أو حاصل على إحدى الشهادات المهنية الأجنبية المعادلة لها.
2. قد قام بمراجعة حسابات أربع شركات مساهمة على الأقل خلال السنتين السابقتين على طلب القيد بواقع شركتين عن كل سنة وفقًا لمعايير المراجعة المصرية والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى، شريطة أن يكون قد أعد تقارير مراجعة تلك القوائم بنفسه ودون الاشتراك مع أي مكتب من مكاتب المراجعة في إعدادها.
3. يكون المكتب الذي يعمل به طالب القيد لديه أربعة مراقبي حسابات مقيدين لدى الهيئة، ولا يقل عدد العاملين بالمكتب عن ثلاثين فرد من بينهم عشرين مراجع بقسم المراجعة.
4. وجود إدارة بالمكتب لاختبار نظم الحاسب الآلي بالشركات التي يقوم طالب القيد بمراجعتها، وكذا أنظمة إلكترونية لمراجعة وتدقيق الحسابات مع استيفاء شروط القدرة والملاءة المهنية.

وحرصًا من الهيئة على إتاحة الفرصة لمراقبي الحسابات السابق شطبهم لإعادة القيد مرة أخرى، فقد تم إضافة مادة جديدة بالقرار تجيز لمراقب الحسابات الذي تم شطب قيده من السجل أن يتقدم بطلب للهيئة لإعادة القيد وفقًا للشروط الواردة بهذا القرار. كما يجوز رفض طلب القيد في ضوء ما تسفر عنه نتائج الفحص الميداني، وذلك للتأكيد على أن استيفاء المستندات فقط ليست شرطًا لقبول القيد، مع أحقية طالب القيد في حالة رفض طلبه أن يتقدم بالتظلم من هذا القرار أمام لجنة التظلمات بالهيئة.

ولضمان جودة وكفاءة أعمال مراقبي الحسابات، فقد اشترط القرار للقيد واستمرار القيد بالسجل المشار إليه الالتزام بمتطلبات التعليم المهني المستمر لمراقبي الحسابات وفريق العمل، وخاصة فيما يتعلق بالتطورات الجديدة في معايير المحاسبة والمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى، وذلك من خلال تقديم ما يفيد حصول كل من مراقب الحسابات وفريق العمل على عدد 25 ساعة تدريب كحد أدنى للتعليم المهني في السنة وبما لا يقل عن 120 ساعة تدريب خلال ثلاث سنوات في مجال المحاسبة والمراجعة أو الموضوعات ذات الصلة، وذلك لضمان جودة أعمال مراقبي الحسابات.

● ثانيًا: تطوير مستويات الحوكمة وتعزيز القدرات الرقابية وحماية حقوق المتعاملين:

1. تطوير مستويات الحوكمة

- متابعة تنفيذ الشركات لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (100) لسنة 2020 بشأن قواعد حوكمة الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية وخاصة الالتزام بما يلي:
  - ضرورة توفيق أوضاع الشركة بالفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في أول انتخابات لمجلس إدارة الشركة أو خلال سنة من تاريخ العمل بالقرار.
  - متابعة الشركات فيما يخص تشكيل مجلس الإدارة وفقًا لقرار رقم (100) لسنه 2020 بشأن التنفيذيين والمستقلين

واستخدام التصويت التراكمي عند إعادة الانتخاب.

- استيفاء اللجان المنصوص عليها بالقرار حسب التشكيل الوارد به وذلك خلال سنه من تاريخ صدوره.
- موافاة الهيئة بمحاضر الجمعيات العامة العادية وغير العادية، وكذا مجلس الإدارة خلال عشرة أيام من تاريخ انعقادها.

- متابعة تنفيذ الشركات لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (110) لسنة 2021 بشأن تضمين مجلس الإدارة لعنصرين نسائيين.
- متابعة جميع الشركات بشأن حظر التحاق أي من العاملين بالهيئة الذين تنتهي خدمتهم بالاستقالة الصريحة أو الضمنية بأي جهة من الجهات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة إعمالًا لقرار مجلس إدارة الهيئة الصادر بتاريخ 5/7/2020.
- متابعة الشركات التي صدر ضد أحد أعضاء مجلس إدارتها حكم جنائي بالالتزام بأحكام القانون رقم (159) لسنة 1981، وكذا قرارات مجلس إدارة الهيئة أرقام (85، 162) لسنة 2018 والقرار رقم (10) لسنة 2019 الصادر بتاريخ 20/1/2019 بشأن تعديل بعض أحكام قراري مجلس إدارة الهيئة رقمي (85، 162) لسنة 2018، بشأن الشروط الواجب توافرها في عضوية مجالس إدارة الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة، واتخاذ اللازم بشأنها بالتنسيق مع إدارة الإلزام.
- متابعة حصر الشركات المخالفة لأحكام المواد (75، 64، 61) من القانون (159) لسنة 1981 وإحالتها للإدارة المركزية للإلزام لاتخاذ الاجراءات القانونية تجاهها.
- تقديم عدد (5164) خدمة خلال عام 2023 بيانها كالتالي:

الموضوع	الإجمالي
اعتماد محاضر مجالس إدارة	3328
اعتماد محاضر جمعيات عامة عادية	679
اعتماد محاضر جمعيات عامة غير عادية	357
شكاوى واستفسارات	214
خطاب مطابع	157
صور طبق الأصل	43
اجتماع حملة وثائق	74
اجتماع حملة سندات	136
شهادات عدم خضخصة	63
تعديل مواد أنظمة أساسية لبنوك	37
جمعيات تأسيسية	26
قرارات وقف جمعيات عمومية	12
عدم التباس	18
اعتماد أنظمة إثابة وتحفيز	4
تصفية	4

الموضوع	الإجمالي
وقف نشاط	12
الإجمالي	5164

2. تعزيز القدرات الرقابية

في إطار دورها في الحفاظ على استقرار الأسواق المالية غير المصرفية وتوفير أكبر قدر من الحماية للمتعاملين، تقوم الهيئة بالفحص والتفتيش على شركات القطاع المالي غير المصرفي، كلٌ وفقًا لطبيعة نشاطه، وكذلك القوانين المنظمة لها، والفصل في الشكاوى المقدمة من المتعاملين، وفحص القوائم المالية، ومراقبة الالتزام بقواعد حوكمة الشركات، ومراقبة التداول. وتتنوع المهام الرقابية للهيئة بين رقابة مكتبية ومهام تفتيشية ميدانية، وأخرى تتصل بعمليات متابعة الأسواق. بالإضافة إلى ذلك، أولت الهيئة اهتمامًا بالغًا بالرقابة علي أساس الخطر للكشف عن الممارسات الضارة بالأسواق المالية غير المصرفية ومنعها قبل وقوعها بدلاً من ملاحقتها قضائيًا بعد ذلك.

- **التحول للرقابة على أساس الخطر**

في إطار التحول للرقابة على أساس الخطر، قامت الهيئة بإعداد مؤشر الشكاوى في الأنشطة المالية غير المصرفية، يمكن من خلاله القياس النسبي للمخاطر على مستوي الجهات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي أو على مستوى الأنشطة المختلفة داخل القطاع. ويعكس هذا المؤشر طبيعة الشكاوى التي تقدم ضد تلك الجهات وعددها وما يسفر عنه فحصها من ممارسات أو مخالفات ومعدل تكرارها، وتأثير ذلك على استقرار وسلامة الأسواق.

ويمّكن ذلك من التدخل السريع لمواجهة المخاطر على مستوي الجهات العاملة، بداية من التواصل مع الجهات المرتفعة في المخاطر مع بيان خطورة الأمر، ومن ثم توجيههم لضرورة بحث الخلل وإصلاحه ووضع الخطط الملائمة التي تكفل علاج المشكلة وعدم التكرار. كما أنه يمنح بعدًا إضافيًا للممارسات في الأسواق وتحديد نقاط التحسين، ومن ثم تعديل وتطوير البنية التشريعية الملائمة بما يتواكب مع التطورات المختلفة في الأسواق وفقًا للمعايير الدولية.

- **إجراءات الفحص والتفتيش**

تقوم الهيئة بتنفيذ خطة سنوية للتفتيش الدوري على الشركات، كما تُجري تفتيشًا لأغراض خاصة (مفاجئة) في ضوء ما يتراءى لها من ملاحظات على أداء تلك الشركات، حيث يتم التحقق من النواحي المالية والفنية والإجرائية لدى هذه الشركات للتأكد من مزاولتها للنشاط على وجه صحيح، وكذلك التزامها بالإفصاحات وضوابط فصل الحسابات ومعايير الملاءة المالية

.ويوضح الجدول التالي جهود الهيئة في مجال التفتيش سواء الدوري أو المفاجئ:

عمليات التفتيش على كافة الأنشطة الخاضعة لرقابة الهيئة	2022	2023
تفتيش دوري (مكتبي)	963	920
تفتيش مفاجئ	86	82
تحقق (ميداني)	478	428
الإجمالي	1527	1430

- **فحص القوائم المالية**

تعد التقارير المالية أهم الافصاحات التي ترد من المؤسسات المالية غير المصرفية، ونظرا لتبنى الهيئة في الأونة الأخيرة منهج الإشراف والرقابة على أساس الخطر (RBS)، لذا تستخدم التقارير المالية كأحد أدوات قياس المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية غير المصرفية والتي بناءً عليها يتم بناء خطة الإشراف والرقابة المبنية على أساس المخاطر (RBS) على الشركات الخاضعة لإشراف الهيئة.

كما أن الملاحظات التي يسفر عنها الفحص من قبل الإدارة المركزية للتقارير المالية تقوم الإدارة المركزية للإلزام بوضعها في الاعتبار عند تقدير الإجراءات أو التصرفات الالزامية التي سيتم اتخاذها حيال المؤسسات المالية، سواء كانت هذه الإجراءات تصحيحية أم إجراءات جنائية مثل مدى قبول التصالح من عدمه مع المؤسسة المالية في حال تكرار الأخيرة للمخالفات المتعلقة بالتقارير المالية سواء من حيث التأخير في موافاة الهيئة بتلك التقارير أو في حال المعالجات المحاسبية غير السليمة أو غيرها من المخالفات.

كما تقوم الهيئة بدراسة القوائم المالية السنوية والدورية للشركات الخاضعة لرقابتها (الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية، الشركات المقيد لها أوراق مالية في بورصة النيل، الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، الشركات العاملة في مجال التأمين، والشركات التي تزاول أيًا من أنشطة التمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم، والتمويل متناهي الصغر، والتمويل الاستهلاكي). وقد بلغ إجمالي عدد المذكرات الداخلية والخطابات الخارجية عدد 3533 خطاب ومذكرة.

- **مراقبة التداول بالسوق الثانوي**

في إطار دور الهيئة في دراسة الظواهر السلبية في تطبيق والتزام المتعاملين بالتشريعات الحاكمة والمنظمة لعملية التداول، وتحديد الانحرافات عن الأداء وفي تطبيق القواعد المعمول بها، وكذلك القيام بدورها الرقابي من خلال إعداد الدراسات اللازمة حول ما تم رصده من مخالفات أو ما يرد من مخالفات من البورصة المصرية، ومن ثم وضع توصيات لمواجهتها. قامت الهيئة بما يلي:

- رصد عدد 38 حالة تلاعب بكافة الصور خلال عام 2023، تتمثل في: (إفصاحات غير صحيحة-أخبار جوهرية غير مفصح عنها -تعامل بناء على معلومات داخلية- استباق أوامر عملاء- مخالفة قواعد الاستحواذ- مخالفات التأثير السعري).
- دراسة عدد 64 شكوى متنوعة والرد عليها.
- فيما يخص الإجراءات الوقائية والعلاجية التي تم اتخاذها فقد تم استدعاء عدد 62 عميل للمناقشة
- تم إصدار عدد 5 تنبيه للشركات.
- تم الاشتراك في عدد 9 لجان تفتيش على الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية لعدد 11 شركة.
- تم إصدار عدد 423 موافقة (تعامل عاملين) بشركات السمسرة وإدارة المحافظ.
- دراسة وفحص عدد 142 طلب نقل ملكية أسهم الشركات.
- تم فحص ودراسة عدد 176 طلب للموافقة على استثناءات المقابل النقدي وتجاوز مدة الشهر لعمليات نقل الملكية.
- فحص ودراسة عدد 171 طلب نقل ملكية لأسهم غير مقيدة لعمليات تتجاوز 20 مليون جنيه، ورفض عدد 1 طلب نقل ملكية، فحص ودراسة طلب فك تجميد أسهم 1 وعدد 1 رفع إيقاف الورقة المالية.

- دراسة عدد 17 طلب لتجزئة القيمة الاسمية لسهم الشركة منه حالة واحدة مرفوضة.
- تم دراسة وفحص عدد 155 طلب استفسار والتماس متنوع وإفادة بالرأي للهيئة العامة للاستثمار وجهات أخرى.
- عدد 8 طلبات موافقة على إجراء فحص نافي للجهالة.
- تقديم عدد 28 مقترح تشريعات وتعديل قرارات للعرض على مجلس إدارة الهيئة.
- فحص ودراسة عدد 32 طلب للموافقة على صرف (أرباح/ كوبون للمساهمين) المصريين والأجانب من خلال شركة مصر للمقاصة.
- تم إصدار عدد 1 إخطار للجمعية المصرية للأوراق المالية بإلغاء موافقة الهيئة على اعتماد البرامج التدريبية التي تعقدها الجمعية.

➢ الإلزام وتحريك الدعاوى الجنائية والتصالحات

• الإلزام

في إطار قيامها بالدور المنوط بها والصلاحيات التي خولتها لها القوانين المنظمة للأنشطة المالية غير المصرفية، قامت الهيئة باتخاذ إجراءات تحريك الدعاوى ضد المخالفين لتحقيق أهداف استقرار الأسواق المالية غير المصرفية وحماية المتعاملين بها وتفعيل أحكام القوانين المنظمة. وتسعى الهيئة إلى التصالح بصفة عامة، وهو ما يتضح من عدد التصالحات التي تم البت فيها، والتي بلغت عدد 279 تصالح بنسبة 67.4% من إجمالي نتائج عمليات الإلزام خلال عام 2023.

النشاط	تحريك وإرسال للنيابة	تحريك وجاري استدعاء المخالف قبل الإرسال للنيابة	تصالحات (عامة وقوائم مالية)	عدم تحريك الدعوى الجنائية / حفظ الموضوع / تأكيد مشدد بالالتزام بأحكام القانون	الإجمالي
سوق المال	57	1	172	40	270
التأمين	11	3	52	6	72
متناهي الصغر	0	0	9	4	13
تمويل استهلاكي	2	0	21	6	29
تأجير تمويلي	1	0	18	0	19
تمويل عقاري	1	0	7	3	11
الإجمالي	72	4	279	59	414

وفيما يلي بيان تفصيلي بتصنيف الموضوعات المعروضة على لجنة تحريك الدعاوي الجنائية والتصالحات والإجراءات التي تم اتخاذها فيها:

• تحريك الدعاوى الجنائية

يوضح الجدول التالي الموضوعات التي تم تحريك الدعوى الجنائية المرسلة إلى النيابة والبالغ عددها 72 دعوى خلال عام 2023 مع بيان أسباب ونوع المخالفات التي تم على أساسها تحريك الدعاوى:

النشاط	الإجـــراء	العدد	
سوق المال	شركات	10	57
	عملاء	7	
	اتحاد عاملين مساهمين، ومصفى	1	
	القوائم المالية "شركات مقيدة في سوق المال"	20	
	إخطار النيابة لإعمال شئونها / أخرى	19	
التأمين	شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات / حياة	0	11
	شركات مارست نشاط يتصل بالتأمين (رعاية صحية -خدمات طبية)	1	
	مخالفات وسطاء التأمين	7	
	مخالفات صناديق التأمين	3	
	إخطار النيابة لإعمال شئونها / أخرى	0	
متناهي الصغر	شركات	0	
	جمعيات		
تمويل استهلاكي	شركات	2	
تأجير تمويلي	شركات	1	
تمويل عقاري	شركات	1	
إجمـــالي موضـوعات التحـــريك المرسلة للنيابة		72	

- **التصالحات**

قامت الهيئة بالتصالح في عدد 279 مخالفة، بالإضافة إلى 19 مخالفة متعلقة بسوق المال والتأمين والتمويل الاستهلاكي والتمويل متناهي الصغر جاري استكمال إجراءات التصالح لها، بينما تم رفض التصالح في عدد 9 مخالفة. ويوضح الجدول التالي نوع التصالح وفقًا للنشاط:

النشاط	الإجراء	العدد	
ســـــوق المال	تصـــالحات عامة انتهى البت فيها (شركات وعملاء وصناديق وأخرى)	49	172
	تصالحات عدم تقديم قوائم مالية في المواعيد المحددة "شركات مقيدة في سوق المال"-تصالح قوائم مالية تم البت فيها	123	
التأمين	تصـــالح انتهى البت فيه (شركات – صناديق – وسطاء)	52	
متناهي الصغر	تصـــــالحات عامة انتهى البت فيها (شركات -جمعيات)	9	
تمويل عقاري	تصالحات تم البت فيها	7	7
تمويل استهلاكي	تصالح قوائم مالية تم البت فيها	7	21
	تصـــالح انتهى البت فيه شركات وسداد مبلغ التصالح	14	

النشاط	الإجراء		العدد
تأجير تمويلي	تصالحات تم البت فيها	1	18
	تصالح قوائم مالية تم البت فيها	17	
كافة الأنشطة	تصالحات جاري استكمال إجراءاتها	19	28
	رفض التصالحات لعدم استكمال إجراءات التصالح	9	
الإجمالي		307	

- **مكافحة غسل الأموال**

في إطار اضطلاع الهيئة بمهام دورها الرقابي في تنفيذ أحكام قانون مكافحة غسل الأموال رقم (80) لسنة 2002 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، وقانون تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين رقم (8) لسنة 2015، وقانون مكافحة الإرهاب رقم (94) لسنة 2015 وتعديلاتهما، وقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (2) لسنة 2021 بشأن الضوابط الرقابية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية.

فإن الهيئة تُهيئ الوسائل الكفيلة للتحقق من التزام كافة المؤسسات المالية الخاضعة لرقابتها بالأنظمة والقواعد المقررة قانونًا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويشمل ذلك وضع ضوابط الرقابة على تلك الجهات بما يضمن الوفاء بمتطلبات مكافحة غسل الأموال، ونظم التعرف على الهوية.

وفي سبيل ذلك، يمتد دور الهيئة ليشمل المساهمة الفعالة في تعزيز منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالدولة من خلال تمثيلها في كل من مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واللجنة الوطنية التنسيقية بالوحدة إذ تحرص الهيئة على متابعة المستجدات الدولية والإقليمية ومتطلبات الالتزام بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) هذا فضلا عن جهود الهيئة في مجال التنسيق والتعاون المستمر وتبادل الخبرات والمعلومات مع الوحدة والجهات المختصة بالدولة والجهات الأخرى المثيلة لينعكس ذلك إيجابا على فعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتؤدى دورها في التصدي لتلك الجرائم.

كما تلتزم الهيئة بالاستمرار في فتح حوار وثيق وبناء مع مؤسسات القطاع وكافه الجهات الأخرى المهتمة بوصفهم شركاء مهمين في سبيل ضمان نزاهة النظام المالي بأكمله، إذ يعتبر تكاتف الجميع في مجال مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب يصب في مصلحة أسواق المال واقتصاد الدولة.

وتحقيقًا لهذا الدور، نبرز مجهودات الإدارة في العناصر التالية:

1. **تحسين قدرات نظم المعلومات الإلكترونية لمنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالقطاع المالي غير المصرفي كالاتي:**

- إنشاء ربط إلكتروني مع نيابة الشئون الاقتصادية وغسل الأموال بغرض سرعة تنفيذ القرارات الصادرة من النيابة وما يترتب عليها من آثار.
- إنشاء قاعدة بيانات محدثة لمسئولي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومن يحل محلهم، مما يساعد على سرعة

التواصل معهم واتاحة نموذج البيانات الخاص بتقييم المخاطر القطاعية إلكترونيًا (استبيان المخاطر القطاعية) بحيث يتم ملء الاستبيان بصورة رقمية بسهولة وحفظه ثم استخدام مدخلاته للوصول إلى قياس مستوى المخاطر في الجهة وبالتالي تصنيف المؤسسة المالية وفقًا لفئات الخطر (مرتفع ـ متوسط ـ منخفض).

- الكشف عن العملاء المتعاملين مع الهيئة أو الجهات الخاضعة لإشرافها في قوائم العقوبات والقيود المالية المستهدفة المحلية والدولية، حيث يتم الكشف عن تلك الأسماء قبل قيام الهيئة بتقديم أي خدمة أو معاملة سواء كانت اعتماد محاضر مجالس الإدارات أو تأسيس للشركات وغيرها؛ لضمان سلامة الأسواق المالية غير المصرفية وعدم نفاذ أي من مجرمي أو غاسلي الأموال لتلك الأسواق.

- إنشاء نظام إلكتروني (Sanctions) بالتنسيق مع قطاع تكنولوجيا المعلومات بالهيئة والإدارة العامة للمكتب الفني، حيث يتم من خلاله تسجيل وإرسال كافة القرارات التي ترد للهيئة من لجنة إجراءات التحفظ والحصر والإدارة والتصرف في أموال الجماعات الإرهابية والإرهابيين، وكذا المنع من التصرف في الأموال المتحفظ عليها بموجب قرارات النائب العام، ومن ثم يتم تعميمها على كافة الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة. وفي سبيل ذلك، تم تعميم عدد كبير من القرارات القضائية الصادرة في هذا الشأن خلال عام 2023 على النحو التالي:

  - عدد (191) أمر منع من التصرف للأشخاص الذين صدر بحقهم أوامر تحفظ من السيد المستشار/ النائب العام.
  - عدد (12) ملحق لأمر منع من التصرف للأشخاص الذين صدر بحقهم أوامر تحفظ من السيد المستشار/ النائب العام.
  - عدد (10) أمر هيئة الفحص والتحقيق للأشخاص الذين صدر بحقهم أوامر منع تصرف في الأموال من السيد المستشار/ مساعد وزير العدل لشئون الكسب غير المشروع، وذلك بناء على الشكاوى المقدمة ضدهم.
  - عدد (6) قاضي الأمور الوقتية السيد المستشار / رئيس لجنة إجراءات التحفظ والحصر والإدارة والتصرف في أموال الجماعات الإرهابية والإرهاب نفاذًا للأحكام الصادرة ضد العناصر الإرهابية.
  - عدد (156) انهاء أثر لأوامر منع سابق صدورها من الجهات القضائية.
  - عدد (25) تحديث للقوائم المحلية الخاصة بالكيانات الإرهابية والإرهابيين.
  - عدد (14) تحديث لقوائم الجزاءات الموحدة لمجلس الأمن الدولي.

- تحديث منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على موقع الهيئة بأية تعديلات تشريعية من قوانين ولوائح تنفيذية وقرارات تنظيمية ونشرات توعية أو أية نماذج أخرى ترى الإدارة ضرورة وضعها على المنظومة لتكون مرجع أو دليل إرشادي لكافة الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة.

2. النشاط التدريبي والتوعوي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

- قامت الهيئة خلال عام 2023 بتقديم عدة برامج موجهة للجهات والمؤسسات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية لرفع مستوى الوعي بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال تدريب عدد كبير من العاملين بتلك الجهات بمعهد الخدمات المالية، بالتنسيق مع الإدارة المركزية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وذلك على النحو التالي:

النشاط	عدد المتدربين
سوق رأس المال	169
التأمين	69
التأجير التمويلي	134
التمويل العقاري	14
تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر	38
الإجمالي	424

3. تعزيز نظم إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع المالي غير المصرفي:

- المشاركة في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 2022-2025 من خلال عضوية الهيئة في مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعضوية اللجنة الوطنية التنسيقية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- إعداد تقرير الهيئة عن الجهود المبذولة للعام الأول لتنفيذ أهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2023 – 2030.

4. الإجراءات المتخذة من خلال الإدارة المركزية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عند فحص التقارير الواردة إليها:

- يُعَد فحص التقرير الدوري السنوي الموحد عن نشاط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخطوة الأولى التي تقوم بها الإدارة للتحقق من التزام المؤسسات بتنفيذ كافة إجراءات ومتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب نظرًا لاحتوائه على كافة الإجراءات والمتطلبات الخاصة بمنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي يتضح منها مدى التزام المؤسسة في ذلك الشأن، وفي سبيل ذلك يقوم فريق العمل بالإدارة بالآتي:
- فحص مكتبي للتقرير الوارد من المؤسسة وإعداد مذكرة بنتائج تقييمها ومدى التزامها بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- في حالة وجود قصور أو مخالفات نتجت عن عملية الفحص المكتبي للتقرير والانتهاء في الرأي إلى وجود أوجه قصور، يتم إعداد خطاب موجه للمؤسسة عن أوجه القصور التي شابت التقرير. كما يتم التواصل مع المسئولين بالمؤسسة لتوضيح ما تلاحظ للهيئة من أوجه قصور لدى المؤسسة وكيفية تلافي وإزالة تلك الملاحظات ومنحها مهلة لتوفيق أوضاعها.
- في حالة استجابة المؤسسة وقيامها بتوفيق أوضاعها وإزالة المخالفات المنسوبة إليها وإرسال المستندات المؤيدة لذلك، يتم إعداد مذكرة لاستكمال الفحص المكتبي والتوصية بحفظ التقرير.
- في حالة عدم التزام المؤسسة بإزالة أوجه القصور أو المخالفات، يتم إعداد مذكرة للتوصية بإحالتها للإدارة المركزية للإلزام لاتخاذ ما يلزم قانونًا حيال تلك المخالفات.
- وبناء على ذلك، قامت الإدارة خلال عام 2023 بفحص كافة التقارير الواردة من المؤسسات المالية وكانت على النحو التالي:
  - فحص التقارير الخاصة بمجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي وردت للإدارة لعدد (549) على مستوى كافة الأنشطة.

- إعداد مذكرات استكمال فحص لعدد (166) شركة بعد قيامها باستيفاء الملاحظات التي أسفر عنها الفحص المكتبي للتقارير.
- فحص تقارير المراجع الداخلي عن نتائج أعمال مسئول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعدد (780) تقرير.
- دراسة عدد (2) حالة اشتباه وتم إرسالها لوحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- الكشف بالنظام الإلكتروني المدمج بالبنية التكنولوجية للهيئة لعدد (1344) من المتعاملين مع الهيئة عن طريق إدارات الهيئة المختلفة.

وفي إطار قيامها بالدور المنوط بها، قامت الإدارة المركزية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب باتخاذ الإجراءات التالية:

م	القطاع	فحص التقرير السنوي	استكمال فحص التقرير	فحص تقرير المراجع الداخلي	الكشف بنظام داتا جيبر	دراسة حالات الاشتباه	تعميم أوامر المنع	تعميم ملحق لأمر المنع	تعميم أمر هيئة الفحص والتحقيق	تعميم قاضي الأمور الوقتية	تعميم إنهاء أثر أمر المنع	تعميم قوائم محلية	تعميم قوائم دولية
1	سوق المال	330	90	403	626	1	191	12	10	6	156	25	11
2	التمويل غير المصرفي	73	46	128	317	0	0	0	0	0	0	0	0
3	التأمين	70	26	83	24	0	0	0	0	0	0	0	0
4	متناهي الصغر	46	1	97	243	1	0	0	0	0	0	0	0
5	التمويل الاستهلاكي	30	3	69	134	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع		549	166	780	1344	2	191	12	10	6	156	25	11

1. حماية حقوق المتعاملين

فحص شكاوى المتعاملين

- يحق لأي من المتعاملين مع الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة أن يقدم شكوى ضد أي شخص معنوي أو طبيعي، طالما تتعلق تلك الشكوى بأي من الأمور التي تمس اختصاصات الهيئة.

- ورد للهيئة عدد 702 شكوى عن طريق البوابة الإلكترونية لمجلس الوزراء خلال عام 2023، وقد تم الانتهاء من عدد 665 شكوى منها بمعدل إنجاز بلغ 95%، مقابل 700 شكوى خلال عام 2022، وقد تم الانتهاء من عدد 672 شكوى منها بمعدل إنجاز بلغ 96%.

- ورد للهيئة عدد 3215 شكوى خلال عام 2023، بالإضافة إلى عدد 298 شكوى رصيد متبقي من عام 2022، ليصل إجمالي الشكاوى محل الفحص إلى 3513 شكوى، وقد تم الانتهاء من عدد 3426 شكوى منها بمعدل إنجاز بلغ 97.5%، مقابل عدد 2900 شكوى واردة خلال عام 2022، بالإضافة إلى عدد 209 شكوى رصيد متبقي من عام 2021، ليصل إجمالي الشكاوى محل الفحص إلى 3109 شكوى، وقد تم الانتهاء من عدد 2814 شكوى منها بمعدل إنجاز بلغ 90.5%.

- تلقت الهيئة عدد 559 شكوى تخص أنشطة سوق رأس المال خلال عام 2023، بالإضافة إلى عدد 21 شكاوى رصيد متبقي من عام 2022، ليكون إجمالي الموضوعات محل الفحص خلال عام 2023 عدد 580 موضوع، تم دراستها وإنجاز عدد 566 بنسبة 97.6%، وذلك مقارنة بعام 2022 والذي ورد به عدد 341 شكوى بالإضافة إلى عدد 6 شكوى رصيد سابق من عام 2021 بإجمالي عدد 347 موضوع محل فحص تم دراستها وإنجاز عدد 326 منها بنسبة 94%.

شكاوى سوق رأس المال	2022	2023
شكاوى محل الفحص	347	580
شكاوى تم الانتهاء منها	326	566
نسبة الإنجاز	94%	97.6%

- ورد للهيئة خلال عام 2023 عدد 2103 شكوى تخص شركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة، بالإضافة إلى 216 شكوى رصيد سابق من عام 2022، ليصبح إجمالي عدد الشكاوى محل الفحص خلال العام 2319 شكوى، تم دراستها وإنجاز عدد 2271 بنسبة إنجاز 97.9%، مقارنة بعام 2022 والذي ورد به عدد 1998 شكوى بالإضافة إلى عدد 184 شكوى رصيد سابق من عام 2021 بإجمالي عدد 2182 موضوع محل فحص تم دراستها وإنجاز 1968 شكوى منها بنسبة إنجاز 90.2%، وفيما يلي الشكاوى الخاصة بنشاط التأمين:

شكاوى التأمين وصناديق التأمين الخاصة	2022	2023
شكاوى محل الفحص	2182	2319
شكاوى تم الانتهاء منها	1968	2271
نسبة الإنجاز	90.2%	97.9%

- ورد للهيئة خلال عام 2023 عدد 553 شكوى تخص شركات أنشطة التمويل، بالإضافة إلى عدد 61 موضوع من عام 2022 ليصبح إجمالي ما تم فحصه خلال عام 2023 عدد 614 شكوى، تم دراستها والانتهاء من عدد 589 شكوى منها بنسبة إنجاز 95.9%، وذلك مقارنة بعام 2022 والذي ورد به عدد 561 شكوى بالإضافة إلى عدد 19 شكوى رصيد سابق من عام 2021 بإجمالي عدد 580 موضوع محل فحص تم دراستها وإنجاز عدد 520 موضوع منها بنسبة 89.7%. وفي هذا الشأن تجدر الإشارة إلى أن نشاط التمويل الاستهلاكي بدأ يخضع لرقابة الهيئة في عام 2020.

شكاوى أنشطة التمويل	2022	2023
شكاوى محل الفحص	580	614
شكاوى تم الانتهاء منها	520	589
نسبة الإنجاز	89.6%	95.9%

بيان بإجمالي شكاوى المتعاملين بالأنشطة الخاضعة للرقابة الهيئة عن عام 2023 مقارنة بعام 2022.

البيان	2022		2023	
	محل الفحص	منتهي	محل الفحص	منتهي
إجمالي شكاوى المتعاملين	3109	2814	3513	3426
نسبة الإنجاز	90.5%		97.5%	

*تتمثل مصادر ورود الشكاوى عام 2023 (البريد الإلكتروني- مجلس الوزراء- البوابة الإلكترونية- خدمات السوق).

لجان التظلمات

يحق لأي من المتعاملين مع الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة أن يقدم شكوى ضد أي شخص معنوي أو طبيعي طالما تتعلق تلك الشكوى بأي من الأمور التي تمس اختصاصات الهيئة.

- ينظم قانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة 1992 السبل التي تكفل للمتعاملين فيه حق التظلم من القرارات الإدارية الصادرة من الوزير المختص أو من الهيئة، ويُنظر التظلم أمام لجان التظلمات. وقد ورد للهيئة خلال عام 2023 عدد (19) تظلمًا مقابل عدد (22) تظلمًا خلال عام 2022.
- ينظم قانون التأمين رقم (10) لسنة 1981 وتعديلاته ولائحته التنفيذية نطاق عمل لجنة التظلمات بالهيئة، وقد ورد عدد (3) تظلمًا خلال عام 2023 مقابل عدد (1) تظلمًا خلال عام 2022.
- نظم قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (2495) وقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (42) لسنة 2019 النظر في التظلمات من القرارات الإدارية الصادرة تطبيقًا لأحكام قانون التمويل العقاري رقم (148) لسنة 2001 ولائحته التنفيذية. وقد ورد عدد (2) تظلمًا خلال عام 2023 مقابل عدد (1) تظلمًا خلال عام 2022.
- ينظم القانون رقم (176) لسنة 2018 نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم. وقد ورد عدد (1) تظلمًا خلال عام 2023 في حين لم يرد خلال عام 2022 أي تظلمات.

بيان التظلمات من القرارات الصادرة عن الهيئة في جميع الأنشطة خلال عام 2023:

م	النشاط	عدد التظلمات	عدد التظلمات المسحوبة
1	سوق رأس المال	19	-
2	وسطاء التأمين	3	-
3	التمويل العقاري	2	-
4	التأجير التمويلي والتخصيم	1	-
5	التمويل الاستهلاكي	-	-
6	التمويل متناهي الصغر	-	-
7	تنظيم وتنمية التكنولوجيا المالية غير المصرفية	-	-

ثالثاً: تحسين إدارة المخاطر والإنذار المبكر ضد الأزمات

في ظل التحولات والتغيرات المستمرة والمتسارعة التي يشهدها العالم في مختلف الجوانب وخاصة في مجال المخاطر، تستهدف استراتيجية الهيئة تحسين مستويات إدارة المخاطر المتعلقة بالنظام المالي غير المصرفي في مصر وذلك في إطار الدور المنوط بها وفقًا لقانون إنشائها رقم (10) لسنة 2009، والخاص بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية والخاص بتحقيق استقرار وسلامة القطاع المالي غير المصرفي. قامت الهيئة بعدة إجراءات في هذا الشأن، كما تم تنفيذ اختبارات الإجهاد لقياس مدى تحمل وحدات القطاع المالي غير المصرفي للمتغيرات والآثار الاقتصادية.

اختبارات الإجهاد وتحليل السيناريوهات لقياس مدى تحمل وحدات القطاع المالي غير المصرفي للتغيرات

استكملت الهيئة اختبارات الإجهاد وتحليل السيناريوهات التي بدأتها في عام 2020، وذلك لخلق آلية فعالة للإنذار المبكر لتعزيز الاستقرار المالي لشركات ومؤسسات القطاع المالي غير المصرفي، مما يمكن القطاع من أداء مهامه في الاقتصاد القومي بشكل فعال.

- **نطاق تطبيق اختبار الإجهاد**

أولًا: نشاط التأمين

أ) شركات التأمين

تم تطبيق اختبار الإجهاد وتحليل السيناريوهات على كافة شركات وجمعيات التأمين بكافة أنواعها (عدد (17) شركة تأمينات أشخاص وتكوين الأموال، عدد (22) شركة تأمينات ممتلكات ومسئوليات، الجمعية المصرية للتأمين التعاوني) أي بنسبة 100% من الشركات، وكانت استجابة الشركات بنسبة 100%.

وقد تم تصميم عدد 6 نماذج للسيناريوهات، حيث اهتمت السيناريوهات الأساسية بقياس تأثير عوامل المخاطر الاقتصادية مثل التغيرات في مخاطر السوق المتمثلة في ارتفاع سعر الصرف أو انخفاض أسعار الأسهم وتوزيعاتها وكذا مخاطر الائتمان المتمثلة في انخفاض التعويضات المستردة من معيدي التأمين، وانخفاض المتحصلات من العملاء، على مجموعة من المؤشرات

المالية وتشمل معدلات الملاءة المالية، ومعدلات السيولة، والكفاءة التشغيلية، وجودة المحفظة، ومعدلات الربحية والفائض، لدراسة مدى تعرض شركات التأمين لمخاطر محتملة ومستقبلية قد تؤثر على العوائد الاستثمارية المتوقعة للشركات.

فيما يتعلق بالافتراضات الخاصة بنشاط تأمينات الممتلكات والمسئوليات، فقد تم التحوط نحو معدلات الخسائر بافتراض تزايد احتمالية الخسائر مستقبلاً نتيجة زيادة احتمالية التعرض للمخاطر، وكذا اتجاه السوق إلى المنافسة السعرية لتحقيق المستهدفات من الأقساط، بالإضافة إلى تشدد معيدي التأمين في قبول الأخطار في عمليات التسعير، وكذا في سياسة تحديد العمولات وعدم قدرة الشركات على تدبير العمولات الأجنبية.

وفيما يتعلق بالافتراضات الخاصة بنشاط تأمينات الأشخاص، فقد تم التحوط نحو الافتراضات الخاصة بزيادة معدلات الإلغاء والتصفية والمصروفات، وكذا زيادة معدلات الوفاة مع انخفاض عوائد الاستثمار.

وجاءت النتائج الإجمالية وفقًا للجدول التالي:

نوع المخاطر	مستوى المخاطر
معدلات الملاءة المالية	منخفض
معدلات السيولة	متوسط
الكفاءة التشغيلية	متوسط
جودة المحفظة	متوسط
الربحية والفائض	متوسط

ب) صناديق التأمين الخاصة

قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بإجراء اختبارات الضغوط وتحليل السيناريوهات لقطاع صناديق التأمين الخاصة بهدف بناء منظومة متكاملة لإدارة المخاطر وخلق آلية فعالة للإنذار المبكر بما يعزز الاستقرار المالي لهذا القطاع واستمراريته وقدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه أعضائه، وكان نطاق تطبيق الاختبارات على 100% من حجم القطاع.

تم تطبيق اختبار الإجهاد وتحليل السيناريوهات على صناديق التأمين الخاصة المسجلة بالهيئة العامة للرقابة المالية، والتي تبلغ 674 صندوق بنسبة 100% من حجم القطاع باستثمارات تقدر بمبلغ118.5 مليار جنيه بنهاية عام 2022.

وقد تم تصميم عدد 3 نماذج للسيناريوهات، وقد اعتمدت منهجية الاختبارات على تقسيم المخاطر إلى أربعة أنواع رئيسية وهي مخاطر السوق (المتمثلة في مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف)، مخاطر السيولة، ومخاطر تشغيلية (المتمثلة في معدل تطور المال الاحتياطي ومعدل التكلفة الكلية)، ومخاطر الائتمان وتم إعطاء وزن نسبى لكل خطر بمقدار 0.33، وتم تصميم السيناريوهات المتدرجة في ضوء المراكز المالية لصناديق التامين الخاصة في 31/12/2022.

وجاءت النتائج الإجمالية وفقًا للجدول التالي:

نوع المخاطر	مستوى المخاطر
مخاطر السوق	منخفض
مخاطر السيولة	منخفض
مخاطر تشغيلية	منخفض
مخاطر الائتمان	مرتفع

ج) صناديق التأمين الحكومية

تهدف الهيئة من خلال تنفيذ هذا الاختبار وتلك التجربة التحليلية إلى التعرف على حجم الأخطار التي تواجه صناديق التأمين الحكومية جراء الأحداث الأخيرة سواء على صعيد التطورات الاقتصادية والسياسية أو الأخطار الناشئة والمرتبطة بانتشار الأوبئة وما يتبعها من مبادرات وإجراءات وكذلك المتغيرات الناتجة عن الظروف المناخية التي قد تتعرض لها البلاد. وكان نطاق تطبيق الاختبارات على 100% من حجم القطاع.

تم تطبيق اختبار الإجهاد وتحليل السيناريوهات لعدد (4) صناديق حكومية مع استبعاد صندوقين آخرين نظرًا لحداثة البيانات المالية، وكان نطاق تطبيق الاختبارات على القوائم المالية لكافة صناديق التأمين الحكومية في 30 يونيو 2023.

وقد تم تصميم عدد 6 نماذج للسيناريوهات، حيث اهتمت السيناريوهات الأساسية بقياس تأثير عوامل المخاطر الاقتصادية مثل ارتفاع معدلات الفائدة وارتفاع سعر الصرف. وتم استخدام تلك النماذج بإضافة عوامل المخاطر المرتبطة بنشاط صناديق التأمين الحكومية مثل ارتفاع نسبة الاشتراكات تحت التحصيل إلى إجمالي الاشتراكات (خطر السيولة)، زيادة حجم التعويضات، وكذلك ارتفاع معدل المصروفات العمومية والإدارية، على مجموعة من المخاطر الرئيسية وتشمل مخاطر السوق، مخاطر السيولة، المخاطر تشغيلية، مخاطر الائتمان لدراسة مدى تأثر الملاءة المالية والقاعدة الرأسمالية لصناديق التأمين الحكومية بالمخاطر الناشئة والمرتبطة بالإجراءات الاحترازية في ضوء استهداف السيناريوهات المتفائلة والمعقولة.

وجاءت النتائج الإجمالية وفقًا للجدول التالي:

نوع المخاطر	مستوى المخاطر
مخاطر السوق	منخفض
مخاطر السيولة	متوسط
المخاطر التشغيلية	متوسط
مخاطر الائتمان	منخفض

ثانيًا: نشاط سوق رأس المال

أ) شركات الوساطة والسمسرة

وقد تم تطبيق اختبار الإجهاد وتحليل السيناريوهات على عينة عددها (14) شركة وساطة وسمسرة في الأوراق المالية والتي تتعامل في سوق الأوراق المالية بالبورصة المصرية من خلال ممارسة بعض الآليات المتخصصة ومنها آلية عمليات شراء الأوراق المالية بالهامش (يمثل قيمة التمويل الهامشي الممنوح نسبة 81.20% من إجمالي قيمة التمويل الهامشي الممنوح بالسوق)، والتعاملات من خلال عمليات التسليم مقابل الدفع (D.V.P) (يمثل عددها (11) شركة من العينة المختارة بنسبة 32.49% من إجمالي قيمة تلك العمليات علي مستوي السوق)، وقيمة العملاء المدينون الآخرون (تمثل تلك القيمة نسبة 64.06% من إجمالي قيمة العملاء المدينون الآخرون علي مستوي السوق).

وقد تم تصميم عدد 3 نماذج للسيناريوهات، حيث اهتمت تلك السناريوهات بقياس تأثير الانخفاض في قيمة الأوراق المالية المتداولة في البورصة المصرية نتيجة للتقلبات السعرية في أسواق الأوراق المالية للتحقق من مدى التزام تلك الشركات بتوفير السيولة النقدية لمواجهة الالتزامات المستقبلية قصيرة الأجل قد استقرار سوق رأس المال.

وجاءت النتائج الإجمالية وفقًا للجدول التالي:

نوع المخاطر	مستوى المخاطر
مخاطر عمليات شراء الأوراق المالية بالهامش	منخفض
مخاطر عمليات التسليم مقابل الدفع	منخفض
مخاطر العملاء المدينون الآخرون	منخفض

ب) شركات إدارة الأصول

تم تصميم عدد 3 نماذج للسيناريوهات، التي اعتمدت على مدى تأثر أداء شركات إدارة المحافظ وصناديق الاستثمار بمتغير للاقتصاد الكلى وهو أثر أسعار الفائدة على شهادات الاستثمار على استردادات الوثائق، وأثر الاسترددات والسحب المتوقع على السيولة الخاصة بالصندوق. وبالتالي اعتمد اختبار الإجهاد وتحليل السناريوهات على العديد من المخاطر التي يتعرض لها نشاط صناديق الاستثمار والتي يمكن تصنيفها في مجموعتين رئيستين وهما مخاطر السوق، مخاطر السيولة. وعليه، تم اختيار عينة البالغ عددها (10) شركات لإدارة المحافظ وصناديق استثمار بناءً على حجم الأصول المدارة التي تتجاوز المليار جنيه مصري.

وكانت النتائج الإجمالية لاختبار الإجهاد لصناديق الاستثمار كالتالي:

نوع المخاطر	مستوى المخاطر
مخاطر السوق	منخفض
مخاطر السيولة	منخفض

فيما يتعلق بمخاطر السوق، والتي تم قياسها بارتفاع أسعار الفائدة، يتضح من الجدول السابق أن أداء نشاط صناديق الاستثمار يتوقف على نوع المستثمر، حيث يلجأ المستثمرين الأفراد إلى الاستثمار في شهادات الاستثمار البنكية ذات العائد الأعلى، مما يؤثر على قيمة استردادات وثائق الصناديق، ومن ثم قيمة صافي أصول الصندوق. وتكلفة الفرصة للاستثمار في الأسهم. وعلى الصعيد الآخر، لا يتأثر أداء المستثمر المؤسسي للاستثمار في صناديق الاستثمار باختلاف أسعار الفائدة. ومع سيطرة الاستثمار المؤسسي على محفظة الاستثمارات المدارة بنسبة تقارب 67%، فأن تأثر أداء صناديق الاستثمار بزيادة أسعار الفائدة على تلك الوثائق منخفضة.

وفيما يتعلق بمخاطر السيولة، فقد تم استنتاج أن تلك المعدلات التي يمكن للصندوق استيعابها قبل اللجوء إلى بيع الأصول الأساسية تعتمد على الهيكل المالي ومزيج المحفظة وسياسة سيولة الصندوق. وتجدر الإشارة إلى هيمنة صناديق النقد على إجمالي الأصول المدارة والتي تتجه معظم توزيعات الصناديق نحو أذون الخزانة الحكومية ذات الأجل القصير (90 يومًا)، وبالتالي يتم توليد نقد مستمر من الاستثمارات التي تنتهي. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر أذون الخزانة الحكومية ذات الأجل القصير الأقل حساسية لتحركات أسعار الفائدة، كما لا يوجد ارتفاع في عائدات أذون الخزانة الحكومية، لذلك حتى إذا كان أي صندوق بحاجة إلى بيع الأوراق المالية الحكومية لتوليد سيولة، فلن يتعرض لخسائر رأسمالية محققة. ما أدي إلى أن درجة الخطر سيولة يكون عند مستوي (منخفض).

ثالثًا: أنشطة التمويل

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على قدرة كل من شركات التأجير التمويلي، وشركات التخصيم، وشركات التمويل العقاري، في مواجهة المخاطر باستخدام اختبارات الضغوط، وفقًا لسيناريو افتراضي يتضمن مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر سعر الصرف على قطاع التمويل غير المصرفي وقدرة شركات التمويل على مواجهة الصدمات والتغيرات المالية والاقتصادية، وكذا قدرتها على تحمل الخسائر التي قد تتعرض لها بموجب سيناريوهات معينة للظروف الاقتصادية المستقبلية.

أ) نشاط التمويل العقاري

تم إجراء اختبارات الضغوط على عدد (14) شركة تمويل عقاري، وتمثل شركات العينة 100% من حجم السوق، حيث أن أكبر حصة سوقية تبلغ 19% وأقل حصة سوقية 0.8%، وقد تم تصميم عدد 3 نماذج للسيناريوهات. وجاءت النتائج الإجمالية وفقًا للجدول التالي:

نوع المخاطر	مستوى المخاطر
مخاطر الائتمان	منخفض
مخاطر سعر الفائدة	منخفض

ب) نشاط التأجير التمويلي

تم تصميم عدد 4 نماذج للسيناريوهات، وتم تطبيق اختبارات الضغوط على عدد 41 شركة، بما يمثل 97% من حجم السوق. وجاءت النتائج الإجمالية وفقًا للجدول التالي:

نوع المخاطر	مستوى المخاطر
مخاطر الائتمان	متوسط
مخاطر سعر الفائدة	منخفض
مخاطر سعر الصرف	منخفض

ج) شركات التخصيم

تم إجراء اختبارات الضغوط على عدد (7) شركات تخصيم، وتمثل شركات العينة 52% من حجم السوق، في ضوء أن النسبة المتبقية من حجم السوق تستحوذ عليها شركات تمويل (تأجير تمويل أو تمويل عقاري) من خلال إضافة نشاط التخصيم وهي شركات تم إجراء اختبارات الضغوط عليها في الجزء الخاص بالتأجير التمويلي أو التمويل العقاري وتم استبعادها منعًا للتكرار، حيث أن عدد الرخص الممنوحة لنشاط التخصيم 33 رخصة في حين أن عدد الشركات التي تمارس نشاط التخصيم 7 شركات فقط، حيث بلغت أكبر حصة سوقية بنسبة 21.1% وأقل حصة سوقية بلغت 0.2%. وقد تم تصميم عدد 4 نماذج للسيناريوهات وجاءت النتائج الإجمالية وفقًا للجدول التالي:

نوع المخاطر	مستوى المخاطر
مخاطر الائتمان	متوسط
مخاطر سعر الفائدة	مرتفع
مخاطر سعر الصرف	منخفض

د) شركات التمويل الاستهلاكي

تم إجراء اختبارات الضغوط على عدد (22) شركات تمويل استهلاكي، وتمثل شركات العينة 99.99% من حجم السوق، حيث بلغت أكبر حصة سوقية 32.4% وأقل حصة سوقية 0.01%. وقد تم تصميم عدد 3 نماذج للسيناريوهات، وجاءت النتائج الإجمالية وفقًا للجدول التالي:

نوع المخاطر	مستوى المخاطر
مخاطر ائتمان	منخفض
مخاطر سعر الفائدة	متوسط

هـ) نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

تم تصميم عدد 3 سيناريوهات تتراوح بين السيناريو الأساسي ثم المتوسط ثم الأسوأ طبقًا للمتغير الأساسي للاختبار وهو

زيادة حجم المتأخرات بصورة تهدد الاستقرار المالي لمؤسسات القطاع ، وتم تحديد نطاق تطبيق الاختبار من حيث استهداف جهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الأكثر تأثيرًا في مؤشرات الأداء لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ومن ثم إجراء الدراسة على عدد (14) جهة تمويل موزعين بين 7 شركات، 7 جهة من الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ)، وتبلغ الحصة السوقية لتلك الجهات مجتمعة نحو 82% من حجم نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وبحجم إجمالي محفظة نحو 31.5 مليار جنيه مصري، بالإضافة إلى عدد 2 شركة تمويل مشروعات متوسطة وصغيرة[1] تبلغ الحصة السوقية لهما نحو 100% من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وبإجمالي حجم محفظة نحو 1.8 مليار جنيه مصري. وجاءت النتائج الإجمالية وفقًا للجدول التالي:

نوع المخاطر	مستوى المخاطر
مخاطر انخفاض الكفاءة التشغيلية	متوسط
مخاطر ضعف معدلات الملاءة المالية	منخفض
مخاطر تراجع جودة المحفظة وزيادة المخصصات	منخفض
مخاطر تراجع مؤشرات الربحية والفائض	مرتفع

(1) يمارس كلاهما نشاطى تمويل المشروعات متناهية الصغر ، وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

المحور الثاني: تطوير الأسواق والمنتجات

إن العمل على تنمية وتطوير الأسواق والمنتجات المالية غير المصرفية يساهم في تحقيق مستهدفات النمو الاقتصادي والشمول المالي وإتاحة فرص للتوظيف والنمو، بجانب ضمان سلامة التعاملات واستقرار الأسواق بما يعزز من الدور الذي يلعبه سوق الأوراق المالية كمنصة لتوفير التمويل اللازم للكيانات الاقتصادية المختلفة دعمًا للاقتصاد القومي، وما توفره أنشطة التمويل من حلول تمويلية متنوعة للشركات للتوسع والنمو، وكذلك دور نشاط التأمين في توفير منتجات تأمينية للتحوط ضد المخاطر المختلفة مستقبلاً.

كما يساعد تطوير الأسواق والمنتجات المالية غير المصرفية في تسهيل كافة الإجراءات اللازمة لاستفادة الكيانات الاقتصادية المختلفة من الخدمات المالية غير المصرفية المناسبة لها، واستكمال جهود استحداث خدمات ومنتجات مالية جديدة لتحقيق التكامل بين جميع أطراف القطاع المالي غير المصرفي. وفي سبيل، ذلك، تنوعت جهود الهيئة في هذا الشأن خلال عام 2023 لتشمل الآتي:

➢ نشاط سوق رأس المال

- **رئيس الوزراء يصدر قرار رقم (3045) لسنة 2023 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال،** والسماح بإصدار برنامج للصكوك على عدة إصدارات وبدون تصنيف ائتماني، وتوسيع نطاق الصناديق المتداولة للسماح بتسويق وثائق الصندوق إلكترونيًا واستحداث وتنظيم صناديق استثمار التنمية المستدامة، وذلك استكمالاً لجهود الهيئة العامة للرقابة المالية في تحسين بيئة ممارسة الأعمال في القطاع المالي غير المصرفي وتطوير وإتاحة منتجات وخدمات مالية غير مصرفية متنوعة تلبي احتياجات مختلف أنواع المستثمرين.
- **تشكيل لجنتين استشاريتين الأولى تختص بتطوير نشاط سوق رأس المال والثانية تختص بتنمية نشاط التأمين،** لتعزيز منهج الشراكة مع الكوادر المهنية بالأسواق المالية غير المصرفية للارتقاء بها وتنميتها لتعزيز الدور الذي تقوم به في دعم الاقتصاد القومي بما توفره من حلول تمويلية متنوعة للشركات للتوسع والنمو، وكذلك منتجات تأمينية للتحوط ضد المخاطر المختلفة مستقبلاً. وتأتي عملية تشكيل اللجنتين تفعيلاً لنص المادة رقم 13 من النظام الأساسي للهيئة الصادر بالقرار الجمهوري رقم (192) لسنة 1992، والتي تنص على أن يكون للهيئة لجان استشارية من المتخصصين وأهل الخبرة في مجال الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.
- **تداول أذون الخزانة في البورصة المصرية لتشجيع وتحفيز واستقطاب مستثمرين جدد في أدوات الدين الحكومية، رفع كفاءة عملية التسعير،** وذلك في خطوة نحو تطوير سوق الأوراق المالية الحكومية المصرية، وذلك من خلال إتمام

عملية نقل جميع مهام إيداع وحفظ وتسوية أدوات الدين الحكومية إلى «الشركة المصرية للإيداع والقيد المركزي للأدوات والأوراق المالية الحكومية»، مما يسهم في خلق كيان واحد للإيداع والقيد المركزي للأدوات والأوراق المالية الحكومية، ومظلة واحدة أيضًا لتسوية أدوات الدين الحكومية المصرية بالسوق المالية الحكومية المصرية، ممثلة في سندات وأذون الخزانة المصرية على نحو يساعد في تنشيط التداولات بسوق أدوات الدين الحكومي بما يتسق مع المتطلبات العالمية وأفضل الممارسات الدولية.

- **صدور الضوابط الخاصة بصناديق الاستثمار في المعادن كإحدى القيم المالية المنقولة:**

في إطار رؤية الهيئة لتنويع الخيارات الاستثمارية والادخارية لتلبية الاحتياجات المتنوعة لجميع فئات المستثمرين، فقد تم إصدار عدة ضوابط في هذا الشأن كما يلي:

- **صدور قرار مجلس الإدارة رقم (50) بشأن تعديل قرار مجلس ادارة الهيئة رقم (71) لسنة 2021 بشأن ضوابط تعامل صناديق الاستثمار في المعادن كإحدى القيم المالية المنقولة**، حيث يجوز لمجلس إدارة الصندوق أو لجنة الإشراف على أعمال الصندوق -دون الإخلال بالتزاماتهم المقررة في هذا الشأن-أن يتم الاستعانة بأي من مقدمي خدمات حفظ المعادن المقيدين بالسجل المعد لذلك بالهيئة.
- **صدور قرار مجلس الإدارة رقم (51) بشأن ضوابط قيد وشطب مقدمي خدمات حفظ المعادن كإحدى القيم المالية المنقولة بسجل الهيئة**، حيث أقرت الهيئة شروط واجب توافرها في مقدمي خدمة حفظ المعادن كإحدى القيم المالية المنقولة بسجلات الهيئة.
- **صدور قرار مجلس الإدارة رقم (52) بشأن ضوابط القيد والشطب بسجل الهيئة للجهات التي يجب على صناديق الاستثمار التعامل معها في شراء وبيع المعادن**، حيث أقرت الهيئة شروط واجب توافرها في الجهات التي يجب على صناديق الاستثمار التعامل معها في شراء وبيع المعادن بسجلات الهيئة.

- **اعتماد مقترح البورصة المصرية بتيسير إجراءات تسجيل العملاء من صناديق الاستثمار والشركات الأجنبية بكافة أنواعها بسوق الأوراق المالية وأيضًا تبسيط إجراءات تنشيط الحسابات الراكدة**، على أن يكون التحديث مسئولية البورصة المصرية، وتيسير الإجراءات الخاصة بتسجيل المؤسسات الأجنبية عند دخولها السوق المصري لأول مرة، وذلك في إطار التيسير على كافة المستثمرين وأيضا تجنبًا لأي تضارب محتمل في تحديد الحسابات الراكدة وإعادة تنشيطها بين شركات الإيداع والقيد المركزي العاملة في السوق.

وتتضمن التعديلات المقترحة مد فترة صلاحية العمل بأكواد المؤسسات الأجنبية بأنواعها لتصبح خمس سنوات من تاريخ تسجيل العميل لدى البورصة المصرية (وذلك أسوة بالمؤسسات المصرية) أو المتبقي من مدة صلاحية المستند الثبوتي أيهما أقل. وفيما يتعلق بالمستندات الثبوتية لصناديق الاستثمار، فسيتم الاكتفاء بـ «سويفت» يتم إرساله من أمين الحفظ العالمي إلى البورصة المصرية متضمنا كافة بيانات الصندوق المطلوب الإفصاح عنها، وبخصوص إعادة تنشيط الحسابات الراكدة، فوفقا للوضع الحالي يتم اعتبار الحساب راكدا إذا لم يشهد تعاملا عليه (بيعا أو شراء) لمدة 12 شهرًا، في حين يتضمن المقترح زيادة هذه المدة تيسيرا على كافة المستثمرين سواء مصريين أو غير مصريين. كما سيتم توحيد جهة تحديد الحساب الراكد وتنشيطه وإعادة التعامل عليه لتصبح من خلال البورصة المصرية وليس شركات الإيداع والقيد المركزي كما هو معمول به حاليًا.

➢ قرارات تخص نشاط التأمين

- **صدور ضوابط الاكتتاب في وثائق تأمين الائتمان بفرع الحوادث المتنوعة لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات**، والتي تعد من أهم الوسائل والحلول التأمينية لإدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتي تقضي بإلزام الجهات مانحة الائتمان بنسبة تحمل اجباري قدرها 25% من قيمة القرض أو التسهيلات الائتمانية حال تحقق الخطر، وذلك لحث الجهات المانحة على

إعداد الدراسات الائتمانية الكافية قبل منح الائتمان مما يدعم تحقيق الاستقرار المالي لشركات التأمين، وهو الأمر الذي يتطلب أيضًا ضرورة توافر الكوادر المهنية ذوى الكفاءة والقدرة الفنية سواء فيما يتعلق بالاكتتاب أو التعويضات في هذا النوع من التغطيات التأمينية، وأن تتضمن الشروط المنظمة لسقوط حق المستفيد في التعويض، وكذا شرط الإلغاء، مع إتاحة البيانات الأساسية عن العملاء المتعثرين والمتوقفين عن السداد.

- **تشكيل اللجنة التنسيقية للمجمعة المصرية لتأمين السفر للخارج وفقًا للقرار رقم (550) لسنة 2023،** وتختص اللجنة بالنظر في آلية التطبيق العملي للمجمعة والموضوعات التي تستدعي التنسيق بين الجهات والأطراف المعنية على أن تقوم اللجنة بإخطار الهيئة بتوصياتها لاتخاذ اللازم بشأنها، في ضوء حرص الهيئة على تنمية الأنشطة المالية غير المصرفية بمشاركة كافة الأطراف من خلال لجان تنسيقية وحوارات مجتمعية للتأكد من فعالية السياسات والإجراءات المتخذة.
- **تطوير الضوابط المنظمة لإدارة المحافظ الاستثمارية لشركات التأمين،** لتمكين الشركات من تطوير هياكلها الاستثمارية عبر التعاقد مع مديري استثمار مؤهلين وفق عدة ضوابط، أهمها أن تكون هذه الشركات قد مارست النشاط لمدة خمس أعوام على الأقل وألا يقل متوسط قيمة المحافظ التي قامت بإدارتها عن اثنين مليار جنيه في العام السابق على تعاقدها مع شركة التأمين وذلك بعد استبعاد قيمة المحفظة أو الأموال المحالة إليها من شركة التأمين، على ألا تزيد قيمة المحفظة المسند إدارتها عن 50% من قيمة المحافظ لدى مدير الاستثمار، وذلك لتتمكن من الاعتماد على قدرات وإمكانات شركات إدارة الاستثمار في البحوث وتحليل البيانات لتحديد الاستثمارات وفقًا للعائد والمخاطرة التي تتقبلها شركات استثمارات وفقًا للعائد والمخاطرة التي تتقبلها شركات التأمين.

- **تطوير ونشر أول جداول حياة إكتوارية مصرية لأول مرة في تاريخ صناعة التأمين المصرية،** ضمن جهود الهيئة لتحديث القطاع بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية لأسواق التأمين، وتعزيز قدرات شركات التأمين على تسعير منتجاتها بكفاءة تراعي التطور الذي يطرأ على كافة البيانات والمؤشرات المتعلقة بذلك، على أن يتم تعميمها على كافة شركات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال، مع التأكيد على ضرورة التزام الشركات المخاطبة بموافاة الهيئة نهاية كل سنة ميلادية ببيان إحصائي لمعدلات الوفاة الفعلية لديها مقارنة بالمعدلات الواردة بالجداول الجديدة، ووفقًا للنموذج الإلكتروني الذي تعده الهيئة في هذا الشأن.

- **صدور القرار رقم (152) بشأن إلزام شركات التأمين بإعداد دراسات للتسعير الاسترشادي لمنتجاتها المختلفة وتراجع سنويًا؛** بهدف التحقق من عدالة التسعير التي تكفل المنافسة العادلة حفاظًا على المراكز المالية للشركات، وحماية حقوق حملة الوثائق مع التأكيد على ضرورة اعتماد الدراسة من خبير اكتواري، والسلطة المختصة بالشركة مع مراعاة كل فرع تأميني على حدة، تقديم تقرير عن الخبرة التاريخية لنتائج الأعمال لمدة لا تقل عن 5 سنوات لتقييم الممارسات السابقة.

➢ قرارات تشمل الأنشطة الخاضعة لرقابة الهيئة

- **صدور قرار رئيس الوزراء رقم (4575) لسنة 2023 بشأن تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية؛ لمعالجة آثار التغير في سعر الصرف،** ومساعدة الشركات على التخفيف من حدة أثر فروق سعر الصرف على نتائج أعمالها ومؤشراتها، عبر إعادة تبويب الخسائر الناتجة عن فروق سعر الصرف بموجب قرار تحريك سعر الصرف، بشكل يخفف الضغط على قوائمها المالية ونتائج أعمالها وحقوق ملكيتها، حيث تدور فلسفة التعديل حول تمكين الشركات التي اقتنت أصولًا بعملات أجنبية قبل تحركات سعر الصرف غير الاعتيادية ولازالت هناك التزامات تمويلية على هذا الأصل من رسملة خسائر فروق العملة على تلك الأصول وتسجيلها بقوائمها المالية في الأصول، وذلك للتخفيف من حدة أثر فروق سعر الصرف على نتائج أعمالها السنوية ومؤشراتها المالية .

- **صدور كتاب دوري رقم (6) بشأن تعزيز فعالية ضوابط مزاولة نشاطي تمويل المشروعات المتناهية الصغر، وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة** من خلال حظر التمويل التكميلي، والإجراءات اللازم اتخاذها عند تطبيق خيار السداد المُعجل لمواجهة مخاطر التعثر، لضمان تحقيق الاستقرار المالي للأنشطة المالية غير المصرفية، فيتضمن على سبيل المثال إلزام الشركات والجهات المرخص لها بمزاولة نشاطي تمويل المشروعات المتناهية الصغر، وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عدم تجديد التمويل الممنوح للعميل إلا بعد التحقق من سداد التمويل القائم فعلياً بالكامل، ولا يجوز سداد أي مبالغ مستحقة للتمويل القائم عن طريق الحصول على تمويل جديد، في حين أجاز الكتاب الدوري لجهة التمويل تقديم تمويل جديد للعملاء الحاليين موازي للتمويل القائم، شريطة ألا يكون من نفس نوع التمويل الممنوح للعميل (تمويل جارى/ تمويل استثماري) وفى ذات النشاط الممول، وذلك بعد التحقق من قدرة العميل على سداد الالتزامات المالية بعد التمويل الجديد، ومع الالتزام بألا تتجاوز قيمة التمويلات الحاصل عليها العميل من جهة التمويل في كافة منتجاتها التمويلية الحد الأقصى المنصوص عليه باللوائح والقوانين.
- **صدور قرار بشأن زيادة الحد الأقصى للتمويل من الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية لتمويل المشروعات متناهية الصغر،** تضمن القرار زيادة الحد الأقصى للتمويل الممنوح من الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية لتمويل المشروعات متناهية الصغر، بنسبة 10% ليصبح 220 ألف جنيه بدلًا من 200 ألف جنيه حاليًا، مما يعطي مرونة أكبر للحصول على التمويل المناسب سواء لبدء المشروعات أو تنميتها وتطوير حجم أعمالها وزيادة تنافسيتها.
- **إطلاق المؤشر المرجعي للتسعير المسؤول في نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر**، والذي من شأنه توفير بيانات عن أسعار فائدة التمويلات والمصاريف الإدارية، وإفصاح وشفافية للعملاء للتعرف على إجمالي تكلفة التمويل، لتيسير عملية المقارنة واختيار الأنسب، بهدف تعزيز مستويات الشفافية بشأن أسعار التمويل المستخدمة لتحسين تنافسية السوق.

المحور الثالث: الشمول المالي والاستثماري والتأميني

يعزز الشمول المالي بطبيعته من الاستقرار المالي، حيث يساعد على وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع من خلال قنوات الاقتصاد الرسمي، مما يسهم في تحسين مستوى معيشة الأفراد، ويوفر دعمًا كبيرًا لقدرة الاقتصاد القومي بصورة أكثر كفاءة من ذي قبل. لذا اتجهت العديد من الدول إلى وضع الشمول المالي كهدف استراتيجي تعمل على تحقيقه.

وفي ضوء الدور المحوري للشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي والوصول بالخدمات المالية للفئات المهمشة، وكذلك تشجيع تمكين المرأة والشباب، فقد اتخذت الهيئة عددًا من الإجراءات اللازمة لدعم الشمول المالي خلال العام، ومن أهمها:

➢ قرارات تخص سوق رأس المال

- في إطار استراتيجية عمل الهيئة لتحقيق الشمول الاستثماري والمالي والتأميني، نظمت الهيئة 4 ورش عمل تدريبية متخصصة للصحفيين والإعلاميين المختصين بالشأن الاقتصادي لاستعراض جهودها في تفعيل كل من أسواق المشتقات المالية والبورصة العقارية، وسوق الكربون الطوعي، وكذلك مبادرات تعزيز مستويات الثقافة المالية.
- في ضوء حرص الهيئة على تعزيز علاقات التعاون المشترك مع الأشقاء بقارة أفريقيا، لنقل المعرفة وزيادة الخبرات الرقابية، تنظيم برنامج تدريبي متخصص في مجال مراقبة أسواق التداول لعدد من مسئولي بنك الاحتياط بدولة مالاوي (RBM)؛ بهدف إطلاع مسئولي البنك المالاوي على التجربة المصرية الرائدة في مجال مراقبة أسواق التداول.
- المشاركة في الأسبوع العالمي للمستثمر 2023، حيث افتتحت الهيئة مع البورصة المصرية وعدد من قيادات سوق الأوراق المالية جلسة التداول احتفالًا بالأسبوع، والذي يهدف إلى رفع مستويات المعرفة المالية وتعزيز ثقافة المستثمرين في أسواق المال لتعريفهم بكيفية الاستثمار بشكل سليم يضمن حقوقهم، وتضمن الأسبوع العديد من الفعاليات والأنشطة.

➢ قرارات تخص نشاط التأمين

- الإعلان عن إطلاق أول وثيقة معاش بالدولار للمصريين بالخارج ضمن جهود الهيئة لتحسين مستويات الشمول التأميني وتوسيع قاعدة المستفيدين، وتعزيز قدرات صناعة التأمين لتعظيم مساهمتها في الاقتصاد القومي.
- صدور الكتاب الدوري رقم (3) بشأن إجراءات تعزيز الأمن السيبراني بشركات التأمين، وذلك دعمًا للشركات للوصول إلى كافة فئات المجتمع، تحقيقًا للشمول التأميني، وتسهيلًا على الشركات حال التقدم للحصول على الترخيص لها بتقديم منتجات تأمينية إلكترونيًا تطبيقًا للقرار رقم (140) لسنة 2023، بشأن الهوية الرقمية والعقود الرقمية والسجل الرقمي ومجالات استخدام التكنولوجيا المالية لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية، ومتطلبات الامتثال.

- السماح لشركات التأمين بالتعاون مع شركات الاتصالات والمتاجر الإلكترونية لتسويق وثائق التأمين متناهي الصغر إلكترونيًا، لمساعدة شركات التأمين في تسويق وثائقها لتعزيز مستويات الشمول التأميني وحماية المتعاملين من المخاطر المؤمن ضدها.

➢ أنشطة التمويل غير المصرفي

تعميق جهود نشر الثقافة المالية لتسهيل حصول الكافة على التمويل واستفادتهم من المنتجات الاستثمارية تحقيقًا للشمول المالي وذلك من خلال الاتي:

- مشاركة وزارة الشباب والرياضة في معرض «بيزنس يا شباب»، وذلك لمساعدة الشباب العاملين في الحرف اليدوية لتطوير وتنمية أعمالهم عبر الاستفادة من الحلول والخدمات المالية غير المصرفية، وذلك لتعريف أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بالأنشطة المالية غير المصرفية وكيفية الاستفادة منها.
- عقد برنامج توعية لأعضاء الاتحاد المصري للتمويل الاستهلاكي بعنوان «التشريعات القانونية للتكنولوجيا المالية»، ودورها في تيسير الوصول إلى أكبر قاعدة ممكنة من العملاء الراغبين في الاستفادة من الأنشطة المالية غير المصرفية، ورفع كفاءتها، وخفض التكاليف اللازمة للاستفادة من هذه الأنشطة والخدمات.
- تنفيذ برنامج «مدرب توعية مالية معتمد» لأعضاء من الاتحاد المصري للتمويل الاستهلاكي والاتحاد المصري للتأمين؛ وذلك بهدف إعداد سفراء للهيئة لرفع الوعي بالأنشطة المالية غير المصرفية بالمجتمع المصري.
- المشاركة في فاعليات معرض الكتاب وإطلاق سلسلة توعية تتضمن أهم التعريفات والمنتجات وكيفية الاستفادة منها وكيف يحمى المتعامل تحت عنوان «اعرف تستفيد» لتنمية مستويات الوعي والثقافة المالية للمجتمع بشأن الأدوات والمنتجات المالية والاستثمارية والتأمينية.
- عقد محاضرات توعية للعديد من طلبة الجامعات المختلفة مثل كلية تجارة بجامعة أسيوط وكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الاسكندرية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا وكلية علوم الإدارة بجامعة الملك سلمان بشرم الشيخ، وذلك بعنوان «كيف تمول مشروعك من خلال الأدوات المالية غير المصرفية».
- التعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني وموافاتهم بمادة علمية خاصة بالثقافة المالية غير المصرفية حتى يتم إدماجها في المقررات الدراسية لطلبة المدارس والمعاهد الفنية وباللغة الإنجليزية للمدارس الدولية.
- توقيع بروتوكول تعاون مع الجامعة البريطانية بالقاهرة لرفع مستويات الوعي المالي غير المصرفي بين طلاب الجامعة ونشر الثقافة المالية بينهم، وتأهيلهم لاتخاذ قرارات استثمارية وتمويلية مستنيرة.
- تدشين برنامج المنحة التدريبية لتأهيل وإعداد طلاب الجامعات المصرية للاستفادة والعمل بمجال الخدمات المالية غير المصرفية، حيث تم قبول عدد 614 طالب، وتضمنت الفعاليات ورش عمل ومحاضرات توعية للتعريف بالهيئة والأنشطة الخاضعة لرقابتها، ثم تم عقد اختبارات إلكترونية داخل مقر الهيئة، وتم اختيار عدد من الطلاب الذين اجتازوا الاختبارات الإلكترونية وإلحاقهم بالإدارات الفنية والمتخصصة بالهيئة.
- تنفيذ برنامج توعية لأبناء العاملين من سن 9 حتى 12 سنة للتوعية بمبادئ الادخار والاستثمار والأنشطة المالية من خلال الألعاب والفيديوهات التوعوية والأغاني والرسم. كما تم تقديم محاضرات توعية بالأنشطة المالية غير المصرفية من أبناء العاملين من طلبة المرحلة الإعدادية والثانوية والجامعية.
- نشر استبيان الثقافة المالية نهج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) باستخدام الاستبيان المنصوص عليه في تقرير (OECD INFE , 2011) لقياس مستوى الثقافة المالية غير المصرفية لتيسير المقارنة بين الدول بعد القيام بالتعديلات المطلوبة.

- تنفيذ 34 جلسة توعية بالثقافة المالية غير المصرفية من خلال المدربين الذين اجتازوا برنامج «مدرب التوعية المالية المعتمد» من منتسبي وزارة الشباب والرياضة، وذلك بعدة مراكز شباب بمختلف المحافظات.
- المشاركة في الملتقى الثقافي الثاني عشر لشباب أهل مصر من أبناء المحافظات الحدودية بمحافظة شمال سيناء-العريش، بالتعاون مع وزارة الثقافة، وذلك من خلال تقديم محاضرة تعريفية بدور الهيئة العامة للرقابة المالية والتعريف بالأنشطة المالية غير المصرفية.
- عقد برنامج توعية للعاملين بهيئة الرقابة النووية والإشعاعية، وذلك لنشر الوعي بدور الهيئة العامة للرقابة المالية والأنشطة المالية غير المصرفية.
- تصميم نموذج محاكاة للهيئة وتشجيع الجامعات المختلفة لاستخدام النموذج للتعريف بدور الهيئة الإشرافي والرقابي على الأنشطة المالية غير المصرفية.
- تنظيم حدث على مستوى الجامعات المصرية تحت رعاية المجلس الأعلى للجامعات تم خلاله استعراض أهمية الثقافة المالية ودور الهيئة في الإشراف والرقابة على الأنشطة المالية غير المصرفي.
- المشاركة في فعاليات المؤتمر العربي للادخار والشمول المالي بحضور ممثلي وزارتي المالية والتضامن الاجتماعي والبنك المركزي لاستعراض جهود الهيئة لرفع مستويات الوعي والثقافة المالية.

المحور الرابع: تطوير المهنيين

تؤمن إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية أن تبني رؤية طموحة لتطوير الأسواق والمنتجات وتحديث التشريعات والإجراءات الرقابية لتعزيز الشمول والدمج الماليين لكافة شرائح المجتمع، لن يتحقق إلا بكوادر مهنية مؤهلة داخل الهيئة أو خارجها قادرة على صياغة سياسات وتطبيقها لتحقيق الأهداف المرجوة بشكل مستدام ومستقر.

وفي إطار ذلك، تسعى الهيئة إلى تأهيل كوادر قادرة على تغيير واقع القطاع المالي غير المصرفي ليقوم بدور أكبر في خدمة الاقتصاد والناس على حد سواء، وذلك من خلال الآتي:

➢ نشاط سوق المال

- إصدار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية قرارًا بتشكيل اللجنة الاستشارية في مجال سوق رأس المال، لتعزيز نهج الشراكة مع الكوادر المهنية بالأسواق المالية غير المصرفية للارتقاء بها وتنميتها، مما يعزز الدور الذي تقوم به في دعم الاقتصاد القومي بما توفره من حلول تمويلية متنوعة للشركات للتوسع والنمو، وكذلك منتجات تأمينية للتحوط ضد المخاطر المختلفة مستقبلاً. وتعمل اللجنة الاستشارية كحلقة وصل للاستماع إلى أصوات ومطالب السوق والعمل على بحثها ودراستها وتطويرها وتطبيق ما يسهم في تعزيز كفاءة عمل الأسواق وتنافسيتها، حيث أن دستور عمل الهيئة هو التعاون مع شركاء النجاح والتنمية لتعزيز دور الأنشطة المالية غير المصرفية في دعم نمو الأعمال التجارية.

- صدور قرارات بشأن تعديل النظام الأساسي للاتحاد المصري للأوراق المالية، وذلك بهدف خلق كيانات مهنية تساهم في تطوير وتنمية نشاط سوق رأس المال والعمل على تبني المبادرات الداعمة للنشاط، ورفع درجة الوعي والمعرفة بالنشاط لدى فئات المجتمع. وتضمنت التعديلات إتاحة تصويت كل فئة على ممثليها وتمثيل نسائي بسيدتين، وعدم السماح لأعضاء مجالس إدارة البورصة والهيئة والأعضاء غير التنفيذين بالمقاصة وصندوق حماية المستثمر وضمان التسويات بخوض الانتخابات، والسماح باستخدام أنظمة التصويت الإلكترونية. كما تم تعريف العضو المستقل بأنه عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي بإحدى الشركات الأعضاء بالاتحاد ولا يكون مالكًا لنسبة 01% أو أكثر من حقوق التصويت أو له سيطرة فعلية على أي من تلك الشركات، على أن يكون لكافة الشركات أعضاء الاتحاد الذين لهم حق التصويت اختيار المرشحين لعضوية مجلس إدارة الاتحاد كأعضاء مستقلين من ذوي الخبرة. وتم تحديد خبرة العضو المستقل بنحو 51 عام في مجال الأوراق المالية كحد أدنى.

- استضافت الهيئة العامة للرقابة المالية عقد انتخابات أول مجلس إدارة للاتحاد المصري للأوراق المالية؛ بهدف التنسيق بين الأعضاء وتقديم التوصيات بشأن تنمية نشاط سوق رأس المال، بما يسهم في تعزيز دور سوق الأوراق المالية في دعم الاقتصاد القومي، والإعلان عن مجلس إدارة منتخب للاتحاد.

- توقيع بروتوكول تعاون بين معهد الخدمات المالية -الذراع التدريبي للهيئة العامة للرقابة المالية-وصندوق حماية المستثمر، وذلك في إطار جهود الهيئة لتطوير قدرات المهنيين وتأهيلهم بشكل يتواكب مع أفضل الممارسات والخبرات العالمية بما يسهم في استدامة جهود تنمية القطاع المالي غير المصرفي. وقد تضمن البروتوكول اتفاق الطرفان على التعاون في مجال تنظيم البرامج التدريبية والندوات والمؤتمرات المحلية والدولية وورش العمل والحلقات النقاشية وغيرها من الفعاليات التي تستهدف الشركات أعضاء صندوق حماية المستثمر، وذلك في مجال الخدمات المالية غير المصرفية.

- تكليف معهد الخدمات المالية التابع للهيئة بإعداد وتقديم البرامج التدريبية اللازمة لتراخيص المهنيين في مجال الأوراق المالية تمهيدًا لحصولهم على التراخيص التي تؤهلهم لمزاولة الأنشطة التي ترخصها الهيئة في القطاع المالي غير المصرفي. ويقدم المعهد برامج تدريبية لمديري الأصول والأعضاء المنتدبين وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية ومكافحة غسل الأموال بالإضافة إلى برامج مديري علاقات المستثمرين في الشركات المقيدة بالبورصة والمستشارين الماليين المستقلين وبورصات وأسواق السلع والمشتقات وغيرها من البرامج وفقًا لما هو مقرر قانونًا، حيث ستكون هذه البرامج هي المعتمدة من الهيئة لمزاولة الأنشطة المشار إليها. يأتي ذلك في ضوء حرص الهيئة على تعزيز الدور الذي يقوم به معهد الخدمات المالية بوصفه الذراع التدريبي للهيئة في تأهيل وتدريب المهنيين بالأنشطة المالية غير المصرفية تمهيدًا لحصولهم على التراخيص التي تؤهلهم لمزاولة الأنشطة التي ترخصها الهيئة في النظام المالي غير المصرفي.

- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة قرار رقم (143) لسنة 2023 بخضوع جميع العاملين بالوظائف الرئيسية بالشركات العاملة في مجال الإيداع والقيد المركزي للضوابط المعمول بها في الهيئة بما يشمل الاختبارات والمقابلات الشخصية واجتياز دورات تدريبية بحسب الأحوال.

- صدور الكتاب الدوري رقم (6) لسنة 2023 بهدف تنظيم عملية انتقال العاملين المرخص لهم للعمل بذات الوظيفة لدى إحدى الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية. ويتضمن جواز خضوع الأشخاص المرخص لهم للعمل بالوظائف الرئيسية في شركات الأوراق المالية اعتبارًا من أول يناير 2023 للاختبار والمقابلة الشخصية حال انتقالهم لشركة جديدة في ذات المجال وذات الوظيفة الرئيسية. وأكد الكتاب الدوري أن الترخيص الصادر من الهيئة للعاملين بالوظائف الرئيسية للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية يكون صالح لمدة ثلاثة أعوام ويجب تجديده في نهاية المدة شريطة استيفاء متطلبات التطوير المهني وفقًا للضوابط التي تضعها الهيئة في هذا الشأن.

- عدد الوظائف التي تم عرضها على اللجنة المشكلة بشأن الترخيص للأعضاء المنتدبين والعاملين بالشركات العاملة في مجال الأوراق المالية والحاصلة على موافقة الهيئة طبقًا للقرار رقم (24) لسنة 2007، والقرار رقم (80) لسنة 2011:

م	الوظائف	2023	2022
1	الأعضاء المنتدبين	92	81
2	مديري الفروع	28	26
3	المراقب الداخلي	30	29
4	مسئول مكافحة غسل الاموال	36	58
5	المراقب الداخلي ومسئول مكافحة غسل الأموال	6	10
6	مدير مالي	20	6
7	مدير مخاطر	19	7

م	الـــــوظـائف	2023	2022
8	مراجع داخلي	23	23
9	مدير عمليات المكتب الخلفي	21	14
10	مدير حساب	129	47
11	الباحث والمحلل المالي	13	10
12	الباحث والمحلل الفني	0	0
13	مدير محفظة	6	4
14	رئيس العمليات	1	0
15	مدير الوحدة البحثية	6	0
16	رئيس قطاع الالتزام والحوكمة	1	0
	الإجمالي	431	315

نشاط التأمين

- إصدار مجلس إدارة الهيئة قرارًا بتشكيل لجنة استشارية لتطوير أنشطة التأمين لتعزيز نهج الشراكة مع الكوادر المهنية بالأسواق المالية غير المصرفية للارتقاء بها وتنميتها لتعزيز الدور الذي تقوم به في دعم الاقتصاد القومي في ضوء ما توفره من منتجات تأمينية للتحوط ضد المخاطر المختلفة مستقبلًا. ويأتي تشكيل اللجنة إيمانًا من الهيئة بأهمية الشراكة مع كافة أطراف السوق للاستماع لنبض السوق ومطالبهم والعمل على صياغة سياسات وإجراءات وحلول تسهم في تنمية وتطوير الأسواق المالية غير المصرفية والأنشطة التي تمارس فيها، وذلك عبر التشاور الدوري مع الكوادر والكفاءات المهنية للوقوف على أخر التطورات والمستجدات وانجازها لصالح تعزيز دور الأسواق في دعم خطط نمو الشركات وكذلك الاقتصاد القومي.

- إعادة تشكيل كلًا من لجنة البت في طلبات الترخيص لمديري الاستثمار المتفرغين لصناديق التأمين الخاصة لإبداء الرأي في مذكرات الدراسة المعدة بشأن طلبات الترخيص لمديري الاستثمار المتفرغين لصناديق التأمين الخاصة ووضع توصياتها بشأنها. كما أصدرت الهيئة قرارًا بإعادة تشكيل لجنة فحص ودراسة طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية، ولجنة البت في طلبات تعيين أعضاء من ذوي الخبرة في مجالات الاستثمار أو التامين من غير الأعضاء.

- الاجتماع مع قيادات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومركز Milliman للتأمين متناهي الصغر لبحث سبل التعاون للارتقاء بمستوى الخبراء الاكتواريين، وكذلك تطوير الأطر التنظيمية اللازمة لتوفير منتجات تأمينية مبتكرة تتعامل مع مختلف أنواع المخاطر. ويأتي هذا الاجتماع في إطار عمل الهيئة مع كافة الأطراف وخاصة المؤسسات الدولية ذات التخصص والخبرة في مجال التأمين لاسيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP؛ وذلك لصياغة برامج وخطط عمل لتطوير قدرات الاكتواريين وتبني نماذج عمل مبتكرة تستهدف تطوير منتجات تأمينية وعملية تسعيرها وتوزيعها.

- المشاركة في فعاليات إطلاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعه العالمي «مرفق تسهيلات التأمين وتمويل المخاطر في مصر»، وذلك لتعزيز مستويات الشمول التأميني ودعم قدرات قطاع التأمين المصري على مستوى المهنيين لتوفير منتجات تأمين مبتكرة. ويساهم المرفق في صنع السياسات والاستراتيجيات ويسلط الضوء على خرائط الطريق لتسريع التنمية في القضايا الملحة مثل التأمين الاجتماعي والنوع الاجتماعي والأعمال الزراعية والصحة والتأمين المناخي.

- مشاركة الهيئة في المؤتمر العربي للاكتواريين المنعقد بالقاهرة، والذي يشهد أكبر تجمع للخبراء والشركات الإكتوارية والتنفيذيين من قطاعات المصارف وشركات التأمين وإعادة التأمين وصناديق التقاعد وشركات إدارة الاستثمار والثروات. وتأتي مشاركة الهيئة انطلاقًا من إدراكها بأهمية العلوم الاكتوارية لتعزيز دور نشاط التأمين في دعم الاقتصاد القومي، حيث أن الهيئة لديها عدد من المستهدفات لتطوير قطاع التأمين ومن ضمنها العلوم الاكتوارية وزيادة أعداد المتخصصين والخبراء والكفاءات الاكتوارية التي تدعم وتسرع من وتيرة تطوير وتنمية المنتجات التأمينية بما يمكن الشركات من تلبية الاحتياجات والتغطيات التأمينية المتنوعة سواء للأفراد أو المؤسسات لمواجهة الأخطار المستحدثة وبما يتناسب مع مستويات الدخل المختلفة.

- توقيع بروتوكول تعاون بين الجامعة الأمريكية والاتحاد المصري للتأمين لتأهيل الاكتواريين، حيث يتضمن البروتوكول الإعلان عن أول دبلوم مهني متخصص في العلوم الاكتوارية، يستهدف تخريج دفعات جديدة من الاكتواريين المؤهلين لاجتياز الاختبارات الدولية، وذلك بهدف تعزيز قدرات قطاع التأمين المصري وتنافسيته. ومن خلال هذا البرنامج المهني، يكتسب الدارسين المعلومات التطبيقية التأسيسية اللازمة لفهم المبادئ والمنهجيات الأساسية في مجال العلوم الاكتوارية، وستزود نتائج التعلم هذه الطلاب بأسس مفاهيم العلوم الاكتوارية الرئيسية وإعدادهم للدراسة المتقدمة أو الأدوار المهنية في صناعات التأمين والمعاشات التقاعدية.

– بيان بالتراخيص السارية للأشخاص الطبيعيين في مجال التأمين:

م	البيان	2023	2022
1	وسطاء التأمين	14919	14312
2	خبراء المعاينة	312	312
3	خبراء اكتواريين	46	52
4	خبراء استشاريين	379	376
	الإجمالي	15656	15052

توزيع وسطاء التأمين من الأشخاص الطبيعيين (لدى شركة تأمين أو وسيط حر):

م	البيان	2023	2022
1	وسيط تأمين مسجل لدى شركة تأمين	12614	12142
2	وسيط تأمين (حر)	1741	1689
3	وسيط تأمين مسجل لدى شركة وساطة	564	481

أنشطة التمويل المالي غير المصرفي:

- صدور الكتاب الدوري رقم (1) لسنة 3202 بحظر التوكيل أو التفويض في مزاولة المهن المتخصصة في الأنشطة المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة، وذلك في ضوء ما تلاحظ للهيئة من قيام بعض الأشخاص المرخص لهم بمزاولة المهن المتخصصة في الأنشطة المالية غير المصرفية، بعمل توكيلات رسمية أو تفويضات لبعضهم البعض أو لغيرهم من الأشخاص غير الحاصلين على ترخيص من الهيئة.

- وتضمن الكتاب الدوري حظر الأشخاص غير الحاصلين على ترخيص من الهيئة بمزاولة المهن المتخصصة في الأنشطة المالية غير المصرفية من القيام بمزاولة الأعمال المهنية المتخصصة أو بعضها، وذلك استنادًا لتوكيل أو تفويض صادر من أحد الأشخاص الحاصلين على ترخيص من الهيئة، حيث يعتبر ذلك هو ممارسة لنشاط مهني غير مرخص لهم القيام به ويستوجب المسائلة القانونية. كما تضمن الكتاب الدوري أنه يتعين على كافة الشركات والجهات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة مراعاة تلك الضوابط وأن يكون تعامل الشركات والجهات بشكل مباشر فقط مع الأشخاص المرخص لهم من الهيئة بمزاولة المهن المتخصصة في الأنشطة المالية غير المصرفية.

- إقرار مجلس إدارة الهيئة تعديل ضوابط القيد واستمرار القيد في جداول خبراء التقييم والوكلاء والوسطاء العقاريين، بحيث يعد اجتياز المقابلة الشخصية أو الاختبار الذي تحدده الهيئة شرط أساسي للقيد واستمراره، لضمان كفاءة المهنيين العاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية، كأساس لتنمية الأسواق واستدامة تطورها. وتأتي هذه التعديلات وفقًا لرؤية الهيئة التي تستهدف تطوير وبناء القدرات وتأهيل الكفاءات المهنية عبر تزويدهم بكافة المعارف والخبرات والمهارات اللازمة في كافة الأنشطة المالية غير المصرفية والتأكد من قدرتهم على تطبيق أفضل الممارسات العملية باعتبار ذلك ركيزة أساسية في ممارسة أعمال الشركات بما يضمن كفاءة التشغيل وزيادة نمو الأعمال مع حماية حقوق المتعاملين وضمان استقرار الأسواق.

- إطلاق النسخة الجديدة من الموقع الإلكتروني لمركز المديرين المصري التابع للهيئة بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (إحدى مجموعة البنك الدولي)، بما يتيح لزوار الموقع تجربة قيمة ومفيدة تلبي احتياجاتهم التدريبية وتقديم البرامج التدريبية المتطورة بشكل عملي وتطبيقي مع ميكنة عملية الاختبارات المهنية لمواكبة التطورات التكنولوجية، والتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.

- توقيع بروتوكول تعاون بين المركز الإقليمي للتمويل المستدام التابعة للهيئة والجمعية المصرية لخبراء الاستثمار «CFA Society Egypt»، لنشر الوعي بأنشطة الاستدامة وتعميق مستوياتها في القطاع المالي غير المصرفي. ويأتي هذا البروتوكول استكمالًا لجهود الهيئة في تعزيز انخراط القطاع المالي غير المصرفي في أنشطة الاستدامة، وذلك في إطار الرؤية التي تتبناها الهيئة لتعميق مستويات الاستدامة في القطاع المالي غير المصرفي، بما يعزز من تنافسية أسواق المال، وبما يتناسب مع تزايد اهتمام المؤسسات الاستثمارية عالميًا بالاستثمارات، التي تدمج بها الاعتبارات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة.

- توقيع مذكرة تفاهم بين المركز الإقليمي للتمويل المستدام التابع للهيئة، ومركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وذلك في مجالات إجراء البحوث في التمويل المستدام والاقتصاد الأخضر، وتنظيم الدورات التدريبية لأعضاء هيئة الرقابة المالية، وتدريب الطلاب بمقر الهيئة.

- توقيع مذكرة تفاهم بين المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية وأكاديمية حبيب الملا المتخصصة في مجال المحاماة والقانون بدولة الإمارات العربية المتحدة؛ لتطوير وتدريب كافة الأطراف ذات الصلة بالأسواق المالية غير المصرفية على آليات تسوية المنازعات عن طريق التحكيم.

- توقع بروتوكول تعاون مع الجامعة البريطانية لتعزيز مستويات الثقافة المالية بالأنشطة المالية غير المصرفية، وذلك لاستحداث برامج أكاديمية وتدريبية متطورة تشتمل على الضوابط الرقابية والتنظيمية الصادرة عن الهيئة لإعداد كوادر مؤهلة علميًا وعمليًا تتناسب مع متطلبات سوق العمل في كافة الخدمات المالية غير المصرفية. ويأتي هذا البروتوكول في إطار جهود الهيئة لنشر التوعية والثقافة المالية، وتسليط الضوء على الدور المحوري الذي تقوم به الخدمات والمنتجات المالية غير المصرفية في تعزيز جهود التنمية المستدامة وتوفير التمويل اللازم لمختلف الأنشطة الاقتصادية ورفع معدلات الادخار الوطني بما يساهم في زيادة الاستثمارات من أجل التشغيل.

- توقيع المركز الإقليمي للتمويل المستدام التابع للهيئة مذكرة تفاهم مع معهد التخطيط القومي لتعزيز التعاون المشترك في مجال التنمية المستدامة وآليات التمويل المستدام، وتطوير أطر التعاون المشترك مع الأوساط الأكاديمية لتبادل الخبرات وتعزيز الكفاءات ورفع الوعي فيما يتعلق بالتمويل المستدام من خلال إطلاق برامج للتوعية وبناء القدرات، وكذا لإجراء البحوث والدراسات حول التمويل المستدام.

- تنظيم ندوة تعريفية عن «الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة ممارسات الاستدامة والمناخ» لأعضاء مجلس إدارة الشركات والبنوك المدرجة في البورصة والمؤسسات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية، وذلك لاطلاعهم على آخر المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية بشأن الاستدامة، وأفضل الممارسات حول العالم والمتبعة من كبريات البنوك والشركات بشأن المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة والمناخ.

- تيسير قواعد قيد مراقبي الحسابات بسجلات الهيئة، بما يسمح بضم كفاءات وكوادر مؤهلة، وإلزام المكاتب بالتطوير المهني المستمر للمحاسبين لتكون 25 ساعة سنويًا، وكذا السماح بإعادة قيد المشطوبين وفق ضوابط محددة، وإلزام المكاتب باستخدام الأنظمة الإلكترونية. ويتولى مراقبو الحسابات المقيدين بسجل مراقبي الحسابات بالهيئة مراجعة الشركات والجهات المرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية والشركات التي طرحت أوراقها المالية في اكتتاب عام والشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بإحدى بورصات الأوراق المالية، ولا يجوز لغير مراقبي الحسابات المقيدين بالسجل مراجعة القوائم المالية وإصدار تقارير عنها للشركات والجهات المشار اليها.

- بيان بأعداد المهنيين المرخص لهم في مجال التمويل العقاري:

م	البيان	2023	2022
1	خبراء التقييم العقاري	176	190
2	وسطاء التمويل العقاري	19	9
3	الوكلاء العقارين	141	152
	الإجمالي	336	351

أخرى

الموافقات الصادرة خلال عام 2023 لبعض الوظائف القيادية والفنية التي نصت عليها القوانين والضوابط الصادرة عن الهيئة:

العدد	التأمين	العدد	تمويل عقاري وتأجير تمويلي، وتخصيم	العدد	تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر	العدد	التمويل الاستهلاكي
5	عضو منتدب شركة تأمين	24	عضو منتدب	9	عضو منتدب	7	عضو منتدب (نشاط التمويل الاستهلاكي)
6	عضو منتدب شركة وساطة في التأمين	15	مسئول إدارة مالية	12	مسئول ائتمان		
9	مسئول اكتتاب	5	مسئول إدارة قانونية	10	مسئول تمويل		
9	مسئول تعويضات	16	مسئول مراجعة داخلية	12	مسئول مراجعة داخلية	1	مدير تنفيذي (نشاط مقدمو خدمة التمويل الاستهلاكي)
6	مسئول إعادة تأمين	15	مخاطر	10	مسئول مخاطر		
--	مسئول استثمار	15	ائتمان				

- التراخيص والموافقات الصادرة عن الهيئة للشركات والجهات لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية

النشاط	عام 2023			عام 2022		
	ترخيص جديد (شركات)	موافقات بإضافة أنشطة	الإجمالي	ترخيص جديد (شركات)	موافقات بإضافة أنشطة	الإجمالي
شركات سوق رأس المال	27	5	32	26	5	31
شركات التأمين	-	-	-	1	-	1
شركات الوساطة في التأمين	2	-	2	2	-	2
شركات خبرة المعاينة وتقدير الأضرار	1	-	1	2	-	2
شركات خبراء التأمين الاستشاريين	-	-	-	1	-	1
شركات التمويل العقاري	2	2	4	-	1	1

النشاط	عام 2023			عام 2022		
	ترخيص جديد (شركات)	موافقات بإضافة أنشطة	الإجمالي	ترخيص جديد (شركات)	موافقات بإضافة أنشطة	الإجمالي
شركات التأجير تمويلي	-	-	-	1	-	1
شركات التخصيم	-	4	4	-	2	2
شركات خبرة التقييم العقاري	3	-	3	1	-	1
شركات الوساطة العقارية	1	-	1	1	-	1
شركات التمويل الاستهلاكي	3	-	3	8	-	8
شركات مقدمو التمويل استهلاكي	-	-	-	4	-	4
شركات التمويل متناهي الصغر	2	-	2	8	-	8
شركات مشروعات متوسطة وصغيرة	1	-	1	-	1	1
فروع شركات السمسرة في أ.م	8	-	8	5	-	5
فروع شركات التمويل متناهي الصغر	374	-	374	418	-	418
فروع شركات التأجير التمويلي والتخصيم	-	-	-	3	-	3
فروع شركات التمويل الاستهلاكي	30	-	30	14	-	14
الإجمالي	**454**	**11**	**465**	**495**	**9**	**504**

المراكز التابعة للهيئة

معهد الخدمات المالية (FSI)

يسعى معهد الخدمات المالية -(FSI) الذراع التدريبي للهيئة العامة للرقابة المالية- من خلال برامجه التدريبية والتعليمية المختلفة نحو تحقيق دوره في دعم وتنمية مهارات العاملين بالقطاع المالي غير المصرفي وفقًا للقرار الجمهوري الخاص بإنشائه، والمتضمن عقد بروتوكولات تعاون مع الجهات الدولية المتخصصة بهدف مسايرة التطور العلمي وترسيخ قواعد العمل المهني السليم وتحقيق أعلى مستوى من الكفاءة العلمية والعملية للعاملين والمهتمين بهذا المجال، وذلك من خلال تأهيلهم للحصول على الدرجات العلمية والمهنية المتخصصة والدولية.

- إنجاز 31 برنامج تدريبي استفاد منه 7638 متدرب خلال عام 2023.
- ويظهر الجدول التالي عدد البرامج وأعداد المتدربين:

القطاع		31/12/2022 – 1/1/2023	
		البرنامج	عدد المتدربين
	مهني	مستوى أول	3590
		مستوى ثاني	2630
		خبراء المعاينة	13
	متخصص	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	69
		مدير الاستثمار لشركات التأمين	14
		الإلزام لشركات التأمين	22
		المعايير المحاسبية لشركات التأمين وإعادة التأمين	105
		مدير استثمار صناديق التأمين الخاصة	40
		تأمينات الحياة والحوادث الشخصية	13
		معايير المحاسبة الدولية المعيار (17)	94
		التأمين الطبي والرعاية الصحية للعاملين بالهيئة	20
إجمالي قطاع التأمين			6610

القطاع		31/12/2022 – 1/1/2023	
		البرنامج	عدد المتدربين
قطاع سوق المال		برنامج مكافحة غسل أموال وتمويل إرهاب	169
		برنامج مديري حسابات العملاء ومنفذي عمليات التداول بالبورصة المصرية	11
		البرنامج المتخصص السندات	11
		أثر عمليات الاقتراض بغرض البيع والشراء بالهامش على الملاءة المالية لشركات السمسرة والأوراق المالية	28
		ورشة عمل المشتقات المالية	140
		ملتقى الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية) لصكوك)	104
		إدارة المخاطر	50
إجمالي سوق المال			513
	مهني	تجديد خبراء التقييم العقاري	10
		وسطاء التمويل العقاري	35
		تجديد الوكلاء العقاريين	6
	متخصص	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لشركات التمويل العقاري	14
إجمالي التمويل العقاري			65
التخصيم		الإطار التشريعي والتقني	33
التأجير التمويلي		التأجير التمويلي (الإطار التشريعي والمحاسبي والتقني)	50
		مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لشركات التأجير التمويلي	134
		برنامج معايير المحاسبة المصرية لشركات التمويل	27
		الضمانات المنقولة	31
إجمالي التأجير التمويلي			242
التمويل الاستهلاكي		إدارة مخاطر الائتمان لعملاء التمويل الاستهلاكي	51
تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر		مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	38

القطاع	31/12/2022 – 1/1/2023	
	البرنامج	عدد المتدربين
برامج مشتركة	برنامج معايير المحاسبة المصرية لشركات التمويل	38
	مبادرة رواد النيل (تمويل عقاري/ تأجير تمويلي /تخصيم / تأمين / رأس مال مخاطر)	48
إجمالي البرامج المشتركة		**86**
تم إجراء امتحان **CII** لعدد (**3**) ممتحنين		

➢ مركز المديرين المصري

تأسس مركز المديرين المصري عام 2003 ليصبح أول مركز لحوكمة الشركات في مصر والشرق الأوسط يقدم خدمات التدريب والاستشارات والبحوث للشركات والمؤسسات المالية العامة والخاصة العاملة في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويعمل المركز على نشر الوعي بقواعد حوكمة الشركات وأفضل الطرق لتطبيقها.

وقد تمكن المركز خلال السنوات الماضية من ترك انطباعاً قوياً وإيجابياً من خلال تشجيع البحوث في مجال حوكمة الشركات والقضايا ذات الصلة، وكذلك الارتقاء بمستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في مختلف المؤسسات. ويقوم المركز بالتوجه بأنشطته المتعددة إلى رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة، والمديرين، وكبار التنفيذيين، والمساهمين، والأطراف ذات المصالح في هذه الشركات والمؤسسات المختلفة، ويعتبر المركز واحداً من أهم الشركاء الرئيسيين للجهات الدولية الرائدة في مجال الحوكمة، وذلك لقيام المركز بترجمة كل ما يتعلق بحوكمة الشركات إلى اللغة العربية وإعادة نشرها كوسيلة لزيادة الوعي بالقضايا الخاصة بالحوكمة من خلال العاملين بالمركز وموارده المختلفة.

نتائج عام 2023

البيان	من يناير إلى ديسمبر 2023
عدد البرامج التدريبية	120
عدد الأيام التدريبية	663
إجمالي عدد المتدربين	2188
متوسط نتائج تقييم البرامج التدريبية	%49

جهود المركز من خلال الشراكات والتحالفات المختلفة:

- فبراير 2023، بدء تنفيذ برنامج الماجستير المهني في حوكمة الشركات للمجموعة الخامسة، وذلك بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل والبحري.
- فبراير 2023، بدء تنفيذ دبلوم الدراسات العليا في حوكمة الشركات للمجموعة الأولى، وذلك بالتعاون مع الأكاديمية العربية

للعلوم والتكنولوجيا والنقل والبحري.

- مايو 2023، تقديم ورشة عمل عن أفضل الممارسات في الحوكمة لمجلس إدارة بنك أبو ظبي التجاري.
- مايو 2023، الانتهاء من تقديم مواد التخصص السبع للمجموعة الأولى من مجموعات الماجستير المهني في حوكمة قطاع الرعاية الصحية، وذلك بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل والبحري.
- نوفمبر 2023، تقديم الدفعة الأولى من «التدريب التأهيلي لمسئولي علاقات المستثمرين بالجهات المقيد أدواتها المالية بالبورصة المصرية» بالتعاون مع البورصة المصرية.
- نوفمبر 2023، تقديم ورشة عمل عن أفضل الممارسات في الحوكمة لمجلس إدارة بنك القاهرة.
- ديسمبر 2023، بدء تقديم برنامج الماجستير المهني في حوكمة قطاع الرعاية الصحية للمجموعة الثانية، وذلك بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل والبحري.

➢ المركز الاقليمي للتمويل المستدام

تسعى الهيئة العامة للرقابة المالية إلى استكمال توطين الإطار المؤسسي للاستدامة بالقطاع المالي غير المصرفي؛ لبناء قطاع مالي قوي قادر على التكيف مع التغيرات المناخية وتلافي آثارها السلبية ويعمل وفق نهج فعال لإدارة المخاطر والأزمات، ويبحث عن فرص للتنمية يوازن فيها بين تحقيق الأرباح المالية والحفاظ على النظام البيئي وتنمية المجتمع ويتبنى قواعد الحوكمة. وتعمل الهيئة على تحقيق ذلك عن طريق تضمين قضايا الاستدامة وتمكين المرأة ومفهوم الاستثمار المسؤول والأخضر وتطبيق الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة بشكل مباشر في الرؤية الاستراتيجية للمؤسسات المالية غير المصرفية، ودعمهم بالتشريعات المنظمة والحوافز؛ لزيادة أدوات التمويل المناخي المستدام، والاستمرار في تشجيع الشركات على إصدار سندات خضراء، واستحداث حلول تمويلية جديدة مثل سندات النوع وسندات الاستدامة.

قام المركز بتقديم عدد من الدورات التدريبية والورش مع جهات عالمية معتمدة ومحلية، وتضمن هذه الدورات كل مما يلي:

- استقبلت الهيئة السفير البريطاني لدى مصر للتباحث حول جاذبية قطاع الأنشطة المالية غير المصرفية للاستثمارات البريطانية وتبادل الآراء والمقترحات لاقتراح آلية لتيسير تدفقها لمصر، وتبادل الخبرات المكتسبة عن تنظيم بريطانيا للدورة الـ 26 لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ «COP 26» في عام 2021، مع الجهات المهتمة بالاستدامة في الدولة المصرية. وعقدت كذلك دورة اعتماد خبراء الاستدامة، والتي تضمنت مقدمة عن السندات الخضراء تم تقديمها بواسطة مدربي مبادرة سندات المناخ ومحاضرة عن إجراءات الاستثمار في السندات الخضراء بالهيئة.
- توقيع مذكرة تفاهم بين المركز الإقليمي للتمويل المستدام التابع للهيئة واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية في مجال تبادل الخبرات الفنية والمساعدات الفنية في مجالات التمويل المستدام والأدوات المالية للاقتصاد الأخضر والحوكمة. وبمقتضى الاتفاق سيتم تصميم وتنفيذ برامج تدريبية مهنية في مجال التنمية المستدامة والتمويل المستدام للدول العربية الأعضاء على أن تضم الاستدامة والطابع المؤسسي لتبني نهج الاستدامة والأدوات المالية الخضراء، والتأمين المستدام والاستثمار المسؤول.
- استقبلت الهيئة وفد الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة لمناقشة سبل توفير التمويل المستدام لمواجهة تحديات المناخ، ودور القطاع الخاص والمجتمعات المحلية في مواجهة تحديات تغير المناخ فيما يتعلق بالإفصاحات البيئية وأثر التغيرات المناخية على القطاع المالي غير المصرفي وكيفية التعامل معها.
- تقديم البرامج التدريبية اللازمة لرفع الوعي وبناء القدرات للقطاع المالي غير المصرفي على كيفية كتابة التقارير والاطمئنان

على كفاءة تطبيقها. وشددت الهيئة على أهمية وجود تعاون بين الجهات والهيئات الدولية المهتمة بالإفصاحات البيئية والإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية مع الأذرع التدريبية بالهيئة وخاصة المركز الإقليمي للتمويل المستدام، لاسيما في تقديم التدريب لكل من الرقيب والشركات المقدمة للتقارير على كيفية كتابة التقارير وقراءتها ومراجعتها.

- إعلان وكالة تنمية أفريقيا (FSD Africa) عن قيامها بمجموعة من المبادرات لدعم جهود مصر في تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة، ومساندة شركات التأمين المصرية والإقليمية وتشجيع الاستثمار في الحلول المبتكرة لمواجهة آثار تغير المناخ، واستفادة الأسواق المالية في مصر من المبادرات التي أطلقتها وكالة تنمية أفريقيا، والتي ترمي إلى تشجيع الأنشطة الاقتصادية المتوافقة مع مستهدفات خفض انبعاثات الكربون والتكيف مع تغير المناخ والحفاظ على موارد رأس المال الطبيعي. كما ستعزز المبادرات جهود الحكومة المصرية لبناء اقتصاد أكثر مرونة وقدرة على الصمود في ضوء العمل على إعادة التعافي للاقتصاد المصري، حيث تجري وكالة تنمية أفريقيا مناقشات متقدمة مع الهيئة للعمل معًا على دعم تطبيق مبادئ الاستدامة ومعايير الإفصاح البيئية والاجتماعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة بقطاع التأمين في مصر، وبحث الاتفاق على تنفيذ مذكرة تفاهم كي تعمل الوكالة والهيئة عن كثب مع شركات التأمين العاملة بمصر لتقديم المساندة الفنية؛ ومنها ورشة العمل الأخيرة والمخصصة" لقادة تمويل قضايا المناخ في إفريقيا."
- مبادرة التأمين المستدام لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تستعين بشهادة الهيئة لتوثيق جهودها لمواجهة مخاطر تغير المناخ والالتزام بالمعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة المرتبطة بالاستدامة لمواجهة تحديات مخاطر المناخ والتحول نحو دعم مشروعات صديقة للبيئة.
- شاركت الهيئة في الماراثون السنوي الثالث للاتحاد المصري للتأمين بعنوان "الماراثون الأخضر.. الطريق إلى COP27"، بمشاركة رؤساء وأعضاء مجالس إدارات عدد من مؤسسات التأمين، ومجموعة من قيادات وزارة الشباب والرياضة.
- عقدت الهيئة برنامج تدريبي بعنوان "الإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ"، وذلك للشركات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي، بالتعاون مع كلية فرانكفورت للإدارة والتمويل، حيث تحرص الهيئة على مواكبة أفضل الممارسات الدولية وأحدث الاتجاهات ومناهج العمل، في تطوير قدرات الشركات المرخص لها بممارسة الأنشطة المالية غير المصرفية؛ لإعداد وتقديم الإفصاحات المرتبطة بالآثار المالية للتغيرات المناخية على أنشطتهم وأعمالهم وانطلاقًا من مسئوليتها تجاه بناء قدرات الشركات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي وتطويرهم في إطار تهيئة تلك الشركات لتقديم الإفصاحات عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة والآثار المالية للتغيرات المناخية.
- نظمت الهيئة البرنامج التدريبي المشترك للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية ومجلس معايير الاستدامة الدولية لتطوير قدرات العاملين في أنشطة التمويل؛ لتبنى تطبيق معايير الاستدامة الدولية، وما يرتبط بها من متطلبات إفصاح مُلزمة للشركات، بمشاركة المتخصصين والمديرين المسؤولين عن وضع سياسات ولوائح التمويل المستدام.
- شاركت الهيئة في فعاليات المائدة المستديرة التي ترأسها الدكتور محمود محيي الدين رائد المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية (COP27) والمبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بتمويل أجندة 2030 للتنمية المستدامة مع وفد مجموعة الخبراء الدوليين في التمويل والتنمية المكلفين من الرئاستين المصرية والبريطانية لقمتي جلاسجو وشرم الشيخ، لإعداد ورقة العمل لتمويل المناخ والتنمية.
- مشاركة الهيئة في تهيئة الشركات العاملة في القطاع المالي غير المصرفي لتقديم الإفصاحات عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة (ESG) والآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) وكذلك تطوير واستحداث أدوات مالية جديدة تساعد على تسهيل عملية تمويل المشروعات الصديقة للبيئة بغرض تقليل الانبعاثات والتخفيف من آثار تغير المناخ وظاهرة الاحتباس الحراري، وتمويل الجهات التي ترغب في الانتقال بأنشطتها وتطويرها لتكون أقل تأثيرًا على البيئة.

التكنولوجيا المالية كعامل للتمكين

تنظر الهيئة العامة للرقابة المالية إلى التكنولوجيا المالية كعامل تمكين يدعم جهوده لتحقيق مستهدفات رؤيتها لتحقيق الشمول

والدمج المالي لكافة فئات المجتمع وتسهيل حصولهم على التمويل المطلوب واستفادتهم من المنتجات الاستثمارية المختلفة، ولذلك فقد قامت بعدة جهود متنوعة منها الآتي:

- صدور حزمة من القرارات التنفيذية لتفعيل القانون رقم (5) لسنة 2022 بشأن تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية، والتي من شأنها أن تمهد الطريق أمام بدء عهد جديدة للقطاع المالي غير المصرفي باستخدام التكنولوجيا المالية، لتحقيق الشمول المالي، وتتضمن هذه القرارات ما يلي:
  - قرار رقم (139) بشأن إصدار قواعد التجهيزات والبنية التكنولوجية وأنظمة المعلومات ووسائل الحماية والتأمين اللازمة لاستخدام التكنولوجيا المالية لمباشرة الأنشطة المالية غير المصرفية.
  - قرار رقم (140) بشأن إصدار قواعد الهوية الرقمية والعقود الرقمية والسجل الرقمي ومجالات استخدام التكنولوجيا المالية لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية، ومتطلبات الامتثال.
  - قرار رقم (141) بشأن إصدار قواعد سجل التعهيد في مجالات التكنولوجيا المالية لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية.
- صدور قرار بشأن التزام شركات التأمين بتوفير البنية التكنولوجية اللازمة لربط قاعدة بياناتها مع قاعدة بيانات الهيئة؛ بهدف إتاحة بيانات لحظية عن شركات التأمين، كما ألزم القرار شركات التأمين بإتاحة عدد من البيانات من خلال النظم الإلكترونية التي يتم إعدادها مما يمكن الهيئة من الحصول على كافة بيانات نشاط التأمين، ومتابعة وتقييم أداء شركات التأمين الخاضعة لرقابة الهيئة.
- صدور الكتاب الدوري رقم (3) بشأن إجراءات تعزيز الأمن السيبراني بشركات التأمين، وذلك دعمًا للشركات للوصول إلى كافة فئات المجتمع وتحقيقًا للشمول التأميني واستكمالًا لجهود الهيئة في تفعيل عملية التحول الرقمي داخل النظام المالي غير المصرفي وبالأخص سوق التأمين.
- صدور ضوابط إتاحة استخدام الأنظمة الالكترونية في حضور اجتماعات جماعة حملة وثائق صناديق الاستثمار والتصويت عليها عن بعد، استكمالًا للجهود التي تقوم بها الهيئة لتعزيز حماية حقوق المستثمرين وتمكينهم من مباشرة حقوقهم.
- صدور الشروط والإجراءات المتطلبة للتأسيس والترخيص والموافقة للشركات والجهات الراغبة في مزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية من خلال تقنيات التكنولوجيا المالية.
- مشاركة الهيئة في قمة -Rise Up Summit لريادة الأعمال تحت شعار «ابق واقعيًا»، حيث شهد الإعلان عن إطلاق أول مركز لدعم حلول التكنولوجيا المالية المبتكرة للأنشطة غير المصرفية باسم «CORBEH». وسيعمل المركز على استكشاف

ودعم الأفكار التكنولوجية المبتكرة لتوفير حلول تعزز من دور الأنشطة المالية غير المصرفية في الاقتصاد.

- المشاركة في فعاليات قمة «التحول الرقمي والثقافة المالية في القطاع المالي غير المصرفي»، لتعزيز مستويات الوعي والمعرفة المالية لتحقيق الشمول المالي باستخدام كافة التطبيقات التكنولوجية والرقمية والتي من شأنها تسريع وتيرة ذلك.

- المشاركة في المؤتمر الدولي للتكنولوجيا في الشرق الأوسط وأفريقيا (Cairo ICT)، حيث تم استعراض جهود الهيئة في تحقيق عملية التحول الرقمي مع تسخير إمكانات التكنولوجيا المالية ورقمنه الخدمات المالية غير المصرفية بما يعزز من قدرات القطاع المالي غير المصرفي في تحقيق الشمول التأميني والاستثماري والتمويلي ويدعم رؤية مصر لتحقيق الشمول المالي والتحول الرقمي.

- إصدار الرخصة المؤقتة برأسمال 15 مليون جنيه للشركات الراغبة في مزاولة أنشطة التمويل غير المصرفي باستخدام التكنولوجيا المالية، تفعيلًا لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (268)، وذلك استكمالًا لجهود الهيئة العامة للرقابة المالية على تحسين بيئة ممارسة الأعمال عبر تيسير وتبسيط وتسريع وخفض تكلفة كافة الإجراءات للشركات المالية غير المصرفية.

العلاقات الدولية

تعتبر العلاقات الدولية إحدى آليات تحقيق أهداف الهيئة من خلال نقل التجارب الدولية، والتي تتضمن التعاون والتنسيق مع الهيئات والمنظمات الدولية النظيرة وذات الصلة بالقطاع المالي غير المصرفي في تطوير آليات ونظم الرقابة ورفع كفاءتها وفقًا لأفضل الممارسات الدولية.

وقد سعت الهيئة من خلال المشاركة الفعالة في المؤتمرات والفعاليات الدولية وخلق شراكات مع كافة الأطراف المعنية إقليميًا ودوليًا إلى تطوير آليات ونظم الرقابة ورفع كفاءتها وفقًا لأفضل الممارسات الدولية، بما يحقق إضافة وتنوعًا للاقتصاد المصري، وذلك من خلال:

أولاً: فاعليـــات نظمتها الهيئة العامة للرقابــة الماليـة

- نظمت الهيئة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة ميلمان للتأمين متناهي الصغر ورشة عمل رفيعة المستوى حول بحث كيفية التعاون للارتقاء بقطاع التأمين المصري، وتشخيص تسهيلات التأمين، وتمويل المخاطر لبدء الدراسة التشخيصية الشاملة للتأمين وتمويل المخاطر في مصر، وذلك عبر إجراء عدة مقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، وإجراء أبحاث ثانوية، ثم صياغة تقرير يتضمن توصيات حول احتياجات صناعة التأمين والمخاطر الرئيسية بسوق التأمين.

- استضافت الهيئة برئاسة السيد الدكتور رئيس الهيئة فعاليات ورشة عمل حول تعزيز وصول السيدات إلى خدمات التمويل الاستهلاكي بالتعاون مع برنامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في إطار تفعيل الشراكة مع كافة الجهات المحلية والدولية ومبادرات المجتمع المدني بهدف تعزيز جهود الهيئة لتحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة بما يتوافق مع أهمية الدور الحيوي والرئيسي للمرأة في المجتمع وتحقيق التنمية.

- نظمت الهيئة ورشة عمل افتراضية للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بدولة الجزائر في إطار تفعيل مذكرة التفاهم في مجال الرقابة على السوق المالي غير المصرفي لعرض التجربة المصرية في مجالات تطوير أدوات التمويل الإسلامي من حيث تطبيقات التمويل متناهي الصغر، وكيفية تنظيم هيئات الرقابة الشرعية، ونظم الطرح العام للمنتجات الإسلامية، وصناديق الاستثمار، والاطلاع على المنتجات الإسلامية من حيث التأمين التكافلي. كما تم مناقشة التكنولوجيا المالية من حيث دور السلطة الرقابية في تطوير التكنولوجيا الهوية الرقمية، وقواعد «اعرف عميلك» الإلكترونية، وكيفية تقييم أنظمة كشف عمليات الاحتيال الرقمية. وتناولت أجندة الأعمال المجالات المرتبطة بالرقابة والتفتيش وقواعد الامتثال، وسبل مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

- استقبل السيد الدكتور رئيس الهيئة وفدًا من المسئولين بالبنك المركزي بدولة جنوب السودان لبحث سبل التعاون المشترك، وتعزيز آليات تنظيم وتنمية الأنشطة المالية غير المصرفية، وتطوير البنية الرقابية والتشريعية للقوانين الحاكمة للقطاع

المالي غير المصرفي، ونقل المعرفة والخبرة المصرية لدعم وتأهيل الكوادر العاملة بالبنك المركزي لدولة جنوب السودان.

- استضافت الهيئة وفد من مسئولي بنك الاحتياط المالاوي من خلال برنامج تدريبي مصمم خصيصاً لاطلاعهم على التجربة المصرية في مجال مراقبة أسواق التداول انبثاقاً من المجهودات المستمرة نحو مد أواصر التعاون على المستوى الأفريقي. امتد البرنامج على مدار أربعة أيام ليتناول الشق الفني والعملي لكيفية الرقابة على أسواق التداول لتختتم فعاليات البرنامج بزيارة ميدانية لمقر البورصة المصرية. شملت الأهداف الرئيسية للبرنامج فهم الهيكل الوظيفي لإدارة مراقبة أسواق التداول في الهيئة، وكيفية قيام الهيئة بمراقبة الأسواق، وإجراء التحقيقات اللازمة مرورًا بآليات الإنفاذ بما في ذلك الأدوات والتحليلات وإعداد التقارير المعنية؛ والعلاقة المترابطة بين الهيئة والبورصة المصرية في مراقبة السوق، وفهم جوانب إدارة النظام الآلي لمراقبة التداول والمخاطر المحتملة المرتبطة به بما في ذلك المخاطر التشغيلية والتنظيمية والسيبرانية.

- للعام السادس على التوالي، شاركت الهيئة في فعاليات أسبوع المستثمر العالمي بالتعاون مع المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال. تأتي مشاركة الهيئة هذا العام من خلال استضافة وتنظيم عددا من الأنشطة والفعاليات، حيث قامت الهيئة بالمشاركة في افتتاح جلسة تداول البورصة المصرية، وتصميم وإعداد أول نموذج محاكاة لطبيعة عمل الهيئة لتوعية طلاب الجامعات المصرية، كما تم تدريب وتأهيل عدد من منتسبي وزارة الشباب والرياضة كمدرب توعية مالية معتمد، واستضافة وتنظيم عدد من الفعاليات والمسابقات والأنشطة لتوعية الأطفال بالممارسات المالية. وعلى هامش الفعاليات، تم توقيع بروتوكول التعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وبموجب هذا البروتوكول يتم إعداد كوادر من مدربي التوعية المعتمدين لعدد من أساتذة الجامعات في 7 محافظات خلال العام الدراسي2023-2024.

- تفعيلًا لمذكرة التفاهم الموقعة مع الهيئة والهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عمان في مجال تبادل المعلومات الرقابية والتعاون المشترك في مارس عام 2016، قامت الهيئة بعقد برنامج تدريبي افتراضي يوم لمدة ثلاثة أيام للعاملين ذوي الاختصاص بالهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عمان للاستفادة من التجربة المصرية في مجال الرقابة على الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، تناولت آليات التخطيط لبناء الخطط الرقابية، وعدد الكيانات الخاضعة للرقابة والكيانات الواجب مراجعتها سنوياً، وطرق المراجعة الميدانية والمكتبية، وكيفية مراجعة الإفصاحات الصادرة من الشركات (الدورية والجوهرية)، وطبيعة العقوبات وسياسات تحديد العقوبة.

- استقبل السيد الدكتور رئيس الهيئة وفد من مسئولي جهاز أبو ظبي للمحاسبة لبحث سبل التعاون المشترك وذلك في إطار تبادل الخبرات، والاطلاع على أفضل الممارسات للاستفادة من الخبرة المصرية، وتحديد فرص التعاون المشترك، وآليات نقل المعرفة بين البلدين الشقيقين في الأنشطة المالية غير المصرفية.

- نظمت الهيئة بالتعاون مع اتحاد التأمين المصري برنامج تدريبي في مجال التأمين الهندسي في مدينة صلالة بسلطنة عمان لمدة 3 أيام، استهدف السوق العماني وهدف إلى منح المشاركين المعرفة الشاملة بالتأمين الهندسي وأنواعه والأخطار المرتبطة به وأنواع الخسائر وإدارتها، والتعرف على اكتتاب وتسوية وإدارة المطالبات المرتبطة به وإعادة تأمينه من خلال التعريف بالتأمين الهندسي ونشأته، طبيعة الخسائر والأخطار المرتبطة به، وأنواع الوثائق والتغطيات في التأمين الهندسي، التغطيات الإضافية والاستثناءات، وتداخل التأمين الهندسي مع أنواع التأمين الأخرى، وتطور مستقبل أسواق التأمين الهندسي عالميا ومحليا.

ثانيًا: فعاليات الاجتماع السنوي والمؤتمر العام للجنة الأسواق المالية النامية والناشئة GEMC التابعة للمنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال IOSCO

- تحت رعاية دولة رئيس الوزراء، نظمت الهيئة بالقاهرة حدثًا هو الأهم عالميًا في أسواق المال الدولية وهو الاجتماع السنوي والمؤتمر العام للجنة الأسواق المالية النامية والناشئة (GEMC) والاجتماع السنوي للجنة أفريقيا والشرق

الأوسط (AMERC) التابعتين للمنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال (IOSCO) والذين تم عقده في الفترة من 20 الى 23 نوفمبر 2023.

- تناول جدول الأعمال أبرز موضوعات الساعة وعلى رأسها الربط بين الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية في العصر الرقمي، وتدابير حماية مستثمري التجزئة في خضم عملية الرقمنة السريعة للأنشطة المالية، وأثر التكنولوجيا المالية على التمويل الأخضر بالهيئات الرقابية في الاسواق النامية والناشئة.

- ناقشت الفعاليات مفهوم الشمول المالي في العالم الرقمي، بالإضافة إلى التوعية وتعليم المستثمرين في عصر التحول الرقمي، كما تطرقت الجلسات إلى تعزيز كفاءة الأسواق ونزاهتها، وحوكمة البيانات المالية، وكيفية استفادة التكنولوجيا المالية من التحليلات المتقدمة والبيانات الهامة للوصول إلى رؤى قيمة، مما يتيح اتخاذ قرارات أكثر استنارة، وتقييم المخاطر، والكشف عن عمليات الاحتيال المحتملة.

- وقد شارك دولة الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء في المؤتمر السنوي لـ «لجنة الأسواق النامية والناشئة»، وذلك بحضور السيدات والسادة وزراء كل من التخطيط والتنمية الاقتصادية، والمالية، ووزارة البيئة، وقطاع الأعمال العام، والتجارة والصناعة، وسيادة اللواء محافظ القاهرة، والسيد رئيس منظمة الأيسكو، ولفيف من رؤساء هيئات الرقابة المالية عربيًا وعالميًا.

ثالثًا: مذكرات تعاون وقعتها الهيئة مع الجهات النظيرة

- في مارس 2023 -تم إبرام مذكرة تفاهم بين المركز الإقليمي للتنمية المستدامة التابع للهيئة العامة للرقابة المالية ومعهد لندن للصيرفة والتمويل بغية تعزيز أنشطة التمويل المستدام في مصر.

- في يونيو 2023 -تم إبرام مذكرة تفاهم بين كلًا من المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية التابع للهيئة، وأكاديمية حبيب الملا بدولة الإمارات العربية المتحدة.

- في أغسطس 2023 -تم إبرام مذكرة تفاهم للتعاون بين هيئة الأوراق المالية الأردنية والهيئة العامة للرقابة المالية على هامش فعاليات اللجنة المصرية الأردنية المشتركة.

رابعًا: مناصب دولية حصلت عليها الهيئة خلال العـــام

- رئاسة مجموعة عمل تعزيز الممارسات الجيدة Promoting Good Practices Working Group المنبثقة من لجنة التمويل المستدام التابعة لمجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (IOSCO).

- عضوية لجنة التمويل والمراجعة التابعة للمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (IOSCO).

- الفوز بعضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية لمراقبي المعاشات IOPS للمرة الخامسة على التوالي عن الفترة 2024 – 2025.

- رئاسة مجموعة عمل أسواق الكربون التابعة للمجلس الاستشاري الإفريقي المنبثق من تحالف جلاسكو المالي من أجل الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفرية (GFANZ Africa).

خامسًا: فاعليـات شارك بها السيد الدكتور رئيس الهيئة والسادة النواب

- شارك السيد الدكتور رئيس الهيئة في الجلسة العامة للجنة التمويل المستدام التابعة للمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال والتي عقدت في مدينة مدريد بإسبانيا في ضوء تولي سيادته رئاسة مجموعة عمل تعزيز الممارسات الجيدة Promoting Good Practices Working Group المنبثقة من اللجنة في إطار إرساء مبادئ التنمية المستدامة وتعزيز وجود الاقتصاد المصري على خريطة الاقتصاد الأخضر العالمي.

- شارك السيد الدكتور رئيس الهيئة مع وفد رفيع المستوى ضم القيادات التنفيذية للبنك المركزي المصري والبورصة المصرية بجولة ترويجية خارجية لاستعراض تطورات الاقتصاد المصري وعقد لقاءات مع مؤسسات استثمارية لتبادل الآراء والخبرات والتجارب حول آخر مستجدات السياسات المالية والنقدية وتبادل الخبرات في التكنولوجيا المالية إلى كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والتي شهدت مشاركة رئيس الهيئة كمتحدث أساسي في ملتقى استثماري عقدته مجموعة مباشر القابضة في الرياض وكذلك ملتقى استثماري نظمه بنك الاستثمار اتش اس بي سي في دبي، حيث تناول آخر تطورات ومستجدات الاقتصاد المصري وجهود الهيئة لتطوير القطاع المالي غير المصرفي وسوق الأوراق المالية وسياسات الإصلاح الاقتصادي والتعاون وإعادة التوازن.

- شارك السيد الدكتور رئيس الهيئة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر في فعاليات إطلاق برنامج الأمم المتحدة الانمائي بمصر مشروعه العالمي الجديد وهو تسهيلات التأمين وتمويل المخاطر (IRFF) في مصر، وذلك لتعزيز مستويات الشمول التأميني، ودعم قدرات قطاع التأمين المصري على مستوى المهنيين، وتوفير منتجات تأمين مبتكرة تساعد الفئات الاكثر تضررًا على التحوط من المخاطر وخاصة التبعات المختلفة للكوارث المتعددة.

- شارك السيد الدكتور رئيس الهيئة في الاجتماع الافتراضي للجنة الدائمة المعنية بتنفيذ المعايير التابعة لمجلس الاستقرار المالي لمناقشة أهم الدروس المستفادة من أحداث الضغط المصرفي وآثارها فيما يتعلق بتنفيذ وفعالية إصلاحات مجموعة العشرين، كما تم عرض لمحة موجزة عن النتائج الأولية والأعمال المخطط لها من طرف أمانة لجنة بازل فيما يتعلق بالتنفيذ وفعالية إصلاحات بازل الأخيرة. وناقش جدول الأعمال أيضًا وضع أنشطة مراقبة التنفيذ والتقييم التي أجراها مجلس الاستقرار المالي وهيئات وضع المعايير والمنظمات الدولية القضايا ذات الصلة وكيفية تسليط الضوء على المخاطر المرتبطة بها.

- شارك السيد الدكتور رئيس الهيئة والسيد النائب في الاجتماع السنوي السابع عشر لمجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية بالمملكة العربية السعودية، حيث ناقش مجلس الاتحاد التقرير السنوي للاتحاد لعام 2022 وخطة عمله لعام 2023، بالإضافة إلى مواضيع أخرى أهمها تطوير أسواق رأس المال، ودعم السيولة، والاستدامة المالية، والمخاطر السيبرانية، ومخاطر الاحتيال، والتكنولوجيا المالية، وتعليم وتوعية المستثمر، والشمول المالي كما تم استعراض أهم الإنجازات التي تحققت للخطة الاستراتيجية للاتحاد للأعوام (2021 -2025).

- ألقى السيد الدكتور رئيس الهيئة الكلمة الافتتاحية للمؤتمر العربي للاكتواريين في حدث إقليمي استضافته القاهرة ونظم للمرة الأولى على مستوى المنطقة العربية تحت شعار «العالم بعين إكتوارية». شهد المؤتمر أكبر تجمع للخبراء والشركات الإكتوارية والتنفيذيين من المصارف، وشركات التأمين، وإعادة التأمين، وصناديق التقاعد، وشركات إدارة الاستثمار والثروات، والوزارات الحكومية، والقطاعات المالية والاقتصادية، والإدارات الحكومية المعتمدة على الخدمات الاكتوارية، والأكاديميين من أنحاء العالم العربي لتحليل وتقييم وإدارة مخاطر ومتغيرات الصناعة المالية في الأعمال المصرفية أو التأمينية أو الاستثمارية، والمخاطر المالية والتجارية التي تتعرض لها الحكومات والشركات في قطاعات التأمين الحيوية.

- تحت رعاية وبحضور فخامة الرئيس/ عبد الفتاح السيسي -رئيس الجمهورية، شارك السيد الدكتور رئيس الهيئة في فعليات الجلسة النقاشية للاجتماعات السنوية لمجموعة بنك التنمية الأفريقي بشرم الشيخ حول «حشد التمويل المناخي لتيسير التحول الأخضر في الاقتصاديات الناشئة». تم مناقشة جهود حشد التمويل المختلط لتسهيل التحول الأخضر في الاقتصادات الناشئة حيث تم ذكر جهود الهيئة لتطوير الآليات وأطر العمل والقرارات والتعديلات التشريعية المتعلقة بمنتجات التمويل المتوافقة مع التحول نحو الاقتصاد الأخضر وتفعيل السوق الطوعي لتداول شهادات خفض الانبعاثات الكربونية. كما ناقش السيد الدكتور رئيس الهيئة -بصفته نائبا لرئيس المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق رأس المال-دور الإفصاحات المرتبطة بالاستدامة في تعزيز تنافسية أسواق رأس المال

الأفريقية ودور معايير الإفصاح عن الاستدامة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS).

- ترأس السيد الدكتور رئيس الهيئة اجتماع لجنة الأسواق النامية والناشئة (GEMC) التابعة للمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال بمملكة تايلاند والذي استضافته هيئة الأوراق المالية والبورصات بمدينة بانكوك وذلك ضمن فعاليات الاجتماع والمؤتمر السنوي الـ 48 للمنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال تحت شعار «تصور الأفق المقبل: طريقة نحو مستقبل متصل بأسواق رأس المال». كما شارك سيادته في اجتماع اللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط، واجتماع مجلس إدارة المنظمة حيث يتولى السيد الدكتور/ رئيس الهيئة منصب نائب رئيس مجلسها، واجتماع لجنة الرؤساء، بالإضافة إلى المائدة المستديرة الذي نظمتها المنظمة بالمشاركة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن الاستدامة وأدوات الدين. كما شهدت الفعاليات أربع ورش عمل متخصصة لمناقشة قضايا الاستقرار المالي والتمويل المستدام والأصول المشفرة وتطوير القدرات انطلاقاً من التأكيد على أهمية تعزيز التمويلات المتعلقة بأعمال المناخ والاستدامة للتحوط ضد أي مخاطر محتملة وتحقيق التنمية المستدامة.

- شارك السيد نائب رئيس الهيئة بفعاليات المنتدى العالمي واجتماعات اللجان المنبثقة من الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين (IAIS) المنعقدة لعام 2023 تحت رعاية الجمعية الوطنية لمفوضي التأمين بالولايات المتحدة، حيث تنبثق أهمية المشاركة في الحفاظ على تمثيل مصر من خلال عضوية الهيئة بالاتحاد في كلاً من لجنة الإجراءات الاحترازية، ومجموعة عمل تقييم المعايير، ولجنة تطوير السياسات. تناولت أجندة الأعمال دور مراقبي التأمين لمعالجة الثغرات، ورصد أثر المخاطر المتعلقة بالمناخ، ومناقشة المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 بالإضافة إلى أنظمة قياس الملاءة عبر الرابطة الاكتوارية الدولية، ومناقشة مشروع معيار التأمين الرأسمالي، وتوقعات الأسواق المالية والاقتصادية العالمية من حيث الاكتتاب السيبراني، والمخاطر التشغيلية، والمعاملة العادلة لقضايا العملاء في قطاع التأمين.

- شارك السيد الدكتور رئيس الهيئة في اجتماع المجموعة الاستشارية الإقليمية لمجلس الاستقرار المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بهدف مناقشة برنامج عمل مجلس الاستقرار المالي لهذا العام. وهدف الاجتماع إلى استكشاف كيفية مساهمة أعضاء مجموعة اللجنة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العمل المخطط له، مع التركيز على قضايا الاستقرار المالي العالمية والإقليمية الحالية. وتضمنت هذه القضايا العواقب المترتبة على تعثر بعض البنوك العالمية في الآونة الأخيرة، والمخاطر المرتبطة ببيئة أسعار الفائدة المرتفعة، ونقاط الضعف في الوساطة المالية غير المصرفية. بالإضافة إلى ذلك، تركزت المناقشات حول تطوير إطار تنظيمي عالمي قوي للأصول المشفرة.

- شارك السيد الدكتور رئيس الهيئة في فعاليات الاجتماعات السنوية للبنك الاسيوي للاستثمار في البنية التحتية حيث تم عقد جلسة نقاشية تحت عنوان «كيف يمكن سد فجوة تمويل البنية التحتية في الشرق الأوسط وأفريقيا عن طريق حشد الموارد والتمويل المختلط والمبتكر»، ضمن فعاليات الاجتماعات السنوية للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية والتي عقدت بمدينة شرم الشيخ، وبحضور كل من المدير التنفيذي لمؤسسة Finance Cooperation، ونائب رئيس مؤسسة ICBC الدولية. استعرض السيد الدكتور رئيس الهيئة جهود الهيئة لتطوير أطر عمل تم بناؤها على عدة قرارات وتعديلات تشريعية سمحت بإتاحة منتجات وآليات تمويل تتوافق مع التحول نحو الاقتصاد الأخضر، مؤكدا على ضرورة تكاتف جهود كافة المؤسسات والجهات ذات الصلة لرفع مستويات الوعي والمعرفة بأهمية الالتزام والانخراط أكثر في الأنشطة والمشروعات التي تراعي الأبعاد البيئية والمجتمعية.

- شارك السيد الدكتور رئيس الهيئة كمتحدث رئيسي في جلسة بعنوان «أسواق الكربون الطوعية: دور الحكومات والقطاع المالي» وذلك ضمن فاعليات أسبوع المناخ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي عقدت في السعودية 2023، حيث تناولت المناقشات دور القطاع المالي وهيئاته التنظيمية والإشرافية في استراتيجية إزالة الكربون، مع التركيز بشكل خاص على تحول الطاقة وتعزيز التعاون الإقليمي والعالمي بين الحكومات وواضعي المعايير والصناعة بشأن وضع معايير بشأن السلامة المالية لأسواق الكربون الطوعية. كما تضمنت المناقشات دور سجلات شهادات الكربون في حماية المستثمرين فيما يتعلق بالامتثال لقواعد أعرف عميلك ومكافحة غسل الأموال والإشراف على الممارسات الخاطئة في الأسواق.

- شارك السيد الدكتور رئيس الهيئة ونائب رئيس مجلس إدارة المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال في اجتماعات مجلس إدارة المنظمة وكذا الجلسة العامة للجنة التمويل المستدام التابعة لها وذلك في إسبانيا، حيث بحثت الاجتماعات كيفية تطوير وتنمية أسواق رأس المال بشكل مستدام يراعي كافة التطورات التكنولوجية والمناخية، وكافة تطورات الأوضاع الحالية لأسواق المال العالمية وانعكاساتها وتأثرها بالأوضاع الاقتصادية في العالم، مع كيفية توحيد الجهود وتبادل الآراء والخبرات حول إدارة المخاطر التي تتعرض لها أسواق رأس المال في العالم، أو التي قد تنشأ مستقبلاً، مشددين على أهمية وضع وتنفيذ سياسات تضمن تحقيق الاستقرار للأسواق وسلامة التعاملات وتوازن حقوق كافة الأطراف المتعاملة، مع سرعة التكيف والاستفادة من التطورات التكنولوجية الكبيرة وتسخيرها لصالح تحقيق مستهدفات أسواق رأس المال في دعم جهود تحقيق الحكومات لمستهدفات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- ألقي السيد الدكتور رئيس الهيئة الكلمة الرئيسية في قمة مصر لرأس المال المخاطر والتي نظمتها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، بالتعاون مع الجمعية المصرية للاستثمار المباشر ورأس المال المخاطر (EPEVA)، وبنك التنمية الهولندي، وصندوق (Africa Grow) مؤكداً على عمل الهيئة بالقرب من أطراف النظام المالي غير المصرفي لمساعدتهم على تنمية أعمالهم والحفاظ على استقرار الاسواق وتطويرها على حد سواء.

- شارك السيد الدكتور رئيس الهيئة بفعاليات مؤتمر المناخ COP 28 المنعقد في دبي بالإمارات العربية المتحدة، وقد قامت الهيئة بالتنظيم والمشاركة الفعالة في عدد من الجلسات اذ تم تنظيم جلسة نقاشية بعنوان «توسيع نطاق أسواق الكربون الطوعية -الفرص والتحديات»، والتي شهدت تبادل للأفكار والخبرات حول أفضل الأطر واللوائح التنفيذية المساهمة في تنمية واستقرار وتعزيز نشاط أسواق الكربون الطوعية، ودعم الجهود الدولية في الحد من الانبعاثات الكربونية. كما شارك كمتحدث في جلسة لتعزيز الإفصاحات المؤسسية المتعلقة بالعمل المناخي، وألقى الضوء على معايير الإفصاح عن الاستدامة والتي صدرت عن مجلس معايير الاستدامة الدولية، وأهمية رفع مستويات الوعي والمعرفة بهذه المعايير وكيفية تطبيقها مما يسهم في تحقيق مزيد من الحماية للمتعاملين ويعزز من جهود استقرار أسواق رأس المال.

- شارك السيد الدكتور رئيس الهيئة في حلقة نقاشية تابعة للبرنامج التدريبي المقدم طرف المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال والخاص بالشهادة العالمية لكلية الحقوق بجامعة هارفارد لمنظمي أسواق الأوراق المالية. وطرح سيادته دور الهيئة العامة للرقابة المالية الهام في تنظيم المؤسسات المالية غير المصرفية، والتحديات العالمية التي تواجه السوق، وأهم التطورات في مجال سوق رأس المال، والمشروعات الإصلاحية التي تعمل عليها الهيئة العامة للرقابة المالية.

سادسًا: فاعليات شاركت بها الهيئة العامة للرقابة المالية

- شارك السيد مستشار رئيس الهيئة للتنمية المستدامة والمدير التنفيذي للمركز الإقليمي للتمويل المستدام في ورشة عمل عن بُعد حول تعزيز التمويل الأخضر في الدول العربية تحت رعاية صندوق النقد العربي والتي تهدف الى تعزيز فرص تبادل التجارب والخبرات بين الدول العربية فيما يتعلق بالتمويل المستدام والأخضر عبر شبكة التمويل الأخضر بين الدول العربية.

- شاركت الهيئة في مؤتمر افتراضي عالمي رفيع المستوى حول مفهوم التكنولوجيات الكبرى في مجال التمويل وآثارها المترتبة على السياسة العامة وكيفية التعامل معها من منظور رقابي تحت مظلة المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال.

- شاركت الهيئة ممثلة في أعضاء من إدارات التفتيش وغسل الأموال ببرنامج «المخاطر في الخدمات المالية» الافتراضي بدعوة من اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية وبالتعاون مع مركز التدريب والاختبارات المهنية في هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة بهدف تعريف المشاركين بكيفية التعامل مع المخاطر المالية، والتعرف

على تأثير التغيرات التكنولوجية والذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لمكافحة غسل الأموال والاحتيال، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر الاستثمار.

- شاركت الهيئة بدعوة من اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية وبالتعاون مع مركز التدريب والاختبارات المهنية بهيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة في برنامج «المخاطر في الخدمات المالية»، وقد ساهم البرنامج التدريبي في تزويد المشاركين بالمهارات والمعرفة اللازمة لفهم وإدارة المخاطر التشغيلية في المؤسسات المالية على المدى الطويل، بالإضافة إلي مساعدتهم على وضع نموذج للسلوكيات المناسبة لدعم إدارة المخاطر التشغيلية في مكان العمل، تقديم توصيات فعالة والمساهمة في تعزيز ثقافة المخاطر التشغيلية وإدارة المخاطر في مكان العمل.

- شاركت الهيئة في الاجتماعات الافتراضية للجنة الفنية للمنظمة الدولية لمراقبي صناديق المعاشات والتأمين الخاصة (IOPS) لمناقشة أهم العروض المقدمة من الدول الأعضاء، ومراجعة مبادئ المنظمة الارشادية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، وتقييم نتائج أعمال الاشراف والرقابة على أساس الخطر على صناديق التقاعد.

- شاركت الهيئة في مؤتمر مؤسسة التمويل الدولية بعنوان «الخدمات المصرفية ومستقبل مصر» وضم جدول الأعمال متحدثين وخبراء بارزين من القطاع المالي المصري لإبراز أوجه التقدم في القطاع مع التركيز بشكل خاص على الأعمال المصرفية النسائية، وتمويل المناخ، والتمويل متناهي الصغر.

- شاركت الهيئة في برنامج الزمالة في مجالي التأمين والأوراق المالية المقدمين من مركز الشراكة المالية التابع لوكالة الخدمات المالية باليابان لاستكمال فعاليات التدريب اذ تضمن البرنامج محاضرات نظرية لمناقشة واستعراض الموضوعات الخاصة بالفحص المكتبي بالإضافة الى زيارات ميدانية متعددة وعروض تقديمية فردية وجماعية وقد تم تصميم البرامج وفقًا لمجالات اهتمام كل مشارك وتخصصه في مجال التأمين والبيئات المصرفية والأوراق المالية.

- شاركت الهيئة بدعوة من اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية وبالتعاون مع مركز التدريب والاختبارات المهنية في هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة في ورشة عمل عن «مكافحة الجرائم الإلكترونية في الخدمات المالية»، حيث قدمت الورشة معرفة عملية شاملة بالجرائم الإلكترونية في العالم، مع التركيز على جوانب هذه الجرائم ومدى ارتباطها بالعديد من الجرائم الأخرى. تناولت الورشة أيضًا دور خبراء مكافحة جرائم الإنترنت وتقنيات اكتشاف الشبهات وتخفيف المخاطر، والتعامل مع الإشارات الحمراء، والاستباقية، والمراقبة والإبلاغ عن أي شبهة أو انتهاك.

- شاركت الهيئة بناء على دعوة مقدمة من برنامج اليورو متوسّطي للمؤسّسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (MED MSMEs) في التدريب المقدم طرفهم للاستفادة من الحلول الرقمية لتقديم خدمات مبتكرة وتقليل تكلفة العمليات بشكل أفضل، وكيفية إدارة المخاطر، الى جانب تسخير إمكانات الشركات التي تقودها النساء من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين، والوصول إلى التمويل الميسر عبر فهم ومعالجة متطلبات مؤسسات تمويل التنمية، والتعرف على سبل زيادة قدرات المؤسسات المالية غير المصرفية.

- شاركت الهيئة في الجلسة الافتراضية المنعقدة طرف المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال بشأن مناقشة الآثار التنظيمية المحتملة للإجراءات القانونية المختلفة – دراسة حالة على قضية سام بانكمان فرايد – بغرض تزويد الحضور بالفهم التأسيسي للقضية، وفحص ملفات المحكمة والإجراءات المتخذة من قبل الجهات التنظيمية وردود المدعى عليه، ومناقشة أبرز النقاط الموضوعية والإجرائية والتكتيكية، والنظر في الدروس والاستراتيجيات والتبعات التنظيمية وإمكانية تطبيقها على ولايات قضائية أخرى.

- شاركت الهيئة في الحضور الافتراضي لإطلاق BimaLab Insurtech Accelerator بدعوة من بنك رواندا الوطني وبالشراكة مع FSD Africa وثمانية دول عبر إفريقيا، وهي: كينيا وأوغندا والمغرب ومصر وإثيوبيا وزيمبابوي وغانا ونيجيريا، بهدف تقديم BimaLab Africa لأصحاب المصلحة في قطاعي التأمين والصناعات المصرفية في أفريقيا، وإنشاء نظام بيئي ابتكاري في مجال تكنولوجيا التأمين، وخلق بيئة تنظيمية تمكينية، واكتشاف التحديات والفرص المتاحة لحلول تكنولوجيا التأمين في أفريقيا، وعرض أمثلة للشركات الناشئة الناجحة في مجال تكنولوجيا التأمين في المنطقة.

- شاركت الهيئة بناءً على دعوة من صندوق النقد العربي في دورة تدريبية انعقدت بواسطة معهد التدريب وبناء القدرات حول «الهندسة المالية وتسعير المشتقات باستخدام برمجية R». تهدف هذه الدورة إلى تطوير مهارات المشاركين في قطاع التمويل من خلال تغطية المهارات الكمية والحسابية الأساسية في هذا المجال، وتشمل المواضيع الأساليب الكمية المستخدمة في تسعير المشتقات المالية، وإدارة محافظها وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى ذلك تعزيز المعرفة النظرية للمشاركين بالمفاهيم الاقتصادية والمالية والرياضية المتعلقة بالهندسة المالية.

- شاركت الهيئة بناء على دعوة هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي بالمملكة المغربية، والهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عمان، بالتعاون مع شركة Swiss Re، في جلسة حوار افتراضية بهدف مناقشة تغيُر المناخ، وفجوة الحماية في التأمين ضد الكوارث الطبيعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومناقشة الاتجاهات الحالية للكوارث الطبيعية، وتأثير الاختلالات في الاقتصاد الكلي، ودور القطاع العام، والحلول لمعالجة فجوة الحماية التأمينية ثم قدمت الجلسة ثلاث دراسات حالة حول دور التأمين في التخفيف من مخاطر المناخ.

- شاركت الهيئة ممثلة في ممثلي إدارتي التمويل والتداول في التدريب الافتراضي المنعقد طرف هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية (ESMA) تحت عنوان «لائحة صندوق سوق المال الاشرافية: نظرة عامة ووجهات نظر» حيث تم إلقاء نظرة عامة على لائحة الهيئة، وتوفير فرصة لتبادل المعرفة ومناقشة الخبرات فيما يتعلق بتنفيذ تلك اللائحة الرقابية على المستوى الوطني، بالإضافة إلى توفير معلومات حول مراجعتها المحتملة.

- شاركت الهيئة بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي وكلًا من جامعة الأمم المتحدة -معهد البيئة ومبادرة ميونخ للتأمين المناخي في ورشة العمل الافتتاحية لمشروع «تعزيز تقييم المخاطر من أجل استراتيجيات أفضل لتمويل المخاطر بالدولة» في ضوء الاهتمام المتزايد بتغيير المناخ الذي ينتج عنه ارتفاع التكاليف وضرورة التكيف، لاسيما الحاجة لتزويد الأطراف المعنية في مصر بتقييم شامل لمخاطر المناخ، وسبل اتخاذ القرار بالقطاعات المختارة عبر تقييم المخاطر الحالية و المستقبليــة، وتعزيز القدرات لتطوير أليات التكيف، واستراتيجيات التمويل المرتبطة بمخاطر المناخ والكوارث طبقا لإطار اقتصاديات التكيف مع المناخ الى جانب تحديد التكاليف والفوائد بناء على تحليل للمخرجات الخاصة بمنصة النمذجة.

- شاركت الهيئة في اجتماع المنصة الإقليمية الافتراضي للاتحاد من أجل المتوسط للتعاون الصناعي، والذي ركز على المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتعزيز سبل التكامل بين الاتحاد الأوروبي والجوار الجنوبي، مع التركيز على موضوعات الاستدامة من خلال عروض تقديمية، تلتها مناقشات تفاعلية.

- شاركت الهيئة بدعوة من اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية وبالتعاون مع مركز التدريب والاختبارات المهنية في هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة في برنامج «تحديات التكنولوجيا المالية في أسواق المال». تمحور البرنامج حول التحديات الرئيسية التي تواجه تكنولوجيا المال (FinTech) وتكنولوجيا الرقابة المالية (RegTech) في أسواق رأس المال والجهات التنظيمية المرتبطة بها، كما تم خلال الورشة مناقشة عناصر تأثير المنظمين في أسواق رأس المال.

- شاركت الهيئة بدعوة من مركز التدريب والاختبارات المهنية في هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة في برنامج «تحديات التكنولوجيا المالية في أسواق المال». تسلط هذه الورشة الضوء على أنواع الجرائم الإلكترونية، وكيفية حدوثها، وآثارها العملية، بالإضافة الي كيفية الكشف عن الجرائم السيبرانية الشائعة بشكل متزايد مع العصر الرقمي المتطور والمتغير باستمرار والتخفيف منها على نطاق استباقي وكيفية التعامل معها.

- شاركت الهيئة بالتعاون مع هيئة السلوك المالي البريطانية والمنتدى الاقتصادي العالمي في حضور برنامج تدريبي حول دور المنظمين الماليين في معالجة تأثير الحوسبة الكمية وأمن ما بعد الكم في قطاع الخدمات المالية، وكذلك تحديد التحديات ومناقشة الحلول المحتملة والإجراءات الفورية والأطر التنظيمية للتنقل بشكل فعال بين المخاطر والفرص المرتبطة بالحوسبة الكمومية. وعُقدت عدة جلسات تثقيفية حول الحوسبة الكمية وأمن ما بعد الكم لتزويد المشاركين بفهم لمبادئ وآثار هذه التكنولوجيا الناشئة. كما نُظمت مائدة مستديرة تنظيمية بين المنظمين والخبراء الدوليين لمناقشة التحديات والحلول المحتملة من منظور تنظيمي.

- تعاونت هيئة السلوك المالي (FCA) والمنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) بهدف اكتشاف دور المنظمين الماليين في معالجة تأثير الحوسبة الكمية وأمن ما بعد الكم في قطاع الخدمات المالية وكذلك تحديد التحديات ومناقشة الحلول المحتملة والإجراءات الفورية والأطر التنظيمية للتنقل بشكل فعال بين المخاطر والفرص المرتبطة بالحوسبة الكمية. وعُقد بين شهري يوليو وأكتوبر، عدة جلسات تعليمية حول الحوسبة الكمية وأمن ما بعد الكم لتزويد المشاركين بفهم لمبادئ وآثار هذه التكنولوجيا الناشئة. وجمعت مائدة مستديرة تنظيمية بين المنظمين والخبراء الدوليين لمناقشة التحديات والحلول المحتملة المتعلقة بالحوسبة الكمية وأمن ما بعد الكم من منظور تنظيمي. بالإضافة إلى ذلك، أتاحت المائدة المستديرة المشتركة مع ممثلي الصناعة فرصة للمشاركة مع أصحاب المصلحة والخبراء للحصول على وجهات نظر متنوعة حول هذه المسألة.

- شاركت الهيئة بدعوة من اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية وبالتعاون مع مركز التدريب والاختبارات المهنية في هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة في برنامج «غسل الأموال القائم على التجارة وجرائم الاحتيال» اذ يعتبر غسل الأموال والاحتيال القائم على التجارة وسيلة فعالة لتمويل الجريمة المنظمة وغسل الأموال التي تنشط فيها عصابات الجريمة أو تمويل الإرهاب، لذلك تمكن هذه الدورة المشاركين من فهم وتحليل غسل الأموال والاحتيال القائم على التجارة وأنواعها، وكيفية اكتشاف المخاطر وتخفيف حدتها في هذا السوق العالمي الكبير.

- شاركت الهيئة بدعوة من اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية وبالتعاون مع مركز التدريب والاختبارات المهنية في هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة في تقديم برنامج «التوعية الرقمية» بهدف بناء قاعدة معرفية قوية عن التحول الرقمي، وتقديم استشارات، ومساعدات في التنفيذ، وتقديم أفضل الممارسات العالمية للتحول الرقمي.

- شاركت الهيئة بدعوة من أمانة اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية وبالتعاون مع مجلس معايير الاستثمارات البديلة في ندوة افتراضية حول «معايير ولوائح الاستثمار البديل» بهدف إبراز أهمية الاستثمارات البديلة وأدواتها وتداولها والإطار التشريعي القانوني لها ودور وأهمية وضع المعايير المرتبطة بذلك.

- شاركت الهيئة بدعوة من اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية وبالتعاون مع مركز التدريب والاختبارات المهنية في هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة في برنامج «الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني» للتعرف على دور التقنيات الخوارزمية الناشئة في التنمية المالية واتخاذ القرارات المالية، بالإضافة إلى المفاهيم الأساسية للذكاء الاصطناعي، وتطبيقات التعلم الآلي في المؤسسات المالية، وزيادة كفاءة ودقة صناعة القرار في المؤسسات المالية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

- شاركت الهيئة بدعوة من اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية وبالتعاون مع مركز التدريب والاختبارات المهنية في هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة في برنامج «مكافحة الجرائم المالية». يوفر هذا البرنامج مؤهل CISI والذي يعتبر من المؤهلات المعترف بها عالميًا في مجال مكافحة الجرائم المالية، حيث يتناول قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب والرشوة والفساد والاحتيال، ويركز البرنامج على الجوانب الدولية واستجابة الممارسين لهذه الجرائم.

- شاركت الهيئة بممثلي إداراتي التداول والالزام في البرنامج التدريبي الخامس والعشرون للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية بعنوان «استخدام الإشراف والتعاون الدولي في الإنفاذ والردع الموثوق به من قبل منظمي الأوراق المالية لحماية المستثمرين»، في مقر المنظمة الدولية لهيئة الأوراق المالية في مدريد بإسبانيا. وتناولت المناقشات خلال الندوة موضوعات هامة تشمل نظرة عامة على مذكرة التفاهم المتعددة الأطراف للمنظمة والمبادئ التأسيسية لها، كما تطرق المشاركون إلى موضوعات التفتيش والفحص والرقابة على الكيانات والأشخاص الخاضعين للرقابة. بالإضافة إلى ذلك، أكد البرنامج التدريبي على أهمية الردع الموثوق كعنصر أساسي لحماية المستثمر، وطرح رؤى قيمة لتعزيز خبرات وقدرات منظمي الأوراق المالية في حماية مصالح الأسواق والمستثمرين.

- شاركت الهيئة في اجتماع مجلس ادارة شبكة تحالف غلاسكو المالي (GFANZ) بفعاليات حول بناء قدرات المؤسسات المالية لدفع العمل المناخي في إفريقيا، وآليات إزالة المخاطر، وبناء القدرات، وأسواق الكربون. وضم الاجتماع عدد من الشركاء مثل بنك التنمية الأفريقي والمجلس الإسلامي الدولي، وتضمن أيضًا اجتماعًا مغلقًا حول المشاريع وإزالة المخاطر. شملت الفعاليات إطلاق استراتيجية التحالف المالي الأفريقي بشأن تغير المناخ، واجتماع مائدة مستديرة لأسواق الكربون، وجلسة جيبك حول مشاريع خلاصة اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ.

- شاركت الهيئة في قمة المناخ الأفريقية بدولة كينيا تحت عنوان «مستقبل شهادات الكربون في أفريقيا: الفرص والتحديات في ظل تغير المناخ». وتم عرض الدور المقترح للجهات التنظيمية والرقابية في تنمية أسواق الكربون في دول القارة والرقابة عليها والعمل على تعزيز كفاءتها وشفافيتها، والدور المفترض لجهات التصديق والتحقق في منظومة عمل أسواق الكربون، والشروط الواجب توافرها في تلك الجهات لتعمل وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.

- شاركت الهيئة بدعوة من اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية وبالتعاون مع مركز التدريب والاختبارات المهنية في هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة في برنامج «الحوكمة البيئية والاجتماعية» وتناول البرنامج الاتجاهات والقيم الحالية للحوكمة في إطار المعايير البيئية والأمنية الخاصة، فضلاً عن اتجاهها المستقبلي، وشدد على الفوائد العائدة على الشركات وعلى المجتمع ككل.

- شاركت الهيئة بناء على دعوة هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي بالمملكة المغربية، والهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عمان بندوة أقليمية عقدت بالرباط تحت عنوان «التأمين الشمولي والرقمنة» لاستعراض أنشطة وبرامج الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين (IAIS) ومبادرة الوصول إلى التأمين (A2ii) في الشمول المالي، كما ناقشت الندوة الرقمنة وتكنولوجيا التأمين، والمخاطر السيبرانية، وتوسيع نطاق التأمين الصحي عبر التكنولوجيا، كما تضمنت تبادل الآراء حول القضايا المتعلقة بالتأمين الشمولي من منظور الجهات المشرفة على نشاط التأمين.

- شاركت الهيئة بناء على دعوة مرسلة من اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية لحضور ندوة عن بُعد حول «أهمية تعزيز الرقابة على التدقيق في تطوير أسواق رأس المال» والتي ينظمها الاتحاد بالتعاون مع شركة Ankura لتناول أهم موضوعات الرقابة والإشراف على الأسواق المالية غير المصرفية.

- شاركت الهيئة في ندوة افتراضية بواسطة اللجنة الإقليمية لدول أفريقيا والشرق الأوسط التابعة لمنظمة الـIOSCO

حيث تم تشكيل فريق عمل لتيسير تبادل المعلومات والخبرات بهدف تعزيز الوعي والمعرفة والفهم في قضايا التكنولوجيا المالية. وهدفت الندوة إلى تسهيل تبادل المعلومات والخبرات حول مستوى تطوير قضايا التكنولوجيا المالية في أنظمة اللجنة، والاستجابات التنظيمية، والمبادرات الأخرى في هذا المجال، بما في ذلك في مجال التمويل التشاركي من قبل أعضاء اللجنة.

- شاركت الهيئة في برنامج التدريب الافتراضي «بناء القدرات لمشرفي التأمين: استغلال المهارات الاكتوارية» بناء على دعوة من قبل مبادرة الوصول إلى التأمين (A2ii)، والجمعية الاكتوارية الدولية (IAA)، الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين (IAIS). وقد استهدف البرنامج التدريبي مشرفي التأمين من إفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي لتعزيز الفهم والتطبيق للمفاهيم والأدوات الاكتوارية الحاسمة للرقابة والتنظيم الفعال للتأمين.

- شاركت الهيئة في حضور اجتماعات اللجان التنفيذية والفنية للمنظمة الدولية لمراقبي صناديق المعاشات والتأمين الخاصة (IOPS) ، فضلاً عن اجتماع الجمعية العامة، وفعاليات المنتدى العالمي لصناديق التقاعد بدولة زيمبابوي، حيث ناقش جدول الأعمال برنامج عمل المنظمة خلال العامين القادمين، وموضوعات مرتبطة بصناعة المعاشات التقاعدية مثل الممارسات الحديثة المتعلقة باستثمارات صناديق التقاعد، وتوزيع استثمارات صناديق التقاعد عند الاستثمار في سوق المال بالمقارنة بالاستثمار في أدوات الدين، واستخدام التكنولوجيا الرقمية في ممارسة المهام الرقابية على صناديق التقاعد، والتوجيهات الصادرة عن المنظمة بشأن المعاشات التقاعدية المدعومة بالأصول ، وممارسات صناديق التقاعد المرتبطة باحتياجات السيولة كاحتياطي عند الشراء بالهامش. ومن الجدير بالذكر انه قد تم التصديق في هذا الاجتماع على نتيجة الانتخابات التي تم إجراءاها مسبقاً عن بُعد لتعلن عن احتفاظ مصر ممثلة في الهيئة العامة للرقابة بمقعدها بعضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية لمراقبي المعاشات للفترة القادمة 2024 – 2025 وللمرة الخامسة على التوالي.

- شاركت الهيئة بدعوة من اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية وبالتعاون مع مركز التدريب والاختبارات المهنية في هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة في برنامج «الأصول الافتراضية» حيث تضمن فهم عميق للأصول الافتراضية العالمية والممارسات المتعلقة بها، ودمجها في سياق الانتهاكات والجرائم المالية، واللوائح التنظيمية المتعلقة بالأصول الافتراضية القياسية.

- شاركت الهيئة بالحضور الفعلي في جلسات قمة BimaLab Insurtech Accelerator الافتتاحية المنعقدة في نيروبي بدولة كينيا تحت عنوان «تشكيل مستقبل تكنولوجيا التأمين في أفريقيا» بين الجهات الفاعلة في مجال التأمين في جميع أنحاء العالم. ناقشت هذه القمة فرص الجهات الرقابية والاشرافية لتحفيز الابتكار، وتمكين الشراكات الاستراتيجية، وفتح الاستثمارات نحو منتجات مبتكرة وشاملة في أفريقيا.

- شاركت الهيئة في الندوة الافتراضية رفيعة المستوى لتطوير السياسات العالمية بشأن تنظيم الأصول الرقمية، والتي قام باستضافتها برنامج الأنظمة المالية الدولية وكلية الحقوق بجامعة هارفارد بالتعاون مع المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال، حيث قامت الندوة بتوفير منصة للجهات الرقابية وصانعي السياسات وممثلي الصناعة والأكاديميين للمشاركة في المناقشات حول قضايا السياسة الرئيسية المتعلقة بتنظيم الأصول الرقمية. كما تضمن جدول الأعمال حلقات نقاش حول المبادئ والأساليب التنظيمية، ووجهات نظر السوق، والعواقب المحتملة للنهج التنظيمية المتباينة.

- شاركت الهيئة بدعوة من اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية وبالتعاون مع مركز التدريب والاختبارات المهنية في هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة في برنامج «التعرف على الاحتيال المالي» بغرض مناقشة الأشكال الشائعة للاحتيال والجرائم المالية وعوامله أو علاماته، بالإضافة الي فهم أنواع الاحتيال المختلفة وكيفية حدوثه، والإجراءات والتدابير اللازمة للحد من مؤشرات ومخاطر الاحتيال.

- شاركت الهيئة بدعوة من اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية وبالتعاون مع مركز التدريب والاختبارات المهنية في هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة في برنامج «الرقمنة/التحول الرقمي» اذ ناقش البرنامج الاتجاهات الرقمية في الخدمات المالية، وكيفية استخدامها لصالح مقدِّمي الخدمات والمستثمرين، مع التركيز على المخاطر التنظيمية والتبعات المترتبة على التحول الرقمي داخل المصارف والمؤسسات.

المنظمات الدولية التي تحظى الهيئة بالانضمام لها

تولي الهيئة اهتماماً كبيراً بالمساهمة الفعالة في المؤسسات الدولية ذات الارتباط بالنشاط المالي غير المصرفي، وذلك من خلال انضمامها للعديد من المنظمات الدولية على مدار العشر سنوات الماضية ومنها ما يلي:

- الاتحاد العام العربي للتأمين GAIF[1].
- الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين IAIS[2].
- الاتحاد العربي لمراقبي التأمين[3].
- المنظمة الدولية لمراقبي صناديق المعاشات IOPS[4].
- اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية UASA[5].
- الشراكة المتوسطية لهيئات أسواق المال MPSR[6].
- المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال IOCSO[7].
- المنتدى الدولى لضمان حقوق حملة وثائق التأمين IFIGS[8].
- مجلس الاستقرار المالي FSB[9].

الهيئة العامة للرقابة المالية

FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

مجمع المعرفة للثقافة المالية

FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB

Where knowledge is created and disseminated حيث نصنع المعرفة وننشرها

www.fra.gov.eg

الهيئة العامة للرقابة المالية

FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

مجمع المعرفة للثقافة المالية
FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB

Where knowledge is created and disseminated حيث نصنع المعرفة وننشرها

www.fra.gov.eg

الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

2023

الملاحق

التقرير السنوى للهيئة العامة للرقابة المالية
FRA Aannual Report - 2023

From Pledges to Actions من التعهدات إلى التنفيذ

www.fra.gov.eg

سوق رأس المال

1 تطور سوق الإصدار (السوق

	2019	2020	2021	2022	2023
إصدارات الأسهم					
قيمة إصدارات الأسهم الجديدة (تأسيس وزيادة رأس	139211	117296	207942	262168	332479
عدد إصدارات الأسهم	4274	3213	3421	3241	2993
إجمالي إصدارات تعديل القيمة الاسمية وتخفيض	57313	46745	85266	50985	181581
إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم*[1]					
إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم	22535	29749	23437	53355	87556
المالية بخلاف الأسهم	19	19	25	32	52
إجمالي قيمة إصدارات	**219059**	**193790**	**316645**	**366508**	**601616**

2) تطور نشاط أسواق التداول (السوق

	2019	2020	2021	2022	2023
إجمالي قيمة التداول (بالمليار جنيه)	410	690	1007	1084	3223
عدد الأوراق المتداولة (بالمليار ورقة)	50	93	136	130	208
عدد العمليات (بالمليون عملية)	5	9	11	11	21

3 مؤشرات السوق

-	2019	2020	2021	2022	2023
EGX30	13962	10845	11949	14599	24894
EGX 30	2954	2340	2580	2002	2735
EGX70 EWI	1267	2145	2202	2802	5473
EGX100 EWI	2185	3098	3255	4146	7880
S&P/EGX ESG	1993	1782	1934	2521	4597
EGX30 capped	16350	13246	14228	17724	30182
*[2]	483	1048	4073	3567	6380
مؤشر سندات الخزانة*[3]	–	–	1141	1284	1497

[1] الأوراق المالية بخلاف الأسهم تتضمن كلًا من (سندات التوريق، وسندات الشركات، والسندات الخضراء، والصكوك)
[2] تم استحداث مؤشر تميز بدلًا من مؤشر النيل.
[3] تم استحداث مؤشر سندات الخزانة في أغسطس 2021.

4) بيان مقارن بعدد الأنشطة المرخص بها من الهيئة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية

النشاط المرخص به	2022	2023	الشركات القائمة 2023
	3	1	16
التعامل والوساطة والسمسرة في السندات	1	3	9
	1	0	58 (28 شركة +30 بنك)
ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية	2	0	59
إدارة صناديق الاستثمار	2	1	55
خدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار	0	0	6
نشر المعلومات عن الأوراق المالية	0	0	2
تقييم وتصنيف وترتيب الأوراق المالية	0	0	1
الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقًا مالية	12	19	222
السمسرة في الأوراق المالية	0	0	124
تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية	2	0	63
	0	0	1
الاستشارات المالية عن الأوراق المالية	5	1	70
	1	1	27
رأس المال المخاطر	1	1	28
صناديق الاستثمار* (إصدارات الصناديق)	11	5	139
المقاصة والتسوية في معاملات الأوراق المالية	0	0	1
تقييم وتحليل الأوراق المالية	0	0	1
الاستثمار المباشر	1	0	2
	0	4	6
الإيداع والقيد المركزي للأدوات المالية	0	0	2
	42	**36**	**892**

*صناديق الاستثمار تشمل الشركات المساهمة التي تقوم بإنشاء صناديق، وتشمل أيضًا الصناديق التي تنشئها البنوك وشركات التأمين.

نشاط التأمين

5 عدد شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني العاملة في السوق المصري[4]

	2019	2020	2021	2022	2023
بحسب نوع التأمين					
تأمينات أشخاص	15	16	16	17	17
تأمينات ممتلكات والمسئوليات	23	25	25	24	24
بحسب صيغة التأمين					
	27	31	31	30	30
	11	10	10	11	11
	38	**41**	**41**	**41**	**41**

6) إجمالي الأقساط المكتتب فيها بشركات التأمين

بالمليون جنيه

	2018/2019	2019/2020	2020/2021	2021/2022	2022/2023
تأمينات الممتلكات والمسئوليات					
الأقساط المباشرة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	18062	20245	21920	25658	34900
وارد محلي وخارجي	1678	1292	1486	1613	2404
إجمالي أقساط الممتلكات	19740	21537	23406	27271	37304
تأمينات الأشخاص					
الأقساط المباشرة لتأمينات[5]	11504	13311	17707	21533	23935
	52	64	84	90	115
	11556	13375	17791	21623	24050
	31296	**34912**	**41197**	**48894**	**61354**

[4] الموقف بنهاية السنة الميلادية.

– تتضمن شركات التأمين التي تعمل في مجال تأمينات الممتلكات كلًا من جمعية التأمين التعاوني والشركة المصرية لضمان الصادرات ضمن شركات الممتلكات تجارى.

– بالإضافة إلى هذا البيان، توجد شركة واحدة لإعادة التأمين (الإفريقية لإعادة التأمين التكافلي).

[5] الأقساط المباشرة لتأمينات الأشخاص بعد استبعاد أقساط الوثائق المرتبطة بوحدات استثمار وعقود تكوين الأموال

7 قساط المكتتبة لتأمينات الممتلكات

بالمليون جنيه

2023	6286	1000	652	305	200	456	601	523	643	6947	1384	3303	2510	3410	1997	1279	0	2961	3585	9305	5919	**37304**	**27271**

8 إجمالي التعويضات المسددة من شركات التأمين

بالمليون جنيه

	2018/2019	2019/2020	2020/2021	2021/2022	2022/2023
إجمالي التعويضات المسددة (أشخاص)[6]	6567	7539	9884	12142	14054
إجمالي التعويضات المسددة (ممتلكات)	9875	9085	10040	11121	13263
	16442	**16624**	**199234**	**23263**	**27317**

9 أصول شركات التأمين

بالمليون جنيه

	2018/2019	2019/2020	2020/2021	2021/2022	2022/2023
صافي أصول الأشخاص	65049	72507	88084	103659	130805
%	8.8	11.5	21.5	17.7	26.2
صافي أصول الممتلكات	53089	55950	63305	75304	111454
%	0.9	5.4	13.1	19.0	48.0
	118138	**128457**	**151389**	**178963**	**242259**

10 صافي استثمارات شركات التأمين

بالمليون جنيه

البيان	2018/2019	2019/2020	2020/2021	2021/2022	2022/2023
صافي استثمارات الأشخاص	58032	63537	79940	93035	118042
صافي استثمارات الممتلكات	43992	44187	51004	60365	90856
	102024	**107724**	**130944**	**153400**	**208898**

[6] التعويضات المسددة لتأمينات الأشخاص بعد استبعاد تعويضات الوثائق المرتبطة بوحدات استثمار وعقود تكوين الأموال.

11 الاستثمارات المباشرة لشركات التأمين (خلال عام 2023 2022 بالمليون جنيه

وعية الادخارية بالبنوك	32410
	3733
	26996
أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	42676
	67416
	31907
	1133
	1788
	839
	208898

12 حملة وثائق بالمليون جنيه

	2018/2019	2019/2020	2020/2021	2021/2022	2022/2023
حقوق حملة الوثائق (أشخاص)	49100	56266	65721	77797	93296
حقوق حملة الوثائق (ممتلكات	19753	21130	22586	25431	33179
	68853	**77396**	**88307**	**103228**	**126475**

13 حقوق المساهمين لشركات التأمين بالمليون جنيه

	2018/2019	2019/2020	2020/2021	2021/2022	2022/2023
حقوق المساهمين (أشخاص)	12644	11919	16603	18245	25298
المساهمين (ممتلكات ومسئوليات)	22372	21306	26924	31868	54990
	35016	**33225**	**43527**	**50113**	**80288**

14) فائض نشاط شركات التأمين بالمليون جنيه

	2018/2019	2019/2020	2020/2021	2021/2022	2022/2023
	1972	2584	2708	3534	4509
	2806	3397	2874	5068	5242
	4778	**5981**	**5582**	**8602**	**9751**

15 بالتراخيص السارية للأشخاص الاعتباريين في مجال التأمين

	2019	2020	2021	2022	2023
	90	92	94	96	98
خبراء استشاريون	15	9	10	10	9
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار	69	22	26	29	31
	174	**123**	**130**	**135**	**138**

صناديق التأمين الخاصة

16 تصنيف الصناديق وفقًا للتغطية التأمينية

	2021	2022
صناديق ذات مزايا تأمينية محددة	534	515
صناديق ذات مزايا تأمينية ومعاشات شهرية	10	10
صناديق ذات مزايا تأمينية واجتماعية معًا	45	42
صناديق ذات مزايا اجتماعية (زمالة)	50	47
	43	47
	12	13
	694	**674**

17) نشاط صناديق التأمين الخاصة بالمليون جنيه

	2018	2019	2020	2021	2022
الاشتراكات ومساهمات الجهات	7795	8834	10502	13605	13222
التعويضات المستحقة	2447	3245	2552	4620	4751
	66962	75848	85614	105448	118572
	77530	88987	102328	126252	141970
المستحقة للأعضاء	7805	8578	9910	15048	13385
المال الاحتياطي آخر المدة	77226	83422	96599	119327	133826

18) تطور وتوزيع استثمارات صناديق التأمين الخاصة

بالمليون جنيه

	2018	2019	2020	2021	2022
أوراق مضمونة من الحكومة	51809	60831	71100	89475	88461
أوراق مالية متداولة	2190	2882	3435	3279	3477
	11268	9663	8443	9667	23311
	215	295	294	695	944
	692	771	940	1053	891
استثمارات أخرى	788	1406	1402	1278	1488
إجمالي الاستثمارات	**66962**	**75848**	**85614**	**105447**	**118572**
المال الاحتياطي آخر المدة	72267	83422	96599	119327	133826

نشاط التمويل العقاري

19) تطور أعداد الشركات المرخص لها في مجال التمويل العقاري

	2018	2019	2020	2021	2022	2023
شركات التمويل العقاري	12	14	14	15	16	19
شركات إعادة التمويل العقاري	1	1	1	1	1	1

20 تطور حجم التمويل الممنوح من شركات التمويل العقاري وأعداد المستفيدين

	2019	2020	2021	2022	2023
	2649	3417	8137	13414	10429
	13324	16741	24878	38292	48721
	6147	8010	13505	20275	20573
	63835	68004	74649	84249	89269

21 قيمة التمويل موزعًا حسب نوع

بالمليون جنيه

	التراكمي منذ بداية النشاط			قيمة التمويل خلال العام		
	2022	2023	%	2022	2023	%
	12849	16642	29.5%	2982	3793	27.2%
	3326	3359	%1.0	342	33	-90.4%
	22117	28720	29.9%	10090	6603	-34.6%
	38292	**48721**	**27.2%**	**13414**	**10429**	**-22.3%**

22): مؤشرات التمويل العقاري

	2021	2022	2023
متوسط نسبة قيمة التمويل لقيمة العقار LTV %	54.56	54.42	53.33
متوسط سعر الفائدة (%)	12.40	12.69	13.22
متوسط حجم التمويل الممنوح للمستثمرين (ألف جنيه)	333.27	454.51	545.78
متوسط فترة سداد التمويل (بالسنة)	12.65	12.03	11.68
متوسط القسط الشهري للمستثمرين	19557.88	28478.64	37985.09

23 قيمة التمويل العقاري موزعًا حسب التوزيع الجغرافي

بالمليون جنيه

	قيمة التمويل التراكمي منذ بداية النشاط			التمويل خلال العام		
	2022	2023	(%)	2022	2023	(%)
	24605	32434	31.8%	11087	7828	-29.4%
	7830	8936	14.1%	1201	1106	-7.9%
الإسكندرية ومطروح	2459	3278	33.3%	506	819	61.9%
	851	1054	23.9%	139	203	46.0%
محافظات أخرى	2547	3019	18.5%	481	473	-1.7%
	38292	**48721**	**27.2%**	**13414**	**10429**	**22.3%**

نشاط التأجير التمويلي

24 عدد الشركات المقيدة والعاملة في مجال التأجير التمويلي بالسوق المصري

	2019	2020	2021	2022	2023
الحاصلة على رخصة	229	44	46	49	49
عدد الشركات العاملة	32	31	46	49	49

25 عدد وقيم عقود التأجير التمويلي

	2019	2020	2021	2022	2023
	2944	2695	3516	2999	2001
قيمة عقود التأجير التمويلي (بالمليار جنيه)	55.9	58.9	79.8	87.9	117.5

26 قيم عقود التأجير التمويلي مصنفة وفقًا للأصول محل

بالمليون جنيه

	2019	2020	2021	2022	2023
	41959	48982	66741	72252	101223
	5232	3848	4845	5501	6819
	2023	2229	3122	3390	4693
	2170	2010	2296	2765	1908
	2874	1485	1261	1612	1275
	41	13	556	254	36
طائرات/بواخر عائمة	526	71	493	935	0
	39	0	0	0	0
	1010	231	466	1197	1517
	55874	**58869**	**79780**	**87906**	**117471**

نشاط التخصيم

27 تطور نشاط التخصيم

بالمليون جنيه

	2019	2020	2021	2022	2023
	355	333	437	543	605
حجم الأرصدة المدينة	5257	6862	10513	14287	18755
الأوراق المخصمة	5823	5740	12095	20000	27801
الأوراق المخصمة بدون حق الرجوع	4761	5561	8419	11303	16203
إجمالي حجم الأوراق المخصمة	**10584**	**11301**	**20514**	**31303**	**44004**

المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي

28 مؤشرات التمويل متناهي الصغر

	2023				2022			
		%		%		%		%
	1879	49.29	32467	64.15	1735	44.05	23158	60.27
جمعيات فئة (أ)	1738	45.59	16694	32.98	1959	49.73	13708	35.68
جمعيات فئة (ب)	63	1.66	603	1.19	90	2.28	676	1.76
جمعيات فئة (ج)	132	3.46	850	1.68	155	3.94	881	2.29
	3812	**100**	**50614**	**100**	**3939**	**100**	**38423**	**100**

29 حجم التمويل متناهي الصغر الممنوح ع 2023 مقارنة بعام 2022 حسب النوع (ذكور –

النشاط	نهاية عام 2023				نهاية عام 2022			
		%		%		%		%
ذكور	1617	42.42	26968	53.28	1581	40.14	20445	53.21
إناث	2195	57.58	23646	46.72	2358	59.86	17978	46.79
الإجمالي	**3812**	**100**	**50614**	**100**	**3939**	**100**	**38423**	**100**

30 حجم التمويل متناهي الصغر الممنوح 2023 مقارنة بعام 2022 نوع التمويل

	2023				2022			
		الأهمية النسبية (%)		الأهمية النسبية %		الأهمية النسبية (%)		الأهمية النسبية (%)
	2888	75.76	45918	90.72	2688	68.24	33646	87.57
	924	24.24	4696	9.28	1251	31.76	4777	12.43
الإجمالي	**3812**	**100**	**50614**	**100**	**3939**	**100**	**38423**	**100**

31 تطور نشاط التمويل متناهي الصغر وفقًا لنوع النشاط المُموَل

	2023				2022			
		الأهمية النسبية (%)	(	الأهمية النسبية (%)		الأهمية النسبية (%)	(	الأهمية النسبية (%)
تجاري	2374	62.28	29646	58.57	2508	63.67	22848	59.46
خدمي	539	14.13	7024	13.88	647	16.43	7623	19.84
زراعي	659	17.28	10642	21.03	531	13.48	5316	13.84
إنتاجي	240	6.31	3302	6.52	253	6.42	2636	6.86
الإجمالي	**3812**	**100**	**50614**	**100**	**3939**	**100**	**38423**	**100**

32 المشروعات

	2023				2022			
		الأهمية النسبية (%)	(		الأهمية النسبية (%)		الأهمية النسبية (%)	(
تجاري	4313	69.92	4486	69.26	1488	73.26	1323	71.67
خدمي	876	14.20	1109	17.12	295	14.52	298	16.14
زراعي	574	9.31	395	6.10	130	6.40	82	4.44
إنتاجي	405	6.57	487	7.52	118	5.81	143	7.75
الإجمالي	**6168**	**100**	**6477**	**100**	**2031**	**100**	**1847**	**100**

33 NANO FINANCE –

	2023				2022			
		الأهمية النسبية (%)	(		الأهمية النسبية (%)		الأهمية النسبية (%)	(
زراعي	4	0.92	5	1.09	5363	39.18	4224	41.88
خدمي	397	90.64	390	85.34	4713	34.42	3371	33.42
إنتاجي	3	0.68	4	0.88	2384	17.42	1607	15.94
تجاري	34	7.76	58	12.69	1229	8.98	883	8.76
الإجمالي	**438**	**100**	**457**	**100**	**13689**	**100**	**10085**	**100**

التمويل الاستهلاكي

34 نشاط التمويل الاستهلاكي

	2020	2021	2022	2023
عدد العملاء (بالألف)	262	1346	2795	3388
قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح (بالمليون جنيه)	8407	17008	29769	47277

الضمانات المنقولة

35 أنواع الضمانات المنقولة وإجمالي قيمها في نهاية عام 2023

		الإجمالي بالمليون جنيه
	5206	700769
	34219	22459
	4087	16815
	727	37109
	44239	**777152**
المحل التجاري (مادية/معنوية)	3918	1021431
المحل التجاري (معنوية)	2	17417
المحل التجاري (مادية)	438	80641
مقومات المحل التجاري	**4358**	**1119489**
مكونات داخلة ضمن	6946	61582
مكونات داخلة ضمن	**6946**	**61582**
	2724	11552
	143	3104
	945	28830
	54114	259642
عقارات بالتخصيص	63	3617
	37742	111315
	3873	85460
	99604	**503520**
	155147	**2461743**

36 الإشهارات عددها وقيمتها حسب نوع الجهة في نهاية عام 2023

		قيمة الإشهارات	عدد الجهات المشتركة
	127496	2401300	38
تمويل استهلاكي	11411	140	9
	11224	99	4
شركات تأجير تمويلي	3974	49064	42
	948	1222	10
شركات التخصيم	76	4664	4
جهات تمويل دولية	16	4785	3
شركات صناعية	1	468	1
فرد طبيعي مصري	1	0.4	1
	–	–	1
	155147	**2461743**	**113**

37 بيان عدد التر والموافقات الصادرة عن الهيئة للشركات والجهات لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية

	2023			2022		
شركات سوق رأس المال	27	5	32	26	5	31
	–	–	–	1	–	1
شركات الوساطة في التأمين	2	–	2	2	–	2
شركات خبرة المعاينة وتقدير الأضرار	1	–	1	2	–	2
شركات خبراء التأمين الاستشاريين	–	–	–	1	–	1
شركات التمويل العقاري	2	2	4	–	1	1
شركات التأجير تمويلي	–	–	–	1	–	1
شركات التخصيم	–	4	4	–	2	2
شركات خبرة التقييم العقاري	3	–	3	1	–	1
شركات الوساطة العقارية	1	–	1	1	–	1
شركات التمويل الاستهلاكي	3	–	3	8	–	8
شركات مقدمو التمويل استهلاكي	–	–	–	4	–	4
شركات التمويل متناهي الصغر	2	–	2	8	–	8
شركات مشروعات متوسطة وصغيرة	1	–	1	–	1	1
فروع شركات السمسرة	8	–	8	5	–	5
فروع شركات التمويل متناهي الصغر	374	–	374	418	–	418
فروع شركات التأجير التمويلي والتخصيم	–	–	–	3	–	3
فروع شركات التمويل الاستهلاكي	30	–	30	14	–	14
	454	**11**	**465**	**495**	**9**	**504**

نشاط الإلزام

38 بيان إحصائي تفصيلي بحالات تحريك الدعوى الجنائية والتصالحات

			2018	2019	2020	2021	2022	2023
		الطعن بالتزوير "شركات عاملة في مجال سوق المال"	25	8	7	9	0	0
		مخالفات الباب التاسع "الشراء بالهامش" "شركات عاملة في مجال سوق المال" ومخالفات الطعن	8	16	5	6	0	0
		مخالفات التلاعب "شركات وعملاء"	7	7	3	11	0	0
		مخالفات التلاعب "عملاء"	16	0	5	0	12	7
		مخالفات التلاعب "شركات"	0	0	3	0	20	10
		مخالفات القوائم المالية "شركات مقيدة في سوق	24	31	11	12	15	20
		النيابة لإعمال شئونها /مخالفات قانونية	42	35	15	36	4	19
		اتحاد عاملين مساهمين، ومصفى	0	0	0	0	2	1
		مخالفات التأمين "شركات"	15	9	14	14	4	0
		مخالفات التأمين "وسطاء	3	3	2	2	3	7
		مخالفات التأمين "شركات سياحة"	0	0	20	0	0	0
		مخالفات التأمين "صندوق"	4	1	4	2	6	3
		تحريك الدعاوى الجنائية عن مخالفات التأمين	0					0
		تحريك الدعاوى الجنائية عن مخالفات التأمين شركات خدمات طبية"	0	0	0	2	13	1
		إخطار النيابة لإعمال شئونها / أخرى	0	0	0	0	1	0
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية شركات	0	1	1	6	0	1
		تحريك الدعاوى الجنائية	1	1	0	5	2	0
		تحريك الدعاوى الجنائية (شركات)	0	0	0	0	1	1
		تحريك الدعاوى الجنائية (شركات)	0	0	0	0	0	2
		عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية / حفظ/ تأكيد مشدد	30	21	26	22	25	40
		عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية / حفظ/ تأكيد مشدد	4	9	15	4	41	6
		عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية / حفظ/ تأكيد مشدد	1	0	0	0	1	3
		عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية /	0	1	0	0	0	0
		عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية /	0	0	1	1	1	4
		عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية /	0	0	0	0	1	6

2023	2022	2021	2020	2019	2018			
49	52	59	35	46	53	تصـــالحات عامة انتهى البت فيها (شركات وعملاء وصناديق وأخرى)		
123	103	160	96	155	143	تصالحات عدم تقديم قوائم مالية في المواعيد المحددة "شركات مقيدة في سوق قوائم مالية تم البت فيها		
52	45	21	39	90	49	تصـــالح انتهى البت فيه (شركات – –		
0	42	21	0	0	31	تصالحات جاري استكمال إجراءاتها		
0	20	0	6	0	0	رفض التصالحات لعدم استكمال إجراءات التصالح		
9	9	8	11	7	0	تصـــــالحات عامة انتهى البت فيها (شركات		
0	4	0	0	0	0	تصالحات قيد العرض على لجنة التحريك		
0	1	0	0	0	0			
7	5	1	0	0	0	تصالحات تم البت فيها		
0	1	0	0	0	0	تصالحات قيد العرض على لجنة التحريك		
1	0	0	0	1	0	تصالحات عامة شركة		
17	23	59	0	0	0	تصالحات قوائم مالية		
7	17	0	0	0	0	تصالح قوائم مالية تم البت فيها		
14	3	0	0	0	0	تصـــالح انتهى البت فيه شركات وسداد مبلغ التصالح		
19	0	0	0	0	0	تصالحات جاري استكمال إجراءاتها		
9						رفض التصالح لعدم استكمال إجراءات التصالح		
1	23	0	0	0	0	موضوعات تم تحريك الدعوى الجنائية مع استدعاء المخالفين قبل الإرسال للنيابة وأخرى قيد انتهاء المهلة الممنوحة		
3	16	0	0	0	0	موضوعات تم تحريك الدعوى الجنائية مع استدعاء المخالفين قبل الارسال للنيابة		
0	1	0	0	0	0	إرجاء لحين إجراء التفتيش في ضوء توصية لجنة		
0	3	0	0	0	0	إرجاء لحين إجراء التفتيش في ضوء توصية لجنة التحريك/ وأخرى تحريك الدعوى واستدعاء المخالفين قبل الإرسال للنيابة		
442	**520**	**461**	**319**	**442**	**456**			

وختاماً

أتطلع وزملائى بالهيئة العامة للرقابة المالية بكل جهد مخلص وعمل دؤوب وبمشاركة الجميع ودراسة التجارب الدولية لبناء قطاع مالي غير مصرفي متطور يلبي احتياجات الاقتصاد المصري ويدعم تحقيق مستهدفات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كونه قطاع غني ومتنوع بالحلول التمويلية والتأمينية والاستثمارية التي تدعم رؤية الحكومة لتحقيق الشمول والدمج لمختلف فئات المجتمع ماليا وتمويليا وتأمينيا واستثماريا باستخدام التطبيقات التكنولوجية المختلفة لتحقيق التحول الرقمي.

وفقكم الله وايانا الى ما فيه الخير لهيئتنا الموقرة ولمصرنا الحبيبة

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ (٣٩) وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَىٰ (٤٠) ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَىٰ (٤١))

صدق الله العظيم

الهيئة العامة للرقابة المالية

FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

مجمع المعرفة للثقافة المالية
FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB

Where knowledge is created and disseminated حيث نصنع المعرفة وننشرها

www.fra.gov.eg

الهيئة العامة للرقابة المالية

FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

2023

التقـرير السنـوي للهيئة العامة للرقابة المالية

FRA Annual Report 2023

من التعهدات إلى التنفيذ From Pledges to Actions

www.fra.gov.eg